

السياسة الصهيونية تجاه مدينة القدس

تأليف

عدنان أبو عامر

السياسة الصهيونية تجاه مدينة القدس

عدنان أبو عامر

الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

ح مجلة البيان، ١٤٣٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

أبو عامر، عدنان عبد الرحمن إبراهيم

السياسة الصهيونية تجاه مدينة القدس./ عبد الرحمن إبراهيم أبو عامر - الرياض، ١٤٣٠هـ.

ص ١٣٤؛ ١٧ × ٢٤سم

ردمك: ٧ - ٧ - ٩٠٠٧٧ - ٦٠٣ - ٩٧٨

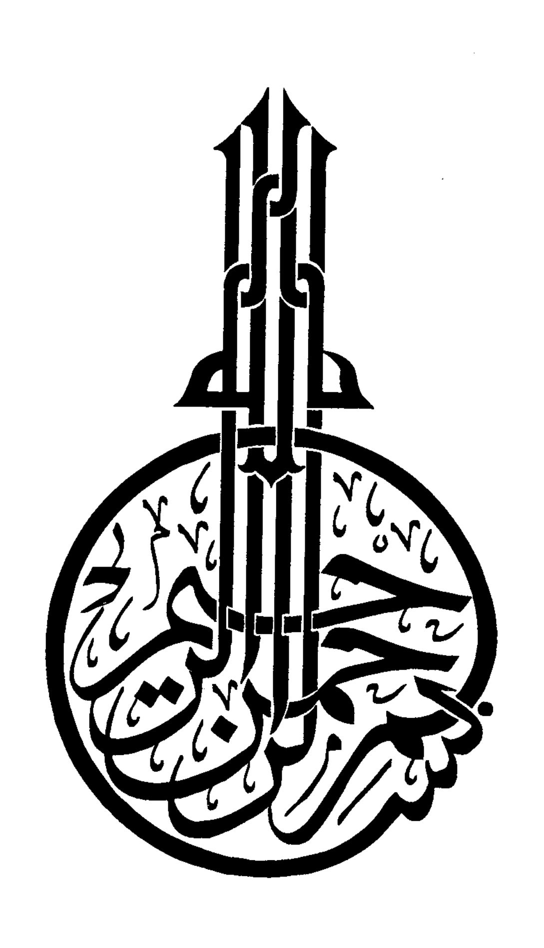
١- القدس - تاريخ - الاحتلال الإسرائيلي ٢ - القضية الفلسطينية

أ. العنوان

ديوي ٩٥٦,٩١ ١٤٣٠/٧٣٨١

رقم الإيداع: ١٤٣٠/٧٣٨١

ردمك: ٧ - ٧ - ٩٠٠٧٧ - ٦٠٣ - ٩٧٨



مقدمة:

تأتي هذه الدراسة لتبين أن موضوع القدس أحد العناصر الهامة في الإجماع القومي الصهيوني، ولم يعد توحيدها وبقاؤها عاصمة لدولة الكيان الصهيوني موضوعاً للنقاش بين التيارات السياسية المختلفة، بعد أن تبيَّن أن أكثرها اعتدالًا يمكن أن يوافق على إعطاء صلاحيات إدارية معيَّنة للفلسطينيين فقط في حدود بلدية القدس الكبرى؛ أي: في المناطق العربية كثيفة السكان الواقعة خارج حدود بلدية القدس الصغرى.

وقد جاء تأجيل المفاوضات حول وَضْع القدس النهائي لصالح الجانب الصهيوني في كل الظروف والحالات، واستطاعوا فَرْض واقع سكاني وجغرافي يرسِّخ سيطرتهم على المدينة، وتضاعفت جهودهم بوسائل عديدة، حتى من خلال زيادة عدد الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الصهيونية.

وبعد فوز حزب الليكود والنجاح الذي حققته الأحزاب الدينية في الانتخابات الأخيرة، أوائل فبراير شباط ٢٠٠٩، أصبح التنازل الصهيوني في مدينة القدس أصعب مما كان عليه في السابق.

وبناءً على ذلك، بات من الطبيعي أن يشكِّل مستقبل القدس واحداً من أهم المواضيع في المفاوضات (الصهيونية - الفلسطينية) إن لم يكن أهمها؛ فالمدينة تشكِّل رمزاً هاماً وأساسياً في الصراع (السياسي والقومي والديني) بين الصهاينة والعرب والمسلمين؛ حيث جاء إعداد الدراسة في فترة حُكْم اليمين الصهيوني، بعد أن نجح حزب الليكود في تسلُّم زمام الحكم، واجتهد في أن يكون مستقبل القدس والتخويف

من احتمال تقسيمها، على رأس القضايا التي طرحها في دعايته الانتخابية.

وإلى جانب تبدُّل الحزب الحاكم في الكيان الصهيوني؛ فقد حققت الأحزاب الدينية نجاحاً غير مسبوق، وانضمت إلى الائتلاف الحكومي، وهو ما زاد من تعقيد مسألة القدس، وحوَّل مصيرها من موضوع مفاوضات شاقة، إلى موضوع مواجهة رئيسي في المرحلة القادمة، ولفترة زمنية طويلة.

وبناءً على ذلك؛ فإن توقيت إجراء الدراسة والتحول السياسي في الكيان الصهيوني بعد إنهائها، يمنح دراستنا هذه أهمية كبيرة، خاصة في فَهْم الرؤية الصهيونية لمستقبل المدينة للأسباب التالية:

أولًا: عدم تغيُّر الخلاف بين الطرفين (العربي الإسلامي والصهيوني) بالنسبة للمدينة.

ثانياً: الإجماع اليهودي حول مصير المدينة، متخطياً الانتماءات السياسية.

ثالثاً: التزام الليكود بالاتفاقيات التي لم تحسم موضوع القدس على طاولة المفاوضات.

أسباب الدراسة وأهميتها:

تأتي أهمية الكتابة في الموضوع للمرور على محطات مفصلية مرت في مسيرة المدينة، انطلاقاً من:

١ - التعرف على الأسباب التي جعلت الصهاينة ينطلقون في تهويد المدينة المقدسة فور احتلالها.

٢ - التطرق إلى كيفية لجوء الحكومات الصهيونية المتعاقبة لتطبيق السياسة

التهويدية، إلى أساليب ووسائل، وعلاقات تنسيق وتعاون مع مختلف الجهات والأطراف ذات العلاقة.

٣ - متابعة التحول الذي أحدثته الإجراءات الصهيونية للسعي الحثيث لتهويد المدينة.

٤ - دراسة المراحل المتتابعة التي مرت بها إجراءات تهويد المدينة المقدسة، سواء الإجراءات الرسمية الحكومية، أو تلك التي تقوم بها المنظمات الدينية اليهودية.

وفي حين أن المكتبة الفلسطينية والعربية حفلت بعشرات الكتب التي تناولت تهويد المدينة المقدسة خلال مراحل زمنية متفاوتة، اكتسبت منها عظيم الفائدة بما حوته من قيمة علمية رصينة، فإنني رأيت بعض الجوانب التاريخية والسياسية التي ستضيفهاهذه الدراسة.

إشكاليات الدراسة:

هناك إشكاليات حقيقية اجتهد الكثير من الباحثين في الإجابة عن بعضها خلال دراستهم لهذه القضية (تهويد المدينة المقدسة)؛ وهو الأمر الذي تضعه الدراسة ضمن أهدافها للإجابة عنها، ومن هذه الإشكاليات:

١ - هل كان انطلاق تهويد المدينة أمراً عفوياً، ليس للحكومات الصهيونية دور فيها، أم مخططاً لها؟

٢ - باختلاف أشكال التهويد التي شهدتها المدينة، طُرِح سؤال إشكالي: هل كانت الإجراءات الرسمية وغير الرسمية منسَّقة ومتزامنة، أم كانت متباينة ومتفرقة، أم الاثنين معاً؟

٣ - النتائج السياسية التي أعقبت الإجراءات التهويدية للمدينة المقدسة: هل كانت حصاداً طبيعياً ومتوقَّعاً لجهود الكيان الصهيوني؟

منهج الدراسة:

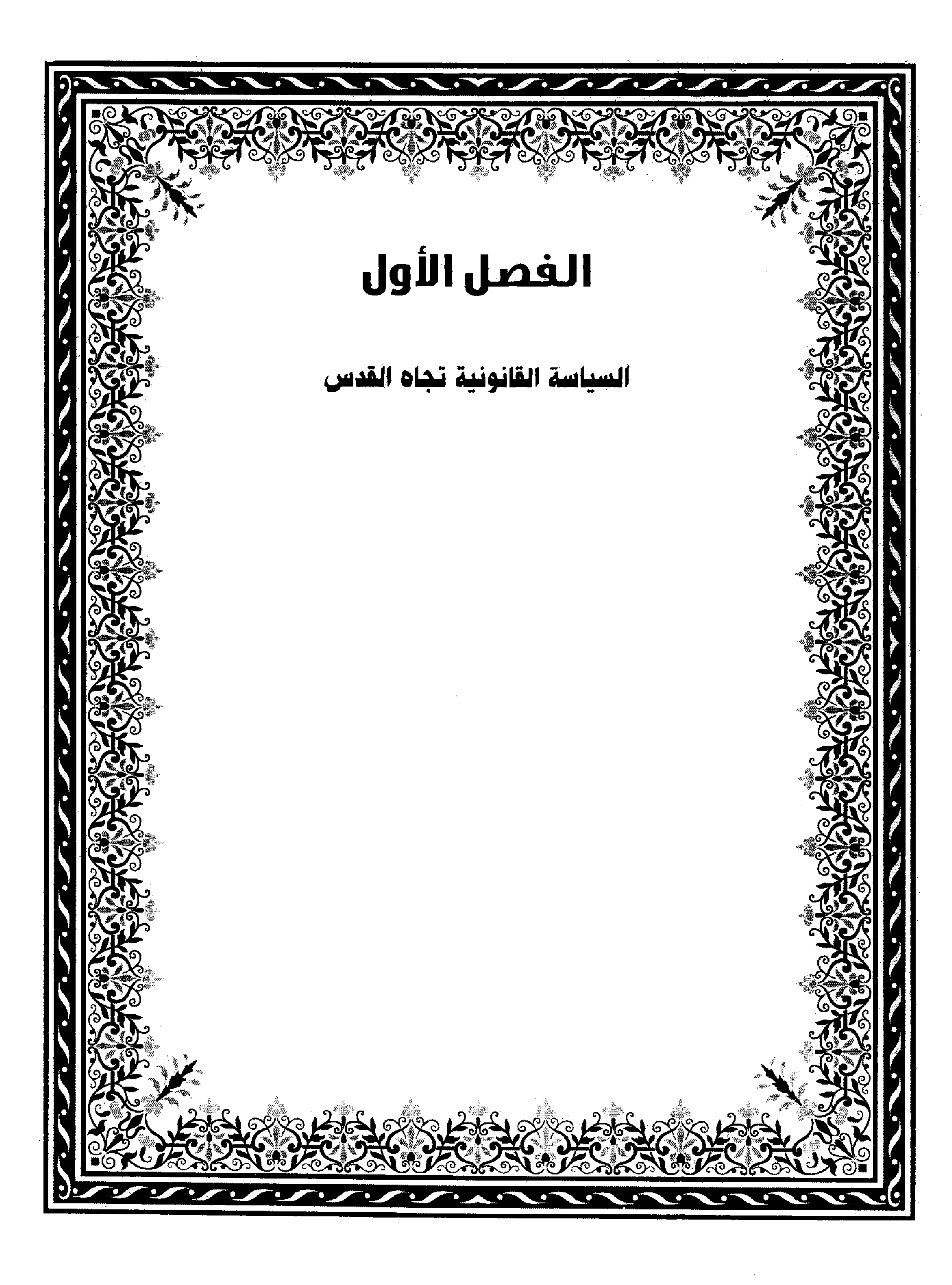
ستتبع الدراسة المنهج العلمي بشقَّيه (الوصفي والتحليلي)؛ ليركز على التحليل بصورة معمَّقة بالقَدْر الذي يخدم فكرة الدراسة وأهدافها، مبتعداً عن الجانب السردي إلا بالقَدْر اللازم؛ لتوضيح بعض جوانبها.

وسيستعين البحث بما صدر من وثائق وبيانات، بالإضافة إلى البيانات الرسمية الصادرة عن الحكومات الإسرائيلية، والتقارير الصحفية التي تصدر تباعاً عن وسائل الإعلام الفلسطينية والعربية والإسرائيلية، فضلًا عن الاستعانة بمجموعة قيِّمة من المصادر العبرية، وعدد آخر من المصادر الأجنبية المترجَمة، وأخرى عدت إليها بلُغاتها الأصلية، مع الرجوع إلى عدد كبير من التقارير والدراسات التي نُشرَت في دوريات سياسية واجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن تسارع الأحداث في المنطقة، خاصة في العلاقات الصهيونية الفلسطينية، يجعل من أي دراسة حول مستقبل المدينة المقدسة، وما يتعلق بها من تطورات سياسية مهمة صعبة؛ ولذلك ستركز دراستنا على المواقف العامة والخطوط العريضة للحكومات الصهيونية والأحزاب السياسية، دون أن نولي ذلك الاهتمام للأحداث الصغيرة المتناثرة المتعلقة بالموضوع إلا بالقَدْر الذي يخدم الهدف الرئيس، بتوضيح الرؤية الصهيونية لمستقبل القدس.

عدنان عبد الرحمن أبو عامر

دمشق - شوال ١٤٣٠ هـ - أكتوبر ٢٠٠٩



الفصل الأول

السياسة القانونية تجاه القدس



الفصل الأول: السياسة القانونية تجاه القدس

أولًا: القدس في القانون الدولي:

صدرت عن المؤسسات القانونية الدولية عدَّة قرارات بشأن القدس منذ عام ١٩٦٧ ، سنحاول الإشارة إلى عدد منها :

١ - القرار رقم ٢٢٥٣ الصادر بتاريخ ٤/ ٧/ ١٩٦٧ ، أعربت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة عن شِدَّة قلقها من الحالة السائدة في القدس نتيجة التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير مركز المدينة ، وعدَّتها غير صحيحة ، وطلبت إلغاءها والامتناع عن أي عمل من شأنه تغيير مركز القدس .

٢ - القرار رقم ٣٥/ ١٦٩ أ، ب، ج، د، هـ، الصادر بتاريخ ١٥/ ١٢/ ١٩٨٠ حول قضية فلسطين، والذي طالبت فيه الجمعية العامة إسرائيل بأن تمتثل امتثالًا تاماً لجميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالطابع التاريخي لمدينة القدس، ورفضت فيه الجمعية العامة إعلان إسرائيل أن القدس عاصمتها .

٣ - القرار رقم ٣٥/ ٢٠٧ الصادر بتاريخ ١٦/ ١٢/ ١٩٨٠ ، أكد رفض الجمعية المذكورة بشدة لقرار السلطة الإسرائيلية بضم القدس ، وإعلانها عاصمة لها ، وتغيير طابعها المادي وتكوينها الديموغرافي وهيكلها المؤسس ومركزها ، وعُدَّ كل التدابير والآثار المترتبة عليه باطلة أصلًا ، وطلب إلغاءها فوراً، وطلب من جميع الدول الأعضاء، والوكالات المتخصصة وسائر المنظمات الدولية الامتثال لهذا القرار وسائر

القرارات المتصلة بالموضوع.

٤ - دأبت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إصدار قرارات بالمضامين ذاتها في أوقات لاحقة، وإبراز اسم القدس في الغالبية العظمى من القرارات التي أصدرتها بشأن الأوضاع العامة في المناطق العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، مع عبارة: (بما فيها القدس) وأبرزها: القرار رقم ٢٨٥١ بتاريخ ٢٠/ ١٢/ ١٩٧١، القرار رقم ٩٢٤٩ بتاريخ ٨/ ١٢/ ١٩٧٢، القرار رقم ٢٩٦٣ بتاريخ ١٣/ ١٢/ ١٩٧٢، القرار ٣٠٠٥ بتاريخ ١٥/ ١٢/ ١٩٧٢، القرار ٣٢/ ٥ بتاريخ ٢٨/ ١٠/ ١٩٧٧، القرار ٤٤/ ٤٠ بتاريخ ٤/ ١٢/ ١٩٨٩، وجميع القرارات المذكورة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، تضمنت إشارة ببطلان ورَفْض أي متغيرات في وَضْع القدس، واعتبار القدس الشرقية جزءاً من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م[١].

٥ - أصدر مجلس الأمن عدَّة قرارات بشأن القدس منذ عام ١٩٦٧، منها: القرار ٢٥٠ بتاريخ ٢٧/ ٤/ ١٩٦٨، القرار ٢٥١ بتاريخ ٢/ ٥/ ١٩٦٨، القرار ٢٥٢ بتاريخ ٢١/ ٥/ ١٩٦٨، القرار ٢٧١ بتاريخ ١٥/ ٩/ ١٩٦٩، القرار ٢٩٨ بتاريخ ٢٥/ ٩/ ١٩٧١، القرار ٤٧٦ بتاريخ ٣٠/ ٦/ ١٩٨٠، القرار ٤٧٨ بتاريخ ٢٠/ ٨/ ١٩٨٠، القرار ٦٧٢ بتاريخ ١٢/ ١٠/ ١٩٩٠، وهناك مجموعة من القرارات الصادرة حتى بداية التسعينيات، وجميعها تشجب الانتهاكات الإسرائيلية في القدس، وتدعو إسرائيل لوقف إجراءاتها التهويدية، وترفض تلك الإجراءات لتغيير هوية المدينة.

---

(١) أبو جابر، إبراهيم، القدس في القانون الدولي:
ttp://www.eqraa.com/html/modules.php?name=News&file=article&sid=304

٦ - كما شجب القرار ٢٧١ عملية حريق الأقصى الحاصل يوم ٢١/ ٨/ ١٩٦٩، وأدان القرار رقم ٦٧٢ أعمال العنف التي ارتكبتها قوات الأمن الإسرائيلية يوم ٨/ ١٠/ ١٩٩٠ في الحرم القدسي الشريف، وطلب من إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) الوفاء ببقية التزاماتها ومسؤولياتها القانونية المقرَّرة، بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدينة وقت الحرب التي تنطبق على جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

٧ - صدرت قرارات مختلفة إزاء قضية القدس من مؤسسات دولية أخرى، مثل: المؤتمر العام لليونسكو، لجنة حقوق الإنسان التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، كما صدرت عدَّة قرارات عن منظمات منبثقة عن الأمم المتحدة، وتمحورت جميعها حول ضرورة عدم تغيير أوضاع مدينة القدس؛ لأنها من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، ورَفْضِ وبطلان كافة الإجراءات الإسرائيلية في المدينة المقدسة(١).

٨ - يعدُّ القرار رقم ٤٧٨ الصادر عن مجلس الأمن عام ١٩٨٠، القاضي ببطلان ضم القدس الشرقية، من أهم القرارات الدولية بشأن القدس منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ٢٠٠٩؛ لأنه ملزم ويُظهر في الوقت نفسه بأن كافة الإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس باطلة.

---

(١) المرجع السابق.

ثانياً: القانون الصهيوني ومدينة القدس:

تدَّعي وجهة النظر الصهيونية الرسمية أن القانون الدولي يدعم موقفها من مسألة السيادة على القدس الشرقية، أما القدس الغربية، فإن سيادتها عليها مفروغ منها، وليست هناك ادعاءات فلسطينية مناقضة، وليس للفلسطينيين مطالب معينة فيها؛ حيث تدعم هذا الموقف بتبريرات يمكن تلخيصها على النحو التالي:

١ - إن الأردن سيطر على القدس الشرقية عام ١٩٤٨ عن طريق عمل «عدائي»، مستخدماً القوة العسكرية، ولذلك، ليس للأردن حقوق سيادية عليها.

٢ - خط الهدنة الذي اتُفق عليه عام ١٩٤٩، وقسم المدينة إلى جزأين وليس حدوداً نهائية، واتفاقية الهدنة تنص على أن الاتفاق بين الكيان الصهيوني والأردن لا يمس حقوقهما، ولا يؤثر على ادعاءاتهما في السيادة على المدينة.

٣ - إن ضم القدس الشرقية والضفة الغربية للأردن عام ١٩٥٠، كان إجراءً مناقضاً للقوانين الدولية؛ ولذلك فإن الضم لم يكن شرعياً.

٤ - إن الأردن خرق اتفاقية الهدنة عام ١٩٦٧، عندما أعلن الحرب على دولة الكيان الصهيوني، وهو ما منحها الحق في إلغائها، وهذا ما قامت به بالفعل.

٥ - جاء احتلال الكيان الصهيوني للقدس الشرقية عام ١٩٦٧، نتيجة إجراء دفاعي؛ ولذلك فهو قانوني ومنحها حق السيادة على هذا الجزء من المدينة[١].

وقد قامت دولة الكيان الصهيوني بالعمل على تغيير وَضْع القدس القانوني،

---

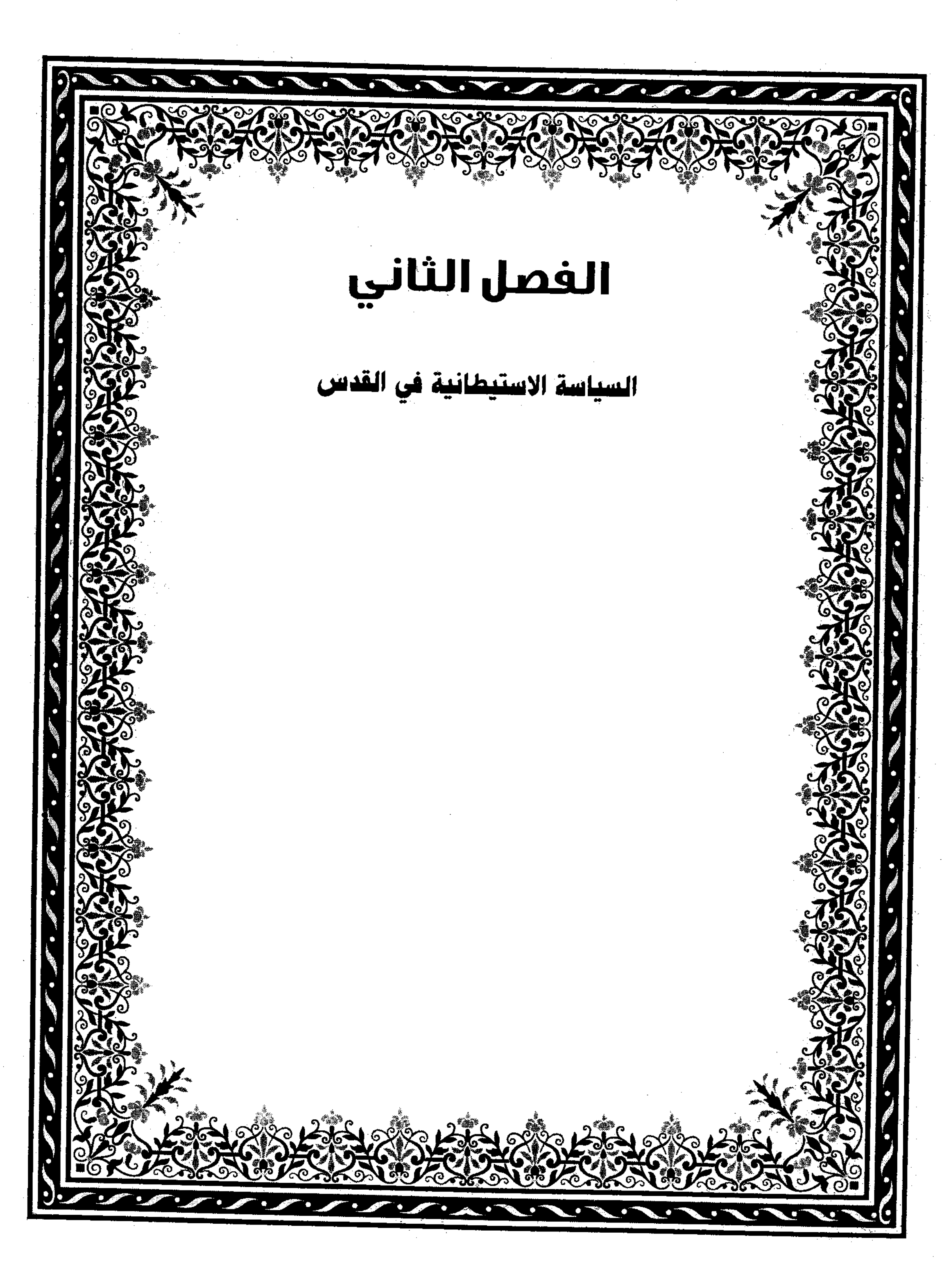
(١) حلبي، أسامة، الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط ١، ١٩٩٧، ص ٨٧.

وواقعها السياسي والسكاني بواسطة سَنِّ القوانين، ووَضْع ترتيبات قانونية جديدة للمدينة، في ضوء أن بعض الأحزاب الصهيونية تستند بشكلٍ مطلق إلى البعد القانوني في دعم وجهة نظرها، وتستخدمها للتأثير على مواقف الجمهور اليهودي من الحلول المطروحة، كما أن أي حكومة قد تستغل هذا الوضع، وتستخدمه ذريعة في رفض المطالب الفلسطينية في المدينة.

وفور احتلال القدس الشرقية عام ١٩٦٧، قام الكنيست بتعديل قانون الحكم والقضاء؛ حيث أصدرت الحكومة أمراً بتطبيقه في القدس الشرقية، وفي أعقاب ذلك جرى ضمُّ الجزء الشرقي إلى نفوذ بلدية المدينة الغربية، وبالإضافة إلى سن القوانين أكدت المحكمة العليا في مناسبات عديدة على قانونية الإجراءات في القدس الشرقية، على أساس أن شِقَّي المدينة موحَّدان حسب القانون، وهي عاصمة الكيان الصهيوني[١].

(١) الأزعر، محمد خالد، مستقبل قضية القدس في ظل التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٧.





الفصل الثاني

السياسة الاستيطانية في القدس



الفصل الثاني: السياسة الاستيطانية في القدس

أولًا: ترسيخ الوجود الاستيطاني:

في سباق مع الزمن، يحاول الاحتلال تهويد ما تبقى من مدينة القدس، ولم تكن عمليات الحفر والتجريف بالقرب من المسجد الأقصى، وإخطارات هدم المزيد من الأحياء العربية القديمة وطرد سكانها سوى إجراءات تعزِّز مخططات تهويد المدينة، ومحاصرة آمال الفلسطينيين في جعل الشطر الشرقي منها، عاصمة لدولتهم في الضفة والقِطاع.

وقد تبوأ موضوع استيطان وتهويد مدينة القدس بغرض زيادة مجموع اليهود فيها الصدارة في مداولات المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل السويسرية نهاية شهر أغسطس عام ١٨٩٧، ومنذ ذلك التاريخ سعت الحركة الصهيونية والمنظمات المنبثقة عنها بكل ما لديها لإيجاد واقع جديد في المدينة، في سياق سياسة سكانية صهيونية مدروسة تخدم الأهداف الأساسية للحركة الصهيونية، وخاصة إقامة الدولة اليهودية المنشودة(١).

كما تمَّ تسجيل عشرات التوصيات في مؤتمرات هرتسليا السنوية والمؤتمرات والندوات الإستراتيجية في مراكز البحث الإسرائيلية، جرى التأكيد من خلالها على ضرورة وَضْع مخططات وسياسات إسرائيلية مُحْكَمة لدفع العرب المقدسيين خارج

---

(١) أبو جابر، إبراهيم، وآخرون، قضية القدس ومستقبلها في القرن ٢١، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠٠٢، ص ١٨٥.

أرضهم، وتهيئة الظروف لإسكان عدد كبير من المستوطنين اليهود فيها، من أجل الإخلال في الميزان الديموغرافي لصالح اليهود، والإطباق عليها في نهاية الأمر.

وبعد أن أعلنت السلطات الإسرائيلية ضم القدس الشرقية في ٣٠/ ٧/ ١٩٨٠، سعت للاستيلاء على مساحات شاسعة من أراضي الضفة، وضمها إلى القدس؛ حيث قُدِّرت مساحة المدينة بـ: ١٠٨ آلاف من الدونمات، ثم توسعت إلى القدس الكبرى، حتى وصلت مساحتها إلى ١٢٣ ألف دونم، وهناك مخططات استيطانية لرفع نسبة أراضي القدس الشرقية لتستأثر بنحو ربع مساحة الضفة الغربية البالغة ٥٨٠٠ كيلو متر مربع[(١)].

كما استهدفت السلطات الإسرائيلية من إجراءاتها هذه، ضم أكبر عدد ممكن من أراضي القرى؛ بحيث تشكِّل مساحتها في نهاية المطاف أكثر من ربع مساحة الضفة الغربية قبل البدء بشكِّل حقيقي في مفاوضات الحل النهائي، التي أُجِّلت مراراً لصالح محاولات فرض الأمر الواقع الإسرائيلي.

وفي ظل أن مدينة القدس أصبحت مركز جذب للمهاجرين اليهود؛ فقد ساعد ذلك في الاقتطاعات السنوية الكبيرة من الموازنة الإسرائيلية لتنفيذ مزيد من المخططات الاستيطانية لتهويدها؛ حيث يقطن في شِقَّي المدينة (الشرقي والغربي المحتل) ١١٪ من مجموع اليهود في إسرائيل والأراضي العربية المحتلة بداية عام ٢٠٠٩.

اللافت للنظر أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣، سعت إلى تهويد الجزء الشرقي من مدينة القدس؛ لمحاصرة آمال الفلسطينيين، وتبعاً

---

(١) مبارك، يواكيم، القدس القضية، ترجمة مهاة فرح الخوري، مجلس كنائس الشرق الأوسط، ١٩٩٦، ص ١٣٢.

لهذه التوجهات، وبفعل النشاط الاستيطاني، وجَذْب مزيد من اليهود إلى الجزء الشرقي من المدينة المقدسة وصل مجموع المستوطنين اليهود في الجزء المذكور إلى ٢٤٦,٨٤٣ مستوطناً يهودياً عام ٢٠٠٩، مقابل ٣١٠ آلاف عربي مقدسي.

وحالياً يتركز المستوطنون اليهود في محافظة القدس في ٢٦ مستوطنة تلفُّ المدينة بعدد من الأطواق الاستيطانية، ناهيك عن الأحياء اليهودية التي أقيمت داخلها.

وتبعاً للاتجاه العام لمعدل النمو السكاني العربي والسياسات السكانية الإسرائيلية في مدينة القدس، فمن المحتمل أن يصل مجموع سكانها إلى ٨١٧ ألف نسمة عام ٢٠١٠، منهم ٧٦٪ من المستوطنين اليهود[١].

وفي الاتجاه نفسه سعى أصحاب القرار والمخططون الإستراتيجيون في الكيان الصهيوني وما يزالون إلى خَلْق هيمنة ديموغرافية يهودية مطلقة في القدس، وأوضح رئيس الوزراء الأسبق «أريئيل شارون» في أكثر من مناسبة «بأنه يجب أن يكون في القدس، العاصمة الأبدية لإسرائيل، أغلبية يهودية، ونحن نسير، ومن رؤية بعيدة؛ بحيث يكون فيها مليون يهودي».

ومن جهة أخرى قدَّم رئيس الوزراء المستقيل «إيهود أولمرت» رؤية للأوساط الإسرائيلية، تقوم على أساس العمل لتصبح نسبة السكان اليهود في المدينة تتجاوز ٨٨٪، فيما تتراجع نسبة العرب إلى ١٢٪ خلال السنوات القليلة القادمة[٢].

علماً بأن هناك علاقة واضحة بين حجم السكان اليهود في القدس، وبين الادعاء

(١) موسى، عمرو، مستقبل القدس من منظور عربي، مركز الدراسات العربي الأوروبي، دار بيسان، بيروت، ١٩٩٩، ص ٢٥٩.
(٢) السهلي، نبيل، القدس ومركزية الاستيطان الإسرائيلي، الجزيرة نت، ٢٠٠٩/٦/٢٤.

بأنها عاصمة الكيان الصهيوني؛ فهبوط نسبتهم إلى حد معين يجعل من الصعب الإدعاء بأنها عاصمة الدولة.

وفي سبيل ضمان أكثرية يهودية في القدس، قامت السلطات الصهيونية بعد احتلال عام ١٩٦٧ برسم حدود جديدة للمدينة، وأخرجت الخريطة الجديدة من حدود البلدية عدداً من التجمعات السكانية الفلسطينية، واستخدمت أساليب مختلفة لدفع باقي السكان، في المناطق الواقعة داخلها، للانتقال إلى هذه التجمعات ومنحتهم حقوق سكانها نفسها، وفي الوقت نفسه جرى ضمُّ وإدخال مناطق أخرى غير مأهولة بالسكان لبناء مستوطنات جديدة.

أما في عام ١٩٩٢، فقد جرى توسيع حدود المدينة من جهتها الغربية لرفع نسبة السكان اليهود، وأدت إلى رفع نسبة السكان اليهود في القدس الصغرى، دون التجمعات السكانية الفلسطينية الكثيفة بالسكان إلى ٧٢٪، بينما يشكِّلون ٥٠٪ من سكان القدس الكبرى، التي تضم مناطق: (أبو ديس، والعيزرية، وضاحية البريد والرام، وبير نبالا، وبيت حنينا القديمة)[1].

(١) الكسواني، سالم، وضع القدس في المحافل العربية والإسلامية والدولية، الموسوعة الفلسطينية، م٦، ص٩٣٦.

ثانياً: انتهاكات حقوق الفلسطينيين في القدس:

منح الاحتلال فلسطينيي القدس الذين لم يحصلوا على الجنسية الصهيونية وضعاً خاصاً، وهو ما ضَمِن لهم مكانة المقيمين الدائمين حاملي الهوية، وبعض الحقوق المدينة، أهمها:

١ - حقوق الترشيح والتصويت للبلدية.

٢ - حقوق اجتماعية كمخصصات التأمين الوطني والتأمين الصحي.

٣ - حق العمل في المؤسسات الصهيونية.

٤ - حق التنقل في فلسطين المحتلة.

من جهة أخرى، أخضعهم هذا الوضع للقوانين والأنظمة الصهيونية: كتطبيق القضاء ونظام الضرائب . . . إلخ؛ إلا أنه من الناحية الفعلية لم تطبَّق عليهم جميع القوانين بحذافيرها، وتم إعفاؤهم من توفير الشرط الأساسي للحصول على بعض الحقوق؛ وهو الجنسية[1].

وقد يكون أبرز مَثَل على ذلك: السماح لهم بالعمل في المؤسسات الرسمية كموظفي دولة في عدد من المجالات كجهاز التعليم، مكاتب العمل، وزارة الداخلية، والشرطة . . . وغيرها.

ويمكن الحديث عن أبرز الانتهاكات الإسرائيلية لفلسطينيي القدس في مجالات الخدمات والاقتصاد؛ حيث فرضت سلطات الاحتلال القوانين والأنظمة العامة

---

(١) الزين، سمير، القدس معضلة السلام، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٧، ص ٨٠.

والبلدية على فلسطينيي القدس، لكنها تغاضت في تطبيقها، وعملت على توفير المتطلبات الأساسية لجميع الفئات، مع أن عدم تطبيق القوانين والأنظمة أعفاها من تقديم جزء كبير من الخدمات، واتبعت سياسة محددة تتضمن أساليب عديدة لضمان الهدوء في المدينة، وتبرز هذه السياسة في:

١ - **الحقوق الدينية**: سمحت السلطات الصهيونية للطوائف غير اليهودية بإدارة شؤون الأماكن المقدسة التابعة لها، دون التنازل عن السيادة الرسمية عليها، وطبقت ترتيبات خاصة متفق عليها بالنسبة للإشراف والحراسة وأعمال الترميم والصيانة في هذه الأماكن، ووضعت ترتيبات للرقابة على مضمون خطب الجمعة في المساجد[1].

وتنازلت السلطات في موضوع تعيين القضاة في المحاكم الشرعية، ولم تطبق القوانين المدنية الصهيونية الخاصة بالأحوال الشخصية، لكنها في الوقت نفسه لم تعترف بعقود الزواج في هذه المحاكم، إلا بعد مصادقة المحكمة الشرعية في مدينة يافا عليها.

وفي مجال العلاقات بين الطوائف الدينية، تجنبت السلطات الاحتكاك والتوتر مع المسلمين لمنع المتدينين اليهود من الصلاة في باحة المسجد الأقصى، والذي يعتقد اليهود أنه أقيم على «جبل الهيكل»، أو بناء الهيكل في المكان نفسه.

٢ - **الجانب الاقتصادي**: لم تطبق القوانين الصهيونية الخاصة بالنشاط الاقتصادي في عدد من المجالات: كالسماح لأصحاب المصالح بالاستمرار بالعمل

(١) المرجع السابق، ص ٨٢.

حسب الترخيص الأردني، والتنازل عن تطبيق المواصفات والمعايير الصهيونية، والسماح باستخدام العملة الأردنية في السوق، بالرغم من وضوح القانون الذي يمنع ذلك، بالإضافة إلى السماح للصرافين بممارسة عملهم، إلى جانب فرض الضرائب الصهيونية بشكلٍ تدريجي، وفي البداية حسب المعايير الأردنية، وعدم تطبيق قوانين العمل، خاصة تلك المتعلقة بتشغيل صغار السن والحد الأدنى من الأجور[١].

فضلًا عن مَنْح الامتيازات لشركات النقل للعمل في نطاق القدس الشرقية، ومَنْح حرية التنظيم المهني والمشاركة مع سكان الضفة الغربية وقِطاع غزة في النقابات المهنية.

كما يزداد الوضع الاقتصادي للمقدسيين سوءاً؛ حيث إن مستوى الدخل منخفض نسبياً، ومعظم الأعمال منخفضة الأجر، مقابل ارتفاع ملحوظ في نسبة الفقر والاكتظاظ السكاني، و٤٣,٥ ٪ من سكانها العرب يتلقون أقل من الحد الأدنى من الأجور، مقابل ١٠ ٪ من اليهود.

كما أن نسبة الفقر في مدينة القدس عموماً عالية مقارنة بمناطق أخرى مثل مدن حيفا وتل أبيب؛ ففي عام ١٩٩٧ كانت ١٦ ٪ من العائلات المقدسية في مستويات دخل أقل من خط الفقر، وبلغت نسبة من يعيشون تحته من العرب ٦٣ ٪ أفراداً و٦١,٨ ٪ أُسَراً، مقابل ٢٠ ٪ و١٧,٥ ٪ على التوالي من اليهود[٢].

وكذا الحال بالنسبة للبطالة؛ حيث إن نسبة عالية من السكان القادرين على العمل

(١) كنعان، عبد الله، القدس من منظور إسرائيلي، دراسة تحليلية، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٠، ص ٢٥٣.

(٢) هيرش، موشيه، وآخرون، القدس إلى أين؟ اقتراحات بشان مستقبل المدينة، معهد أبحاث إسرائيل، ١٩٩٤، ص ٦٧.

يعانون: إما من عدم توافر العمل أو توافره بصعوبة، أو العمل بغير المجال المناسب.

ويمكن الاستنتاج أن معظم العاملين في القدس من العرب يعملون بصفة عمال غير مهنيين، و٩٥ ٪ من العاملين غير المهنيين من العرب، وبلغت معدلات البطالة فيها عام ١٩٩٩، ٨,٩ ٪ بين الفئات العمرية من ١٥ - ٥٠ سنة[١].

ومن ناحية الضرائب التي تفرضها بلدية الاحتلال في القدس، فهي - أصلًا - إجراءات غير قانونية حسب القانون الدولي الذي لا يجيز فرض الضرائب الجديدة على المناطق التي يجري احتلالها، ولكن لاعتبارات أيديولوجية صهيونية؛ فإن عملية «ضَمِّ القدس» المخالفة للقانون الدولي، أعطت لبلدية القدس وحكومة الاحتلال الحق في فرض الضرائب الجديدة، كونها لا تعدُّ نفسها جسماً محتلًا بالقدس.

ومن أكثر صور الضرائب وضوحاً ضريبة «الأرنونا» التي تضاعفت خلال الأعوام ١٩٩٤ - ١٩٩٨؛ حيث كانت ٣٥,٣٢ مليون شيكل (٩ ملايين دولار) عام ١٩٩٤، ووصلت ٦٥,٠٥ مليون شيكل، (١٧ مليون دولار) عام ١٩٩٨، والفلسطينيون يدفعون ما يعادل ٢٦ ٪ منها في القدس، وفي المقابل لا يتلقون سوى ٥ ٪ من الخدمات[٢].

كما أن إسرائيل تُلزم المقدسيين بدفع الضرائب الباهظة، التي لا تتناسب مع مستوى الخدمات التي يتلقونها، وتقوم بتطوير الأحياء والمناطق الإسرائيلية على حساب المناطق العربية في المدينة.

---

(١) المرجع السابق، ص ٨٧.

(٢) عرابي، أسامة، القدس بين الخيارات العربية والتحديات الإسرائيلية، مجلة صامد، ع ١٠٨، نيسان - حزيران ١٩٩٧، ص ٢٣.

لا بد من الإشارة هنا إلى سياسة خطيرة تأتي استكمالًا للمشروع الصهيوني في القدس؛ حيث العمل على «أسرلة» من تبقّى في المدينة من الفلسطينيين؛ حيث تسعى سلطات الاحتلال إلى ربط القِطاعات الصحية والتعليمية والتجارية والصناعية والخدماتية بالكيان الصهيوني، وتحويل ضم المدينة: من ضم الأرض، إلى ضم السكان.

وتقوم البلدية بما يلزم من إجراءات جنباً إلى جنب مع باقي المؤسسات لـ «أسرلة» مَن تبقّى من الفلسطينيين في القدس الشرقية، عبر تطوُّر الخدمات المقدَّمة للأقلية التي تريد «أسرلتها»؛ لذلك تعمل على رفع مستوى استيعاب المدارس الحكومية لتقضي على المدارس العربية (حكومية وخاصة)؛ حيث يدرس الآن ٢٧ ألف طالب عربي في المدارس اليهودية في القدس، بينما يدرس ١٨ ألفاً في المدارس العربية الخاصة والحكومية[1].

إضافة لمحاصرة مشروع الصحة الفلسطيني في القدس بتقديم خدمات صحية في أحياء القدس الشرقية، وكادت تصل إلى كل حي من خلال صناديق المرضى التي يُصرف عليها طبقاً لنظام التأمين الوطني والصحي، ولتحقيق ذلك قامت البلدية بتشكيل لجنة من كبار موظفيها، لتطوير تصوُّر يساهم في رفع مستوى القدس الشرقية، وتحقيق الدمج الكامل بينها وبين القدس الغربية[2].

---

(١) بركات، نظام، الاستيطان الإسرائيلي في القدس من منظور إسرائيلي، مجلة صامد، ع ١٢٥، تموز - أيلول ٢٠٠١، ص ٢٦٢.

(٢) أرونسون، جيفري، القدس الكبرى تبتلع مساحة الضفة الغربية، الدراسات الفلسطينية، ع ١٩، صيف ١٩٩٤، ص ١١٩.

ثالثاً: الاضطهاد التعليمي:

سلطت وسائل الإعلام المختلفة في الآونة الأخيرة الضوء على مخاطر تهويد قِطاع التعليم في مدينة القدس، ومن ثَمَّ تداعيات ذلك على المستقبل الديموغرافي في المدينة المقدسة؛ حيث تحاول حكومة «بنيامين نتنياهو» الحالية تهويد معالمها ورموزها؛ فبعد اشتراطها القبول بيهودية الدولة من قِبَل السلطة الفلسطينية بغية الانطلاق في عملية التفاوض من جديد، تسعى الحكومة الإسرائيلية لفرض وقائع استيطانية وتهويدية في المدينة تطال البشر والحجر.

وفي هذا السياق، برزت حقائق في الآونة الأخيرة حول إجراءات إسرائيلية مدروسة ومُحْكَمة للانقضاض على قِطاع التعليم العربي في المدينة؛ حيث تسعى المؤسسات الإسرائيلية المختلفة من أجل تحقيق سيطرة مطلقة عليه، بعد أن جرى التحكم بنحو ٦٦ ٪ منه في المدينة؛ حيث فرضت المناهج التعليمية على المدارس الابتدائية العربية منذ عام ١٩٦٨، وجرى استبدال كلمة فلسطين بكلمة إسرائيل، والقدس بكلمة أورشليم، وتقوم وزارة المعارف الإسرائيلية بتزوير التاريخ والجغرافيا من خلال وضع مناهج تعليمية للطلاب العرب في القدس، وتشير بعض الحلقات الدراسية التي فرضتها إسرائيل إلى أن الإسلام، هو: «مجرد تربية روحية وتاريخ الإسلام هو تاريخ فتن وكوارث»، وهذا بحد ذاته يعدُّ تزييفاً لحقائق التاريخ[١].

ويشار إلى أن البرامج التي تُدرَّس للأقلية العربية داخل الخط الأخضر، هي ذاتها التي باتت تدرَّس في المدارس العربية في القدس؛ حيث تُفرَض عليهم مفاهيم ومصطلحات تتلاءم مع طرح فكرة: «يهودية الدولة»، إضافةً إلى احتمال تغيير

(١) نبيل السهلي، القدس مدينة الصراع المفتوح، مجلة صامد، ع ١٢٣، حزيران ٢٠٠١، ص ٣٣٥.

وتهويد المئات من الأسماء العربية المتداوَلة في المدينة التي تشهد نشاطاً استيطانياً محموماً في الآونة الأخيرة.

وبات واضحاً أن حكومة «نتنياهو» تحاول التضييق على الطلبة العرب في مدينة القدس؛ لإجبارهم على تركها للاستئثار بخيارات التعليم، وهو ما يعرِّضهم للترانسفير من المدينة تبعاً للقوانين الإسرائيلية الجائرة المشار إليها سابقاً.

وهنا تقتضي الضرورة إظهار حجم معاناة الطلبة العرب المقدسيين بسبب السياسات الإسرائيلية المبرمَجة ضد قِطاع التعليم، من خلال الشواهد التالية:

١ - الاكتظاظ الشديد في الصفوف المدرسية، والدوام في غالبية المدارس على فترتين.

٢ - النقص الحاد والكبير في المختبرات في المدارس العربية، ناهيك عن ضعف التجهيزات الرياضية.

٣ - النقص الواضح للمعلمين والخدمات؛ فلا يوجد سوى حمام لكل ستين طالباً عربياً[١].

٤ - مَنْع تطوير وتحديث وبناء غرف إضافية، أو مدارس للطلبة العرب، وهو ما يحول دون استيعاب الطلبة الجدد بسبب النمو الطبيعي للسكان الذي يزيد عن ٣٪ سنوياً، وتبعاً لذلك؛ فإن قِطاع التعليم في القدس بحاجة لـ ١٨٠٠ غرفة صف لاستيعاب عشرة آلاف طالب سنوياً.

٥ - المدارس غير مؤهلة للتدريس الجيد، بسبب قِدَمها وعدم القيام بتحديثها.

---

(١) معلوم، حسين، مركزية القدس في مشروعات التسوية الإسرائيلية، الهدف، ١٩/ ١/ ١٩٩٧.

٦ - مَنْع وزارة المعارف الإسرائيلية وبلدية القدس منذ بداية العام الدراسي الحالي ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ للتعليم المجاني للطلبة العرب في القدس، وهو ما سيحرم ثلاثين ألف طالب وطالبة مقدسية من فرص التعليم والتحصيل العلمي.

٧ - تشير التقارير إلى أن ٥٥٠٠ مقدسي دون إطار تعليمي رسمي، وفي ظل الحصار الإسرائيلي، فإن الخيارات المالية موصدة أمام الطالب العربي للتسجيل في المدارس[١].

وتبعاً للسياسات الإسرائيلية المطبَّقة بحق قِطاع التعليم: من فَرْضٍ للمناهج الإسرائيلية ومنعٍ للتعليم المجاني؛ فإن حالة تسرُّب كبيرة حصلت بين الطلبة العرب، وفي هذا السياقِ تشير الدراسات إلى أن نسبة تسرُّب الطلبة العرب في القدس قبل الوصول إلى المرحلة الثانوية وصلت إلى ٥٠٪ في العقد الأخير، وهو ما دفع بأُسر وطلاب فلسطينيين من القدس للهجرة إلى مدن وقرى الضفة الغربية للبحث عن فرص تعليم مجانية، وهو ما يؤدي في نهاية الأمر إلى منعهم من العودة إلى مناطق سكناهم بحجة قوانين إسرائيلية جائرة، أقلُّها حجة الإقامة خارج القدس لأكثر من عام، ومن ثَمَّ الانقضاض على عقاراتهم ومنازلهم تحت مسميات مختلفة، لتصبح بعد ذلك ملكاً لما يسمى: «هيئة أرض وأملاك إسرائيل»[٢].

وكل ذلك يشير إلى توجه إسرائيلي حقيقي لتجهيل العرب المقدسيين بعد التضييق عليهم في مجال التحصيل العلمي؛ لدفعهم إلى الهجرة القسرية غير المباشرة خارج القدس للإخلال في الميزان الديموغرافي لصالح تهويدها حتى عام ٢٠٢٠.

(١) الناجي، فيروز، الحلم اليهودي في القدس، مجلة صامد، ١٠٩، تموز - أيلول ١٩٩٧، ص ١٢٠.
(٢) حجاوي، سلافة، القدس والسلام، الدراسات الفلسطينية، ع ١٨، ربيع ١٩٩٤، ص ١٧٩.

رابعاً: الصراع الديموغرافي:

بلغت مساحة مدينة القدس قبل سنة ١٩٦٧ : ٦ كم٢، وتضم حدودها: البلدة القديمة، واد الجوز، الشيخ جرَّاح، ووصل عدد سكانها ٧٥ ألف نسمة، يعيشون في ١٣٥٠٠ وحدة سكنية.

وطبقاً للزيادة السكانية الطبيعية كان من المفترض أن يعيش في القدس الآن ٢٨٠ ألف فلسطيني، عدا المهجرين بعد حرب ١٩٦٧، ومنذ بداية الاحتلال قام الإسرائيليون بتنفيذ سياسة تستهدف تهجير الفلسطينيين من القدس؛ فقاموا بهدم حي الشرف بكامله في البلدة القديمة، ورحَّلوا ١٣٥ عائلة منه بتعداد ٦٥٠ مواطناً إلى مخيم شعفاط وحي المغاربة[١].

وبلغ عدد المهجرين فيها ٥٥٠٠ مواطن خلال الأعوام الأولى للاحتلال، وقام بإسكان ٢٥٠٠ مستوطن في حي الشرف والمغاربة، والملفت للانتباه (أن الحكومة الأردنية بدأت في بناء مخيم شعفاط قبل عام واحد، من الحرب) وبُدِئ بإخلاء سكان الحي إلى هذا المخيم.

وإلى جانب استكمال مشروع الاستيطان، جرى إسكان ١٨٠ ألف مستوطن في المستوطنات، التي أقيمت بين الأحياء العربية وعلى الخط الأخضر، و٥٠ ألفاً في محيط القدس في مستوطنات: «معاليه أدوميم، غوش عتصيون، أفرات»[٢].

وبالمقارنة بين الحالة العمرانية والديموغرافية: فلسطينياً وصهيونياً، في القدس

---

(١) الصوباني، صلاح، الأوضاع الديموغرافية في مدينة القدس تحت الاحتلال، مجلة صامد، ع ٨٥، تموز ١٩٩١، ص ١٥٤.
(٢) الناجي، مرجع سابق، ص ١٢٥.

الشرقية نلاحظ أن عدد اليهود قبل سنة ١٩٦٧ كان صفراً، وارتفع بعد الحرب إلى ٢٠٠ ألف، فيما بلغ عدد الفلسطينيين ٨٨ ألفاً قبل الحرب، وبعدها ٢١٦ ألفاً.

أما عن الوحدات السكنية اليهودية فقد كانت قبل الحرب صفراً، وبعدها وصلت ٦٠ ألف وحدة، والوحدات السكنية الفلسطينية بلغت قبل الحرب ١٣٥٠٠ وحدة، ووصلت ٢١ ألف وحدة، ولاستيعاب هذا العدد الكبير من المستوطنين، جرى بناء ١٥ مستوطنة في حدود القدس بعد أن قاموا بتوسيع حدودها الشرقية إلى ٧٥,٥ كم٢، لتصبح مساحتها الموحدة ١٢٣ كم٢[1].

ويعيش الآن في القدس الغربية ٢٧٥ ألف صهيوني، إضافة إلى ١٨٦ ألفاً في الشق الشرقي، علماً بأن المخطط الصهيوني يستهدف إحاطتها بـ٢٥٠ ألفاً، وداخل الجانب الشرقي ٢٥٠ ألفاً في القدس الموسعة، و٥٠٠ ألف آخرين في الجانب الغربي ومحيطها، ليبلغ عدد سكانها مليون يهودي.

ويقوم الصهاينة دوماً بكافة الإجراءات حتى لا يزيد عدد الفلسطينيين عن ٢٠٪ من سكان القدس الموحدة، ولم ينجحوا فيما اتخذوه من هدم البيوت وعدم السماح للمواطنين بالبناء داخل حدود البلدية، وتصعب إجراءات الحصول على الترخيص، مع التمييز في قوانين البناء؛ بحيث يُسمح لليهودي بناء ثمانية طوابق، بينما لا يُسمح للفلسطيني - حتى لو حصل على ترخيص بناء - أن ينشئ أكثر من طابقين، وهو ما دفع بالسكان للامتداد العمراني خارج القدس بشكل قصري، وأدى إلى وجود ١٠٠ ألف فلسطيني يعيشون خارج حدود البلدية المعلنة.

---

(١) بدوان، علي، واقع القدس الراهن والبدائل الإسرائيلية، مجلة صامد، ع ١٠٨، نيسان ١٩٩٧، ص ١٧٤.

ورغم كافة هذه الإجراءات، فإن الفلسطينيين يشكِّلون ٣٠٪ من سكان القدس، بشقيها (الشرقي والغربي)، ولم تتجاوز نسبتهم حتى سنوات السبعينيات ٢٣٪، وهو ما لم يتحمله الصهاينة، وقد يكون أحد العوامل التي سرَّعت بالإعلان عن خطة التوسيع الجديدة[١].

لقد شكِّلت الزيادة السكانية العربية، مِفْصلًا أساسياً في رسم خطوط القدس الكبرى؛ ففي عام ١٩٩٣ بدأ التخطيط من قِبَل «بنيامين اليعازر» وزير الإسكان آنذاك، مدعوماً بتعليمات مباشرة من «اسحق رابين» رئيس الحكومة، لتنفيذ المخطط الذي هدف إلى:

١- خَلْق تواصل واضح للسكان اليهود.

٢- تقليص التقارب والاحتكاك مع العرب.

٣- الحفاظ على تعزيز مكانة القدس الخاصة كعاصمة لإسرائيل، وكمدينة عالمية.

٤- ربط المستعمرات خارج حدود البلدية مع داخلها بواسطة ممرات.

٥- تحقيق الأغلبية اليهودية، من خلال جلب مائة ألف يهودي علماني سنوياً، وهو ما يعني أن مئات الآلاف من المستوطنين سيجري استيعابهم في القدس[٢].

وكانت اللجنة الوزارية الصهيونية لشؤون القدس قد اتخذت قرارها عام ١٩٧٣

---

(١) شقير، رزق، القدس: الوضع القانوني والتسوية الدائمة، صحيفة القدس، ٩/ ١٠/ ١٩٩٦.
(٢) عزمي، انتصار، الاستيطان اليهودي في القدس: الأحزمة والبؤر، مجلة صامد، ع ٨٥، تموز ١٩٩١، ص ٢٠١.

بالحد من النمو السكاني العربي داخل حدود بلدية القدس، وجَعْل نسبتهم ٢٢٪ من المجموع العام، هو الحد الأقصى المسموح به.

وبناءً على هذه السياسة، اتخذت الحكومات المتعاقبة سلسلة من القرارات للحفاظ على هذه النسبة، وأوضح وزير الإسكان والبناء عن حزب العمل «اسحاق هرتسوغ» بأن «تعزيز القدس بصورة عقلانية دون المس بمكانة إسرائيل السياسية»، هو أحد المسائل التي تقع على رأس سُلَّم أولوياته، وبناءً على ذلك؛ فهو لا ينوي إيقاف البناء في الأحياء واليهودية بالقدس الشرقية، كما جاء التسريع في البناء بالمراحل القادمة في مستوطنة جبل أبو غنيم ليشكِّل تواصلًا إقليمياً جغرافياً بين القدس و«معاليه أدوميم»[١].

وقد جرى تسويق ٢٤٠٠ شقة، والمرحلة الثانية أقيم فيها ٢٠٠٠ شقة، وتم تسويق ٨٠٠ شقة، أما المرحلة الثالثة التي تشمل إقامة ٢٠٠٠ شقة ضمن المخطط المستقبلي لمصادرة المزيد من الأراضي[٢].

كما أظهر الإحصاء السنوي حول القدس بأن هنالك تحولًا أكثر فأكثر إلى مدينة أصولية وفقيرة وعربية، وبناءً على ذلك أيد حزب العمل فكرة إخراج الأحياء العربية منها، ونَقْلِها للسلطة الفلسطينية في إطار التسوية الدائمة المستقبلية، وجاء هذا التأييد باسم الاعتبارات الديموغرافية حتى تكون القدس مدينة ذات أغلبية يهودية، وأقلية عربية.

---

(١) سافير، مايكل، مستقبل القدس: رؤية كوزموبوليتانية، الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، ع ٣٦، تموز ١٩٩٤، ص ١٧.

(٢) الفقي، ريهام، القدس في الخطاب السياسي الإسرائيلي، السياسة الدولية، ع ١٣٨، تشرين أول ١٩٩٩، ص ٩٧.

بينما أبدى حزب الليكود اعتقاده - باسم الاعتبارات الديموغرافية - أن ضم مناطق أخرى محيطة حول القدس، مثل: «معاليه أدوميم، وجبعات زئيف»، واتخاذ خطوات لتحسين الوضع الاقتصادي في المدينة، وبناء أحياء يهودية جديدة في المناطق التي ضمت لها من العرب يكفي لوقف تزايد عدد العرب في العاصمة.

ونشر «معهد القدس لدراسات إسرائيل» دراسة تبيِّن أن نسبة السكان اليهود في المدينة هبطت، والفقر ازداد حدة، والهجرة السلبية تفاقمت، والأسوأ من ذلك: الاستنتاج بأن الوضع سيزداد سوءاً فقط.

وبالنسبة للمقدسيين، أوضحت الدراسة أن التناسب الديموغرافي بين العرب واليهود يتجه نحو الانخفاض، وبناءً على ذلك ضياع كل مخططات الدولة اليهودية لتعزيز سيطرتها على العاصمة، وإزالة الفواصل الآخذة في الارتفاع بين شطريها[١].

وبناءً على ذلك؛ فإن ما يذكره الخطباء السياسيون الصهاينة، حول «العاصمة الأبدية للشعب اليهودي، والمدينة التي لن تُقسَّم إلى الأبد» ومستقبلها، وأنه ليس مطروحاً للمفاوضات، قد أصبح كلمات جوفاء حين تدخل الصراع الديموغرافي في القضية.

وتنبه عدد من الباحثين الصهاينة لهذا الموضوع، فبدؤوا بطرحٍ يقول: تقسيم المدينة بين اليهود والعرب قبل أن يفقدها اليهود إلى الأبد، وهو ما طرحه «موشيه عميراف» عضو بلدية القدس سابقاً، ومستشار رئيس الحكومة لشؤون القدس في محادثات كامب ديفيد.

---

(١) عبد الرؤوف سليم، محمد، القدس في مشاريع التقسيم، مجلة صامد، ع ١٠٨، نيسان ١٩٩٧، ص ١٣٧.

وفي خطة مبرمجة موازية بدأت السلطات بالتخلص من ٤٠ ٪ من فلسطينيي القدس، وتحويل ٢٥ مليون شيكل؛ أي: ٦ ملايين دولار، لبناء خدمات حكومية لـ ١٢٥ ألف فلسطيني من أصحاب بطاقات الهوية الزرقاء الذين سيبقون خارج جدار الفصل.

وصادَقَ المجلس الوزاري للشؤون الاقتصادية والاجتماعية على خطة يتم بموجبها زيادة حجم القرض المالي الذي سيُمْنَح لمن يشتري شقة في القدس الشرقية بـ ١٠٠ ألف شيكل؛ أي: ٢٥ ألف دولار، غير أن سكان الجزء الغربي لن يتمتعوا بمثل هذه الامتيازات.

أما وزير الإسكان السابق «آفي إيتام» فقد علق على الموضوع بقوله: «من يتابع حركة البناء غير المرخص في القدس الشرقية يدرك أهمية الخطة الجديدة»[١].

وأبدى رئيس بلدية القدس السابق «أوري لوبليانسكي» قلقاً من الوضع الديموغرافي للقدس عام ٢٠٤٠؛ لأن عرب المدينة - حسب التقديرات - كفيلون بأن يصبحوا أغلبية ينتخبون رئيس بلدية عربي بدلًا منه، وقال: «لا شك أن الشعب اليهودي الذي حلم على مدى الأجيال بأن يكون في القدس، ويرى فيها عاصمته، يجب أن يعمل الآن»[٢].

كما شجعت سلطات الاحتلال السكن المنفصل، وفي حالات عديدة منعت اليهود من السكن في قلب التجمعات السكانية الفلسطينية؛ لمنع الاحتكاك والمحافظة على الهدوء، أما الاستثناء البارز في هذه السياسة؛ فهو الحي اليهودي في البلدة القديمة.

---

(١) معاريف، ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٢.
(٢) هآرتس، ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٦.

وبات من الواضح أن مخططات الهدم والتهجير الإسرائيلية في القدس ومحيطها تتم بخطوات متسارعة، من أجل تحويلها إلى مدينة يهودية خالصة في سياق المشاريع الإسرائيلية؛ لإحداث الانقلاب الديموغرافي لصالح أغلبية يهودية على حساب الوجود العربي الإسلامي، بل إفراغ القدس الشرقية المحتلة تماماً من العرب حتى عام ٢٠٢٠، وبناء ما تسميه مصادر الاحتلال بـ: «الجدار الديموغرافي اليهودي».

وفي حال استمر الميل الحالي للتزايد السكاني، مقارنة بين العرب واليهود، فسيشكِّل اليهود بحلول عام ٢٠٢٠ ما نسبته ٦٠ ٪ من سكان القدس، مقابل ٦٦ ٪ حالياً، في حين ستتراوح نسبة العرب بين ٣٤ - ٤٠ ٪[(١)].

ويبلغ عدد سكان القدس، الشرقية والغربية، حالياً ٧٢٠ ألف نسمة، ويشمل اليهود في الأحياء التي بنتها الدولة العبرية في القسم الشرقي من المدينة المحتلة عام ١٩٦٧، ومنذ أربعة عقود، زاد عدد السكان العرب بنسبة ٢٥٧ ٪، وانتقل عددهم من ٦٨ ألفاً إلى ٢٤٥ ألفاً حالياً، في حين عرف السكان اليهود نمواً بلغ ١٤٠ ٪، وانتقل عددهم من ٢٠٠ ألف إلى ٤٧٥ ألفاً.

وبناءً على ذلك سيشكِّل العرب نسبة ٥٠ ٪ عام ٢٠٣٥، مع نضوب وتراجع نسبة الهجرة الاستيطانية من الخارج نحو فلسطين المحتلة[(٢)].

وقد لجأت إسرائيل لتحقيق التفوق الديموغرافي إلى اعتماد عدد من الإجراءات، أهمها:

---

(١) السهلي، نبيل، مخططات الاستيطان في القدس حتى العام ٢٠١٠، مجلة صامد، ١٠٩، تموز ١٩٩٧، ص ٢٥٣.

(٢) كيوان، ماهر، مستقبل القدس: القرارات والمشاريع الدولية والعربية، مجلة صامد، ع ١٠٨، نيسان ١٩٩٧، ص ٦١.

١- سحب الهويات من عدد كبير من السكان بذريعة إقامتهم خارجها، وتشير الإحصائيات إلى سحب هويات ٤١٦٩ رب أسرة عربية مقدسية بين عامَي ١٩٦٧- ١٩٩٧، وحالت دون حصول من بلغوا سن السادسة عشر على الهوية، والبالغ عددهم ١٠ آلاف شخص.

وتنظر سلطات الاحتلال إلى المواطنين الفلسطينيين في القدس على أنهم مواطنين أردنيين يعيشون في «دولة إسرائيل»، طبقاً للقوانين التي فرضتها على المدينة؛ حيث أعلنت في الأيام الأولى للاحتلال سنة ١٩٦٧ منع التجول، وأجرت إحصاء للفلسطينيين بتاريخ ٢٦/ ٦/ ١٩٦٧، واعتبرت أن جداول هذا الإحصاء هي الحكم الأساس لإعطاء بطاقة الإقامة للفلسطينيين في القدس، ومن كان منهم خارج فلسطين أو خارج المدينة لا يحق له العودة إليها[1].

كما طبقت على الفلسطينيين قانون الإقامة لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته لسنة ١٩٧٤، بما فيها الأمر رقم «١١» لأنظمة الدخول، الذي يقضي بشروط وتعليمات خاصة متعلقة بالإقامة لكل من يدخل الكيان الصهيوني.

وبذلك عدَّت جميع الفلسطينيين المقيمين في القدس دخلوها بطريقة غير شرعية في الخامس من حزيران، ثم سُمح لهم بالإقامة فيها كلفتة إنسانية، وبذلك فهم ليسوا مواطنين، وإنما أجانب يقيمون إقامة دائمة داخل الكيان الصهيوني، هذا هو الوضع القانوني للفلسطينيين في القدس.

وبموجب هذا الأمر من تعليمات وأنظمة الدخول، فإن كل من يغير مكان إقامته يفقد حق العودة إلى القدس، وتغيير مكان الإقامة ليس إلى خارج فلسطين فقط، بل

---

(١) يوسف، يوسف، القدس. مقاربة تاريخية، مجلة صامد، ع ١٢٥، أيلول ٢٠٠١، ص ٢٥٠.

خارج حدود البلدية، وبناءً على ذلك يتم سحب حق الإقامة وإخراجه خارج البلاد، كل ذلك من أجل إعادة التوازن الديموغرافي لصالح الصهاينة، وجعل السكان العرب أقلية في المدينة[١].

٢- زيادة عدد اليهود في البلدة القديمة من صِفْر عام ١٩٦٧ إلى ٣٨٠٠ عام ٢٠٠٢، يتركز جميعهم في التجمع اليهودي الاستيطاني الذي أقيم في الحي الإسلامي، وعلى أنقاض حارتَي المغاربة والشرف العربيتين، بالإضافة إلى عدد من البيوت التي استولى عليها اليهود في الحي الإسلامي.

٣- أدى التطور في التركيبة السكانية للبلدة القديمة داخل الأسوار إلى التغيير في بنيتها الديموغرافية؛ إذ أصبح اليهود يستحوذون بالقوة على ٢٠٪ من مجموع أراضي البلدة القديمة، بينما يملك العرب المسلمون ٥٢٪، والعرب المسيحيون ٢٩٪.

وبات المقدسيون يشكِّلون ثِقَلًا لا يُستهان به على الصعيد الديموغرافي والسياسي، وحتى الاجتماعي، ويتميزون بمعادلة وتركيبة عمرية شابة بشكّل عام؛ حيث بلغت نسبة فئة الأعمار ما دون ١٩ عاماً ٤٤٪ من مجموع السكان عام ١٩٩٧، وهو ما يجعله مجتمَعاً قابلًا وقادراً على عملية التغيير والتطوير بما تحمله من صعوبة وحاجة في الوقت نفسه[٢].

كما قررت الحكومة الإسرائيلية عام ١٩٧٣ الحفاظ على نسبة اليهود والعرب حسبما كانت نهاية ١٩٧٢؛ أي: ٧٣,٥٪ يهود و ٢٦,٥٪ عرب، وأشار الكتاب

(١) التفكجي، خليل، الاستيطان في القدس: الأهداف والنتائج، شؤون عربية، الجامعة العربية، القاهرة، كانون أول ١٩٩٧، ص ٣٢.

(٢) الزبن، سمير، الإجراءات الإسرائيلية بعد احتلال القدس الشرقية، مجلة صامد، ع ١٠٨، نيسان ١٩٩٧، ص ١٠٧.

الإحصائي السنوي الإسرائيلي إلى أن عدد سكان القدس عام ١٩٩٩ بلغ ٦٤٥,٧ ألف نسمة، منهم ٤٣٧,٤ من اليهود و ٢٠٨,٣ من غير اليهود، فبلغت النسبة أكثر من ٦٧ ٪ من السكان من اليهود، وحوالي ٣٢ ٪ من غير اليهود، أما كتاب الإحصاء الفلسطيني ١٩٩٩ فيوضح عدد الفلسطينيين العرب بـ: ٢٢٤,٨ ألف نسمة؛ أي: ما يقارب ٣٥ ٪ من عدد سكان القدس[١].

وتبدو الأرقام الإحصائية الفلسطينية والإسرائيلية متقاربة مع الاحتفاظ بمساحة كافية للمناورة الإسرائيلية حول عدد العرب؛ حيث لا يوجد تفصيل واضح لعددهم وحدهم في كتاب الإحصاء الإسرائيلي، ولا يوجد توضيح بخصوص عدد من ليس لديهم جوازات سفر أجنبية أو إسرائيلية ويقطنون القدس[٢].

والنظر للواقع السكاني للمقدسيين يُعطي تصوراً حول الإجحاف الإسرائيلي الذي يعانون منه من ناحية طبيعة السكن، ونوعيته، وتكاليفه. . . إلخ.

وتلقي الحقائق التالية الضوء على هذا الواقع، ومن ذلك:

- بلغ عدد بيوت العرب في القدس ٣٠,٠٠٠، مقابل ١٣١,٠٠٠ لليهود.
- ٢,٣٦ نسمة من العرب يعيشون في الدونم الواحد، وفي البلدة القديمة ٤٣ للدونم، مقابل ١٨ للدونم من اليهود.
- ٦٢,٤ ٪ من البيوت في البلدة القديمة شقق صغيرة، و٣٢,٤ ٪ بيوت مستقلة.

---

(١) مهدي، هندي، إستراتيجية الاستيطان في الحركة الصهيونية، مجلة صامد، ع ١٢٣، حزيران ٢٠٠١، ص ٣٥٣.

(٢) غولد، دوري، القدس والحل الدائم، الدراسات الفلسطينية، ع ٢٦، ربيع ١٩٩٦، ص ١١٦.

• ٤٠ ٪ من بيوت البلدة القديمة تتكون من غرفة واحدة فقط.

• ما تسمح البلدية للعرب ببنائه لا يتجاوز ١٧ ٪ من مجمل حركة البناء في القدس.

• بنى الفلسطينيون بين ١٩٦٧ - ١٩٩٨ حوالي ١٥,٠٠٠ وحدة سكنية، مقابل ٧٦,٠٠٠ وحدة سكنية لليهود.

• ١٩,٩ ٪ من الأسر الفلسطينية يعيش فيها ٣ أفراد وأكثر بالغرفة الواحدة، بينما لا يتجاوز الإسرائيليون ١،٥ ٪.

• منحت بلدية القدس للعرب ٥٠٣ رخصة بناء بين عامَي ١٩٩٧ - ١٩٩٩، مقابل ٣٤٥٦ رخصة لليهود في الفترة نفسها.

• أقامت إسرائيل بين عامَي ١٩٦٧ - ١٩٩٧، أربعين ألف وحدة سكنية لليهود في القدس، بينما لم تقم أي وحدة للعرب المقدسيين[١].

وهكذا تُظْهِر هذه المعطيات حجم الإجحاف الذي يلاقيه الفلسطينيون العرب في القدس في حركة النمو السكاني، وهو ليس نابعاً من سوء تقدير أو إهمال «بحُسن نية»، بل من سياسة إسرائيلية مدروسة قديمة تهدف للحفاظ على عدد لا يتجاوز رُبع سكان القدس من غير اليهود، من ضِمْنِهم العرب المقدسيين، وبقائهم يعانون شتى أنواع المضايقات التي تنغص عليهم حياتهم بمدينتهم المقدسة[٢].

---

(١) الموعد، حمد، الحرب الإسرائيلية على الهوية الفلسطينية في القدس، مجلة صامد، ع ١٠٨، نيسان ١٩٩٧، ص ٩٤.

(٢) عايد، خالد، القدس الكبرى في إسار الواقع الصهيوني، الدراسات الفلسطينية، ع ١٥، صيف ١٩٩٣، ص ١٠٤.

ومع ذلك، فقد منعت سلطات الاحتلال الفلسطينيين من دخول القدس منذ أكثر من عشرين سنة، حين كانت الانتفاضة الأولى في أوجها، وهو جزء من السياسة المنظمة التي تنتهجها لتفريغ المدينة، والضغط على سكانها لدفعهم لمغادرة بيوتهم.

والواضح هنا أن الحكومات الإسرائيلية تسعى لحرمان المقدسيين من بُعْدِهم القومي والوطني عن طريق كسر البعد الجغرافي، والاجتماعي والاقتصادي بين سكان المدينة ومحيطها الفلسطيني من باقي المدن من خلال تعميق الاعتمادية الاقتصادية والخدماتية على الجانب الصهيوني من جهة، ومن جهة أخرى تسعى لمنع الفلسطينيين الذين لا يحملون البطاقات «الزرقاء» من السكن أو العمل فيها خوفاً من التغييرات الديموغرافية؛ بحيث لا ترتفع نسبة «غير اليهود» فيها، ويتم الحفاظ على التفوق العددي الذي تسعى لفرضه منذ فترة طويلة[١].

وقد وضعت إسرائيل مخططات تستهدف جعل اليهود أكثرية ساحقة في القدس الشرقية المحتلة عام ١٩٦٧؛ حيث ستعتمد الزيادة المقترحة لليهود في المدينة على استيعاب اليهود القادمين من الخارج عبر فتح قنوات للهجرة اليهودية الكثيفة بعد تراجعها من الدول الأوروبية، والإعلان عن مغريات إسرائيلية لرفع عدد الولادات للمرأة اليهودية في القدس، بغية رفع معدلات الزيادة الطبيعية، وفي الوقت نفسه مواكبة الزيادة وَفْق مخططات إجلائية مبرمجة تجاه العرب المقدسيين لترحيلهم بصمت عنها، عبر إبطال شرعية إقامتهم فيها.

وتبعاً لهذه الحالات، تُقدِّر المصادر الإسرائيلية عدد العرب المقدسيين المعرَّضين لفقدان بطاقة الهوية العائدة لهم بـ: ٥٠ - ٦٠ ألفاً، وهذا يعني: ترحيلهم من

---

(١) زيدان، فخر، القدس وتغيير معالم مدينة، مجلة صامد، ١٠٩، تموز ١٩٩٧، ص ٩٣.

المـدينة، أو إبقاؤهم خارجها، واللافت للنظر أن كافة الإجـراءات الإسرائيلية لترحيلهم وُضِعت وَفْق أحكام القانون الإسرائيلي الدقيق المخططة سلفاً[١].

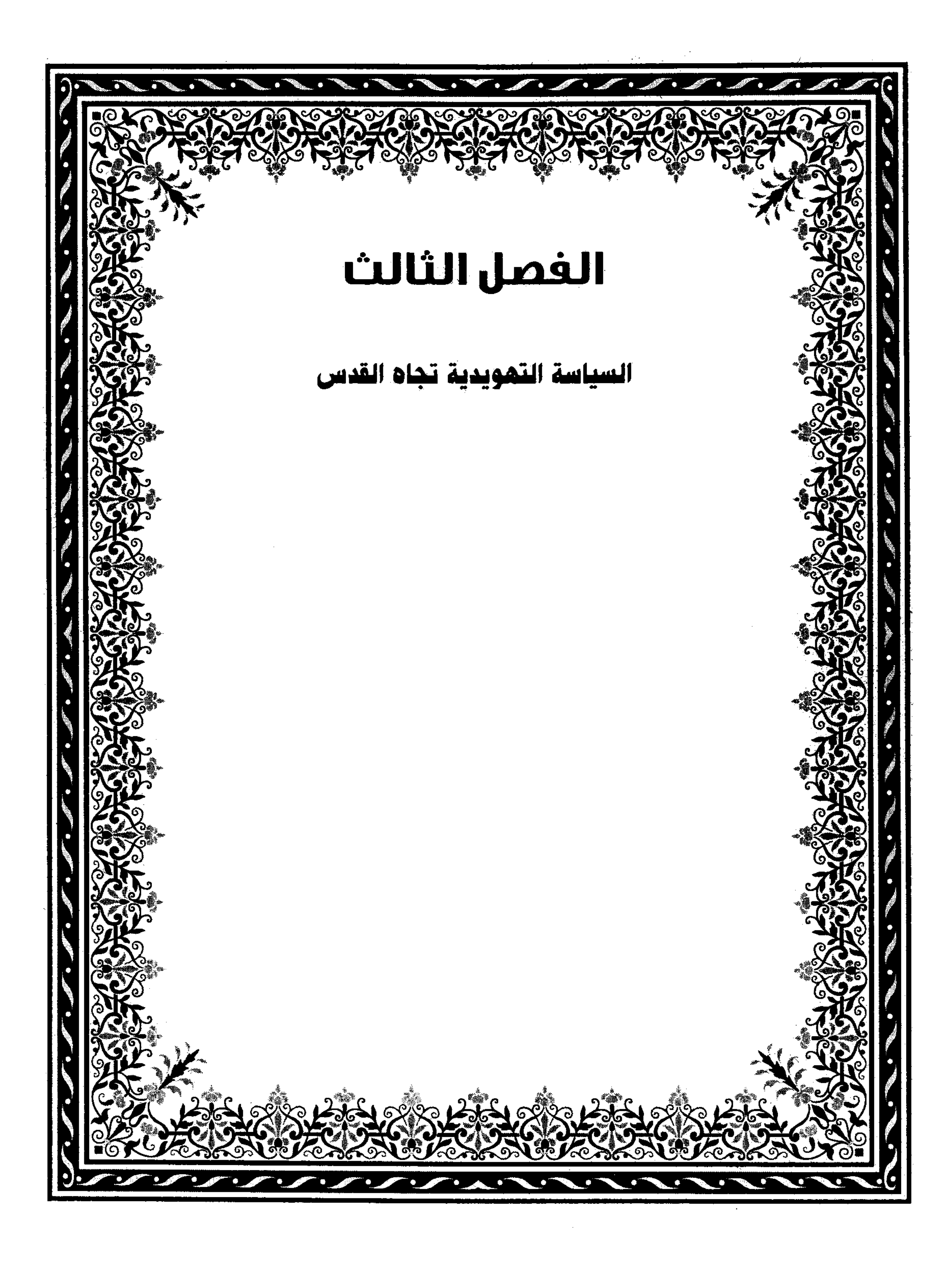
فصاحب الأرض - وَفْقاً لنسق تطور الملكية والسكان - معرَّض في أي لحظة لسلب حقه وإقامته، بينما يكفي لليهودي الآتي من دول العالم المختلفة أن يعلن نية القدوم إلى فلسطين حتى يصبح مواطناً في القدس، ولا يفقدها حتى لو غاب سبع سنوات أو سبعين سنة، أو حمل جنسية أخرى، بعكس العربي صاحب الأرض الذي يُفرَض عليه قوانين جائرة، لاستلاب أرضه وتهويدها بكافة الوسائل، خاصة عبر مصادرة مزيد من الأراضي، وبناء المستوطنات عليها لتلُف المدينة من كافة الاتجاهات، وتعزلها عن باقي المدن والقرى في الضفة[٢].

---

(١) سالم، وليد، حدود القدس في إطار المدينة المفتوحة وعاصمة لدولتين، مجلة إستراتيجيا، غزة، ع ٢، فبراير ٢٠٠١، ص ١٥٠.

(٢) الأزعر، محمد خالد، أية قدس ستكون موضوع التفاوض، مجلة صامد، ع ١٠٨، نيسان ١٩٩٧، ص١١ - ٢٢.





الفصل الثالث

السياسة التهويدية تجاه القدس



الفصل الثالث: السياسة التهويدية تجاه القدس

أولًا: هَدْم البيوت ومصادرة الأراضي:

قامت سلطات الاحتلال بمصادرة البيوت الفلسطينية منذ اللحظة الأولى لاستكمالها احتلال القدس عام ١٩٦٧ بنمطين:

١- النمط الأول: الاستيلاء على الملكيات التابعة لفلسطينيين تركوا المدينة عَقِب الحرب عن طريق تشريع القوانين الإدارية الخاصة بممتلكات اللاجئين، وسن القوانين التي تصادر الملكية تحت حماية القانون.

٢- النمط الثاني: نزع الملكية من الفلسطينيين الذين ما زالوا يعيشون في بيوتهم عن طريق التشريعات الإسرائيلية التي مكنت الاحتلال من مصادرة الأملاك للصالح العام، ومجموعها ٦٨,٩٥ ألف دونم قبل المصادرة عام ١٩٦٧، وبعد المصادرة بلغت ٦,٠٠٠ آلاف دونم[1].

كما لجأت سلطات الاحتلال إلى مصادرة الأراضي بموجب قانون أملاك الغائبين لسنة ١٩٥٠، واستخدمته بصورة حثيثة لتهويد المدينة؛ حيث ينص على أن كل شخص كان خارج دولة الكيان الصهيوني أثناء عملية الإحصاء التي أجرتها عام ١٩٦٧، تُنْقَل أملاكه إلى القيِّم على أملاك الغائبين، ويحق له البيع والتأجير، وهذا ما حصل في

---

(١) عبد الحق، يوسف، معالم السياسة الإسرائيلية في القدس الشريف، مجلة صامد، ع ٨٥، تموز ١٩٩١، ص ٨١.

العقارات التي تم الاستيلاء عليها من قِبَل الجمعيات الاستيطانية بالبلدة القديمة(١).

وبعد الحرب ضاعفت إسرائيل مساحة «حارة اليهود» إلى أربعة أضعاف عبر مصادرة ٢٩ دونماً من الأراضي قُرْبها، ومصادرة ما يزيد عن ٧٠٠ منزل، وتشير هذه المعطيات إلى أن الاكتظاظ السكاني الموجود أصلًا في القدس سيزداد، كون حركة التوسع الفلسطيني في المدينة محاصرة عمودياً وأفقياً؛ وهو ما سبب الكثير من المشاكل الاجتماعية والصحية، وأثَّر في واقع الحياة الاجتماعية للمقدسيين بصورة ملفتة.

وقد استخدمت سلطات الاحتلال قوانين (المصادرة للمصلحة العامة) لإقامة المستوطنات عليها، وبموجب قانون الأراضي لسنة ١٩٥٣ ومن خلال وزارة المالية وتحت غطاء الاستملاك للمصلحة العامة جرى مصادرة ٢٤كم٢، وهو ما يعادل ٣٥٪ من مساحة القدس الشرقية، فأنشأت ١٥ مستوطنة، وقامت ببناء ٤٧ ألف وحدة سكنية(٢).

وكان قانون المصادرة للمصلحة العامة، من أهم القوانين التي استخدمها الاحتلال في الاستيلاء على الأراضي التي عُدَّت المجال الحيوي للتطور العمراني.

كما استخدمت سياسة عنصرية في توزيع استخدام الأراضي؛ بهدف منع الفلسطينيين من البناء في القدس الشرقية، وحصارهم على مستويات النمو الطبيعي للسكان؛ ليجدوا أنفسهم مضطرين - استجابة لنمو الأسرة الطبيعي - للبحث عن

(١) هيلم، سارة، سكين كبيرة تعمل في القدس تشريحاً، الدراسات الفلسطينية، ع ١٩، صيف ١٩٩٤، ص ١٢٦.

(٢) الخطيب، روحي، القدس في ظل الاحتلال العسكري، شؤون عربية، تونس، ع ٤٠، ديسمبر ١٩٨٤، ص ٤٩.

مكان للسكن خارج المدينة؛ لأن الأراضي المتوفرة فيها لا يُسمح لهم باستغلالها، والبناء عليها.

ويبيِّن توزيع استخدام الأراضي أن ٨٦ ٪ منها: إما مصادرة وإما أراضي خضراء ممنوع البناء عليها، ثم فجأة يعلن الاحتلال عن أجزاء منها: مساحات للاستيطان، أي أن المنع فقط على الفلسطينيين، الذين يشغلون ١٤ ٪ من الأراضي، وهي مستغلَّة بأكملها، ولا يوجد مجال للتوسع عليها.

وجرى الاستيلاء على مساحة الـ: ٢٤٢٠٠ دونم من أراضي القدس، بموجب أوامر عسكرية صدرت في سبعة تواريخ، هي: ٨/ ١/ ١٩٦٨، ١٤/ ٤/ ١٩٦٨، ٣٠/ ٨/ ١٩٧٠، ٢٠/ ٣/ ١٩٨٠، ١/ ٧/ ١٩٨٢، ١٦/ ٥/ ١٩٩١، ١/ ٢/ ١٩٩٥[1].

إن منع إسرائيل للمقدسيين من البناء، وعدم إعطائهم الرخص اللازمة، ورَفْع تكاليف الرخص التي تصدرها البلدية حتى تصل إلى ٢٥,٠٠٠ دولار للبيت الواحد، ومَنْع الفلسطينيين من ترميم وإصلاح بيوتهم القديمة، خصوصاً داخل أسوار البلدة القديمة؛ حيث يوجد ١٤٠٠ منزل بحاجة ماسة للترميم، و ٣٥٦ منها مهدد بالسقوط، وما زالت البلدية تمنع ترميمها، كل ذلك دفع بالفلسطينيين إلى البناء غير المنظم دون ترخيص وإشراف، أو الهجرة خارج القدس ونقل محور الحياة منها.

وقد استخدمت سلطات الاحتلال قوانين التنظيم والبناء من أجل الحد من النمو العمراني، والسيطرة على النمو السكاني عن طريق التنظيم والتخطيط؛ فبدأت منذ الأيام الأولى للاحتلال بإغلاق مناطق حول البلدة القديمة ومَنْع البناء عليها، وهو ما

(١) قبعة، كمال، مشكِلة القدس في ضوء مبادئ وقرارات الشرعية الدولية، مجلة صامد، ع ٨٧، كانون ثاني ١٩٩٥، ص ١٠٣.

جعل ٤٠ ٪ من مساحة القدس الشرقية مناطق خضراء يُمنع البناء الفلسطيني عليها، لكنها تعدُّ مناطق احتياط إستراتيجي لبناء مستوطنات عليها، كما حدث في جبل أبو غنيم منطقة الراس في قرية شعفاط، حين حُوِّلت من مناطق خضراء إلى مناطق بناء استيطاني «هارحوماة، ريخس شعفاط»[1].

وجرى تحديد مستوى البناء؛ فالفلسطيني لا يُسمح له بالبناء بأكثر من ٧٥ ٪ من مساحة الأرض كحد الأقصى، بينما يُسمح لليهود بالبناء بنسبة تصل إلى ٣٠٠ ٪ من مساحة الأرض.

ووضعت العراقيل الكبيرة أمام رخص البناء والتكاليف الباهظة التي تصل ٣٠ ألف دولار للرخصة الواحدة، بالإضافة إلى فترة إصدارها، وهو ما دفع بالسكان للبناء بدون ترخيص، أو الهجرة باتجاه المناطق المحاذية لبلدية القدس؛ حيث أسعار الأراضي منخفضة والحصول على رخصة أسهل وأقل تكلفة مما هو موجود داخل حدود البلدية.

ومنذ عام ١٩٦٧ بلغت نسبة البناء لليهودي ٨٨ ٪، و ١٢ ٪ للبناء العربي، وأعلنت البلدية ٥٢ ٪ من أراضي القدس الشرقية مناطق خضراء يُمنع البناء فيها، إذا تقدم مواطن عربي، أما غير العربي فيمكنه تعديل استخدام الأرض وَفْق قوانين خاصة، وعادة تأخذ من هذه الأراضي لبناء المستوطنات. ١٤ ٪ من أراضي القدس فقط لاستخدام العرب، وهي - بالطبع - مكتظة بهم، ٣٤ ٪ أراضي مصادرة[2].

---

(١) شريتح، أسمهان، قضية القدس في ضوء قرارات الجامعة العربية ومؤتمرات القمة، مجلة صامد، ع ١٠٧، ١٩٩٧، ص ٥٢ - ٥٩.

(٢) دمبر، مايكل، الاستيطان اليهودي في القدس القديمة، الدراسات الفلسطينية، ع ٨، خريف ١٩٩١، ص ٣١.

كما أدت الخطوط السياسية العامة التي اتبعتها دوائر الاحتلال إلى تفكيك أي شكّلٍ من أشكال التنظيم العربي المستقل، وفي الوقت نفسه امتنعت عن تشكيل أي دائرة خاصة للتعامل مع القدس الشرقية؛ بهدف تثبيت الأمر الواقع؛ للضم غير المبهم.

وقد اتبعت إسرائيل منذ احتلالها للقسم الشرقي من المدينة سياسة هدم منازل سكانها العرب، كوسيلة لإجبارهم على الرحيل، وتشير الإحصائيات إلى أنه بين سنتي ١٩٦٧ - ١٩٨٧ هدمت ٥٤٠ منزلًا، كما بلغ عدد البيوت التي هدمها الجيش الإسرائيلي في القسم الشرقي من القدس بين عامَي ١٩٦٧ - ١٩٩٩، ٢٠٠٠ منزل، بحجة بنائها دون ترخيص.

كما جعلت الإجراءات والقوانين الإسرائيلية الحصول على رخصة البناء في القدس في غاية الصعوبة؛ إذ تمرُّ بسلسلة من الإجراءات الطويلة: بدءاً من فتح ملف، وانتهاءً إلى مصادقة اللجنة اللوائية؛ حيث احتاج الحصول على رخصة بناء ما يقرب من ٩ سنوات، وتكاليفه تصل إلى ٢٠ ألف دولار، وتُواجَه طلبات رُخَص البناء بالرفض، وهو ما دفع الفلسطينيين للقيام بالبناء بدون ترخيص، لذلك تُهدد منازلهم بالهدم، أو تقديمهم لمحاكمات تكون الغرامات فيها أكبر من تكاليف البناء[١].

ولم يقتصر الأمر على هدم البيوت، بل تعداه إلى هدم بعض المباني والمدارس والأماكن الأثرية والدينية الإسلامية، والاستيلاء على بعض منها، ومنها - مثلًا -:

١ - هدم مدرسة الأفضلية، وجامع المغاربة، وجامع الأفضل، في حارة المغاربة سنة ١٩٦٨.

---

(١) غولد، مرجع سابق، ص ١٨٢.

٢ - الاستيلاء على المدرسة التنكزية سنة ١٩٦٩ .

٣ - الاستيلاء على مدرسة دار القرآن الإسلامية سنة ١٩٦٨ .

٥ - نسف ١٤ منزلًا من المنازل الأثرية في القدس في ١٤ حزيران ١٩٦٧ ، بحجة توسيع الحائط الغربي للحرم الشريف، وتدمير ٢٤ منزلًا بحجة الانتقام من أعمال المقاومة.

٦ - هدم الخانقاة الفخرية سنة ١٩٦٥ .

٧ - الاستيلاء على قلعة القدس سنة ١٩٦٧ .

٨ - هدم ٥٣٤ عمارة ومنزلًا، فيها ١٠٠٠ محل تجاري في حارة المغاربة، والاستيلاء على مساحة حوالي ١٤٠ دونماً فيها، بعد طرد ٦٠٠٠ من سكانها وسكان الحارات المجاورة، وشمل الهدم مدرسة بنات الأقصى في الحي، والتي استوعبت ٣٠٠ طالبة، وهدم مصنع للبلاستيك يعمل فيه ٢٠٠ عامل قرب حي الأرمن(١) .

ثانياً: إجراءات تهويد القدس:

قامت سلطات الاحتلال بالكثير من الإجراءات التهويدية لمدينة القدس اتخذت أشكالًا متعددة، أهمها:

١ - **تهويد المرافق والخدمات العامة**: قامت إسرائيل فور احتلالها للقدس الشرقية بإلغاء الإدارة العربية فيها؛ فحلت المجلس البلدي العربي، وألحقت موظفي الدوائر العربية بتلك الإسرائيلية، واشترطت على أصحاب المهن العرب الالتحاق

---

(١) السياسة الدولية، ملف المجلة: حول تسوية القدس، ع ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣، القاهرة.

بمؤسساتها، حتى يُسمح لهم بمزاولة مهنهم وأعمالهم.

٢ - **القضاء على النشاط الاقتصادي العربي**: عبر إضعاف الحركة الاقتصادية العربية في المدينة، من خلال منع إقامة المشاريع الصناعية العربية، وفرض الضرائب المرتفعة على المشاريع القائمة، وعلى السكان العرب لإرهاقهم بالضرائب، ودفعِهم للهجرة من القدس، ومنها ضريبة «الأرنونا» العقارية المرتفعة، وبالرغم من أن العرب يدفعون ٢٥ ٪ من ميزانية البلدية، إلا أنهم لا يحصلون إلا على ٥ ٪ من الخدمات التي تقدِّمها البلدية(١).

واستكمالًا لأهدافها المبيَّتة، أغلقت البنوك العربية في المدينة، وافتتحت بدلًا منها فروعاً للبنوك الإسرائيلية، وفي الوقت الذي حدَّت فيه من إدخال السلع الصناعية من المدن والقرى المجاورة إلى أسواق القدس، قامت بإغراق أسواقها بالسلع والبضائع الإسرائيلية.

٣ - **إغلاق دائرة الشؤون الاجتماعية**: أقدمت سلطات الاحتلال في ١٦ أيار ١٩٧٣ على إغلاق دائرة الشؤون الاجتماعية في القدس، وأخضعت جميع الجمعيات الخيرية البالغ عددها ثلاثين جمعية خيرية، مع جميع المعاهد العلمية والطبية والخيرية للقوانين الإسرائيلية ولإشرافها المباشر، كما حصل مع مستشفى المقاصد الخيرية الإسلامية، وملجأ العجزة الأرثوذكسي، والمستشفى التابع له، ومستشفى الهلال الأحمر، ودار الطفل العربي، وكلية العلوم والتكنولوجيا،

---

(١) سيد أحمد، رفعت، القدس في الإستراتيجية الإسرائيلية، شؤون فلسطينية، نيقوسيا، ع ١٨٠، آذار ١٩٨٨، ص ١٨.

وعشرات العيادات الطبية والمدارس الأهلية[١].

٤ - **تهويد معالم القدس الجغرافية**: عمدت سلطات الاحتلال إلى تغيير أسماء الشوارع والمواقع والمناطق في المدينة، كوسيلة لتغيير طابِعها العربي الإسلامي؛ فألغت الأسماء العربية، وأطلقت عليها الأسماء العبرية.

ولكل اسم من الأسماء المستبدَلة دلالة وتاريخاً، ترتبط كلها بتاريخ العرب والإسلام في المدينة المقدسة، وإزالتُها تعتبر إزالة للدلائل وللتاريخ العربي والإسلامي، كما تعدُّ جريمة واعتداءً بالغَين على الحضارة وتاريخ القدس[٢].

٥ - **تهويد القضاء النظامي والشرعي الإسلامي**: قامت سلطات الاحتلال فور احتلالها للقسم الشرقي من القدس بسلسلة من الإجراءات التعسفية للتخلص من القضاء النظامي والشرعي الإسلامي، وإجبار السكان على التعامل مع القضاء الإسرائيلي، ومن هذه الإجراءات:

١ - نقلت مقر محكمة الاستئناف العليا من القدس إلى رام الله.

٢ - دمجت محاكم البداية والصلح في القدس بالمحاكم الإسرائيلية.

٣ - طلبت من القضاة والموظفين الفلسطينيين الالتحاق بالوزارة الإسرائيلية.

٤ - فصلت القضاء النظامي في القدس عن الضفة الغربية، وألحقته بالقضاء الإسرائيلي، لكنها أبقت على المحاكم الشرعية الإسلامية، وحاولت استمالة قُضاتها

---

(١) التفكجي، خليل، تهويد القدس حقائق وأرقام، الدراسات الفلسطينية، ع ٢٢، ربيع ١٩٩٥، ص ١٢١.

(٢) عليان، نور الدين، مستقبل القدس مشاريع الحلول المطروحة إسرائيلياً وفلسطينياً، مجلة صامد، ع ١٠٨، نيسان ١٩٩٧، ص ٤١.

وموظفيها، لكنها لم تنجح في ذلك، واستمر القضاة الشرعيون في رَفْض التعاون مع سلطات الاحتلال[١].

ثالثاً: الإغلاق والعزل:

عمدت سلطات الاحتلال إلى عزل القسم الشرقي من القدس عن الضفة الغربية، ومنعت الفلسطينيين من زيارتها إلا بموجب تصاريح، وأقامت الحواجز لمراقبة الداخلين إليها، وعملت منذ بداية عام ٢٠٠٢ على تنفيذ مخطط لبناء سور حول المدينة المقدسة، أطلقت عليه: «خطة الدفاع عن القدس» عن طريق إقامة سور حولها بطول يصل إلى ٥٤ كم، يفرض على السكان دخولها عبر ممرات رئيسية[٢].

وتطلَّب بناء السور إقامة تجمعات استيطانية لإغلاق الدائرة حول القدس، وسد الفراغات فيها، وهو ما استدعى مد الأسلاك الشائكة، وإقامة الحواجز لتعزيز الدفاع عنها بواسطة:

١ - حَفْر خنادق على جميع المنافذ المؤدية إلى المدينة، في مناطق العيزرية والطور وغيرهما، وخنادق أخرى تعزل قُرى شمال غربي القدس عن قرية راس خميس.

٢ - وَضْع أربع سرايا من حرس الحدود لحماية خطوط التماس تضم ٩٠٠ شرطيٍّ، وسرايا الاحتياط.[٣]

٣ - إغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس، وعددها عشر مؤسسات.

---

(١) عبد الكريم، إبراهيم، مشكلة القدس وتصورات الحلول الإسرائيلية، شؤون عربية، ع ٩٠، حزيران، ١٩٩٧، ص ٩.

(٢) كاطو، عبد المنعم، مستقبل القدس في مباحثات الحل النهائي، مجلة الدفاع، القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٢، ص ٣١.

(٣) حسين معلوم، مركزية القدس بين مشروعات التسوية الإسرائيلية، السياسة الدولية، ع ١٢٧، كانون ثاني ١٩٩٧، ص ١٧٧.

٤ - تشجيع الاستيطان في المناطق المجاورة للقدس، التي يُخشى انتشار نفوذ الفلسطينيين فيها، أو أن تصبح مراكز لهم.

٥ - توسيع الحدود البلدية للقدس؛ حيث اقترحت وزارة الداخلية توسيع حدودها تجاه الغرب؛ لضم عدد من الأحياء الاستيطانية، منها: «هداسا، وموتسا، ومفسيرت صهيون».

٦ - شقُّ الطرق الاستيطانية؛ لتصل بين المستوطنات اليهودية.

٧ - الاستيلاء على البيوت العربية في القدس الشرقية، وطَرْد سكانها منها.

٨ - الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي العائدة للسكان العرب.[1]

وقد تبيَّن أن إقامة مثل هذا السور ستؤدي إلى نتائج خطيرة، وهي:

١ - إقامة الحائط على الجانب الشرقي للمدينة، سيخنق الاقتصاد المقدسي المعتمِد على السياحة وزوار المسجد الأقصى.

٢ - ستصبح القدس الشرقية وجميع القرى الفلسطينية الواقعة بالقرب منها محاطة بحزامين استيطانيين: أحدهما داخل حدود بلدية القدس، والآخر خارج حدودها.

٣ - الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي لصالح بناء هذا الخط والمستوطنات والأسيجة الأمنية.

٤ - يعني المخطط أن إسرائيل قررت، ومن جانب واحد سلفاً مصير القدس،

---

(١) عليان، مرجع سابق، ص ٤٥.

وأن قسميها (الشرقي والغربي) غير خاضعين للمفاوضات السياسية مع السلطة، وهذا يعني أنها تقرر ما تريد، وما على الفلسطينيين إلا القبول بذلك.

٥ - العودة إلى عقلية «الحصن» أو الدولة «القلعة»، وسدِّ أي طريق للتعايش أو التسوية[١].

رابعاً: الإجراءات القانونية لتهويد القدس:

سنَّت سلطات الاحتلال مجموعة من القوانين الهادفة إلى تفريغ القدس من محتواها العربي الفلسطيني، والمؤثرة في الواقع الاجتماعي والحياتي للسكان المقدسيين، من أهمها:

١ - قانون دخول الكيان الصهيوني عام ١٩٥٢، وحرَمَت بموجبه المقدسي حرية الدخول إلى بيته وأرضه، وحجبت عنه حرية التنقل بها ومنها وإليها، بينما أجازت هذا الحق لليهود القادمين من كل بقاع الأرض دون أية قيود.

٢ - قانون الإدارة والنظام عام ١٩٦٧، الذي أُعلن بموجبه ضم القدس واعتمادها العاصمة الموحدة الأبدية لدولة الكيان الصهيوني.

٣ - قانون أملاك الغائبين، الذي صادرت بموجبه أملاك وحقوق كل المقدسيين الذين لم يكونوا في منازلهم عشية حرب ١٩٦٧م[٢].

وقد لجأت سلطات الاحتلال إلى سن التشريعات اليهودية، فور احتلالها للقسم الشرقي من القدس، وأرادت من خلالها تأكيد سيطرتها على الشؤون المختلفة في

(١) سيد أحمد، مرجع سابق، ص ٢٦.
(٢) أرونسون، جيفري، مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقِطاع، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦، ص ١٤٣.

المدينة، وتحقيق أغراضها في تهويدها، ومن هذه القوانين:

١ - **قانون ضَمِّ القدس**: أصدر الكنيست في ٢٧ حزيران ١٩٦٧ قراراً منح حكومة إسرائيل تخويلًا كاملًا بضمَّ القدس إليها، وفي اليوم التالي أصدر سكرتير الحكومة أمراً أطلق عليه اسم: «أمر القانون والنظام رقم واحد لسنة ١٩٦٧» أعلن فيه أن مساحة أرض «إسرائيل» خاضعة لقانون قضاء إدارة الدولة الإسرائيلية.

واستناداً لهذا القانون، فقد سرى قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها على مناطق: القدس الشرقية، وصور باهر، والشيخ جرَّاح، ومطار قلنديا، وشعفاط، وجبل المكبر، والمناطق المجاورة، وبذلك دخلت ضِمْن حدود بلدية القدس، وقُدِّرت مساحة ما تم ضَمُّه لحدودها عبر هذين المرسومين بـ: ٦٩ كم٢، وبذلك تم توسيع حدودها إلى ١٠٨ كم٢، وحَرَصت إسرائيل خلال عملية الضم أن يشمل أكبر مساحة من الأرض، وأقل عدد من السكان[١].

٢ - **تشريع تعديل قانون البلديات**: حيث فُوِّض وزير الداخلية للإعلان عن توسيع حدود بلدية معينة، وتعيين أعضاء من السكان المضمومين، بهدف ضم مواطنين عرب من سكان القدس الشرقية إلى مجلس بلدية القدس الإسرائيلي، وأطلق عليه اسم: «قانون توسيع منطقة بلدية القدس» بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٦٧، وفي اليوم التالي أصدر الجيش الإسرائيلي ممثلًا بالحاكم العسكري لمنطقة القدس أمراً يقضي بحل مجلس أمانة القدس العربي المنتخَب المؤلَّف من ١٢ عضواً من سكان القدس، وإعفاء أمينها وأعضاء الأمانة من عملهم، وتولى مجلس البلدية للجزء الغربي من القدس - وجميع أعضائه من اليهود - إدارة الجزء الشرقي من المدينة.

---

(١) حلبي، مرجع سابق، ص ٩٠.

٣ - **قانون الأساسي «القدس عاصمة إسرائيل»**: الصادر عام ١٩٨٠، وأهم ما جاء فيه:

١ - القدس الكاملة والموحدة، هي عاصمة إسرائيل.

٢ - القدس: هي مكان إقامة رئيس الدولة، الكنيست، الحكومة والمحكمة العليا.

٣ - الأماكن المقدسة مصانة من كل تدنيس، ومن أي شيء يمكن أن يَمُس بحرية وصول أبناء الديانات إلى الأماكن المقدسة لديها، أو بمشاعرهم تجاهها.

٤ - تحرص الحكومة وتعمل جاهدة على تطوير القدس وازدهارها، وعلى رفاهية مواطنيها عن طريق تخصيص موارد خاصة، بما في ذلك هِبَة سنوية خاصة لبلديتها، بمصادقة اللجنة المالية للكنيست.

٥ - تُعطى للقدس أولويات خاصة في أعمال سلطات الدولة من أجل تطويرها في الخدمات العامة والاقتصاد ومجالات أخرى.

٦ - تشكِّل الحكومة هيئة أو هيئات لتنفيذ هذا البند[1].

وقد نبعت أهمية هذا القانون من حقيقة أن أي اتفاق سياسي حول القدس يلزم تعديله، أو استبداله بقانون على المستوى نفسه، كما حددت ذلك محكمة العدل العليا في نوفمبر ١٩٩٥؛ حيث شرع اليمين الصهيوني في معركة برلمانية لتحويله إلى «قانون محصَّن»، والذي يحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء الكنيست لتعديل أي نص فيه.

---

(١) صندوقة، هايل، مدينة القدس، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٩٦، ص ٥٩.

٤ - **قانون التنظيمات القانونية والإدارية:** أصدرت سلطات الاحتلال بتاريخ ٢٣/٨/١٩٦٨ قانوناً جديداً للسيطرة القانونية على منطقة القدس، وإلحاق الفلسطيني ونشاطاته (الاقتصادية والاجتماعية) بالقوانين الإسرائيلية؛ ليتسنى لها السيطرة على جميع أوجه الحياة فيها بصفة قانونية، ولتقييد الحرية السياسية والاجتماعية لسكانها العرب؛ لدفعهم لمغادرتها، ونص القانون على الحصول على رخصة مزاولة عمل إسرائيلية، لكل صاحب عمل أو مهنة، وكل شركة عربية وللمحامين والأطباء، ومدققي الحسابات والصيادلة والمهندسين[١].

٥- **قانون المحافظة على الأماكن المقدسة لسنة ١٩٦٧:** ونص على البنود التالية:

١ - كل من انتهك حرمة مكان مقدس أو مس به بأية طريقة يعاقب بالحبس سبع سنوات.

٢ - كل من أتى فعلًا يمس بحرية وصول أبناء الأديان إلى الأماكن التي يقدسونها أو بمشاعرهم تجاهها، يعاقب بالحبس خمس سنوات[٢].

ورغم أن مواد هذا القانون تُظهر حرصاً إسرائيلياً «ظاهرياً» على حرية الشعائر الدينية، لكن الواقع يُظهر العكس تماماً؛ لأنها تسمح لليهود فقط بحرية الوصول، بينما تمنع المسلمين والمسيحيين.

---

(١) كريستال، ناثان، فلسطينيو القدس ومخاطر الطرد الصامت، بيت لحم، ط ٣، ١٩٩٥، ص ١٨٧.

(٢) المرجع السابق، ص ١٩٠.

٦ - قانون أراضي الدولة المسجلة: تحت أمر رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٧، واستولت بموجبه على جميع الأراضي المسجَّلة باسم الحكومة الأردنية كأراضي دولة، أو باسم خزينتها، وعدَّتها أراضي تابعة لإسرائيل، وعدَّت جميع الأراضي غير المسجلة المسماة أراضي «المشاع»، بأنها أراضي دولة، وشملت «أراضي الموات والأراضي الميري والأرض المتروكة»[1].

٧ - قانون أملاك الغائبين رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٧: وقد صدر بعد أن أجرت الإحصاء الكلي لسكان القدس العرب سنة ١٩٦٧، وأجبرتهم خلال ثلاثة أشهر على الحصول على بطاقات هوية إسرائيلية، واعتبرت غير الموجودين منهم في حكم الغائبين، وسارعت إلى تطبيق قانون أموال الغائبين على جميع أموالهم وأملاكهم.

وقد عرَّف القانون الغائب بأنه: « ذلك الشخص الذي ترك منطقة الضفة الغربية قبل ٧ حزيران ١٩٦٧، أو في ذلك اليوم نفسه أو بعده، وبموجبه حولت جميع ممتلكاته إلى حارس أملاك الغائبين الذي يحق له التصرف بها بالبيع والشراء والتأجير، وسيطرت إسرائيل بذلك على مساحات واسعة من الأراضي في القدس، وحولتها إلى دائرة: «إدارة أراضي إسرائيل».

كما قامت سلطات الاحتلال بإصدار قانون مكمِّل له، أطلقت عليه: قانون أملاك الغائبين «تعويضات» لسنة ١٩٧٣، بهدف تصفية أملاكهم التي سيطرت عليها بشكِّل قانوني وشرعي، واستدعت من اعتبرتهم غائبين عن المدينة، وأقاموا في الضفة الغربية، أو في البلاد العربية؛ لإعطائهم تعويضات عن أملاكهم، لكن أحداً

---

(١) لبيب، فخري، دفاعاً عن القدس، دار التضامن، ١٩٩٥، ص ١٣٦.

من سكان القدس لم يتقدم للحصول عليها[١].

٨ - قانون استرجاع اليهود لعقاراتهم في البلدة القديمة: والذي أصدره الكنيست بتاريخ ٢٣/ ٨/ ١٩٦٨، ويمكِّن اليهود من استعادة المنازل التي كانت مملوكة أو مؤجرة لهم من العرب في القدس، أما الملاك العرب فلا يحق لهم استرجاع أملاكهم أسوة بالملاك اليهود، بل إن حق العربي ينحصر فقط في أخذ التعويضات.[٢]

٩ - قانون تطبيق الاتفاق بشأن قِطاع غزة ومنطقة أريحا: جاء هذا القانون ليمنع السلطة الفلسطينية من ممارسة أي نشاط في القدس، باعتبارها جزءاً من إسرائيل، ويسمى قانون: «تقييد نشاطات لسنة ١٩٩٤»، وبموجبه لا تفتح السلطة ولا تشغل أية ممثلية، ولا تعقد أي اجتماع ضمن حدود المدينة، إلا إذا حصلت على إذن خطي من الحكومة، أو مَن تخوله، وفي هذا السياق فإن مفهوم السلطة يعني: كل شخص يعمل من قِبَلها، أو تحت إشرافها، أو يستعمل اسمها.

ويمنح القانون وزير الشرطة الصلاحية أن يمنع بأمر منه افتتاح وتفعيل أية ممثلية للسلطة الفلسطينية، ويأمر بإغلاقها، ويمنع عقد أي اجتماع إذا لم يتم السماح بها، كما جاء في البند أعلاه، وبدأ سريان القانون بتاريخ ١/ ٥/ ١٩٩٥، ووقَّع عليه رئيس الوزراء ورئيس الكنيست ورئيس الدولة[٣].

١٠ - قانون مراقبة المدارس لسنة ١٩٦٩: عملت السلطات الإسرائيلية منذ بداية

---

(١) جابر، فايز، القدس ماضيها حاضرها ومستقبلها، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٥، ص ٢٠٠.
(٢) لبيب، مرجع سابق، ص ١٥٠.
(٣) جريس، سمير، القدس في المخططات الصهيونية (الاحتلال والتهويد)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط ١، ١٩٨١، ص ١٦.

احتلالها للقدس إلى جعل منهاج التعليم الإسرائيلي هو المتبع في القدس، في سعي منها إلى طمس الهوية العربية والثقافية الوطنية لسكانها؛ ففي تاريخ ٢٩/ ٨/ ١٩٦٧ أصدرت الأمر العسكري رقم ١٠٧ حظرت فيه تدريس ٥٥ كتاباً مدرسياً في موضوعات اللغة العربية والاجتماعيات والتربية الإسلامية والفلسفة، لكنها عادت للسماح باستخدامها بعد شطب أجزاء كبيرة منها، وإخضاعها للرقابة، كما أصدرت قانون الإشراف على المدارس، الحكومية والخاصة، لسنة ١٩٦٩ بهدف إخضاعها لبرامج التعليم الإسرائيلية، وصَدَر الأمر رقم: ٨١٢ بتاريخ ٣١/ ٨/ ١٩٨١، والذي منع استخدام ٦٤ كتاباً مدرسياً في الضفة الغربية، ومنعت بموجبه تداولها في مدارس القدس[1].

١١ - قانون الاستملاك: وسخَّره الاحتلال بشكّل يتناقض مع غايات وأهداف قوانين الاستملاك؛ فالمنفعة العامة من وجهة نظره هي: إخلاء المساكن العربية، وطرد المواطنين العرب منها، ثم ترميمها، أو إقامة أبنية جديدة مكانها، وإسكان مهاجرين يهود فيها.

وصدر أمر الاستملاك رقم ١٤٤٣ بتاريخ ١٤/ ٤/ ١٩٦٨، وبمقتضاه جرى استملاك ١١٦ دونمًا من الأحياء العربية الإسلامية في البلدة القديمة من القدس، وطَرْدُ سكانها منها، وبموجب أمر الاستملاك رقم ١٦٥٦ المؤرَّخ في ٣٠/ ٨/ ١٩٨٠، جرى استملاك ١١٨٠ دونماً من أراضي القدس تحت ستار المنفعة العامة، منها ١٠٠ دونم تحيط بأسوار مدينة القدس القديمة[2].

---

(١) غولان، موطي، السياسة الصهيونية تجاه القدس ١٩٣٧ - ١٩٤٩، ترجمة جواد الجعبري، وزارة الإعلام، غزة، ١٩٩٦، ص ١١٧.
(٢) جابر، مرجع سابق، ص ٢١٠.

١٢ - قانون الدخول إلى إسرائيل لسنة ١٩٥٢: وبموجبه يعدُّ ساكن مدينة القدس مواطناً دائماً، ولا يحمل الجنسية الإسرائيلية إلا إذا تقدم بطلب لذلك، ويحق له التصويت للمجلس البلدي، وليس للبرلمان، ويفقد حق الإقامة في القدس في إحدى حالات ثلاث:

١ - إذا حصل على جنسية أخرى غير الجنسية الإسرائيلية.

٢ - إذا حصل على حق الإقامة في دولة أخرى.

٣ - إذا بقي خارج «إسرائيل» سبع سنوات متواصلة[١].

١٣ - قانون العودة: الذي ينص على أن لوزير الداخلية الحق في أن يسحب من المواطن المقدسي حقوق المواطنة فيها، باعتبار القدس جزءاً من إسرائيل، وتلجأ السلطات بصورة دائمة إلى تطبيقه على أهالي القدس الفلسطينيين، بينما لا يسري هذا القانون على اليهود.

١٤ - قانون السلطة لتطوير القدس ١٩٨٨: ويهدف إلى إنشاء وتشجيع المبادرات التي تسعى لتطوير القدس اقتصادياً، والتنسيق بين الوزارات والمؤسسات المختلفة، وأن تقدم النصح والمشورة في ما يتعلق بالمشاريع الاقتصادية في القدس[٢].

---

(١) ربابعة، غازي، القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، دار الفرقان، عمان، ١٩٨٧، ص ٨٦.
(٢) عوض، عبد العزيز، الأطماع الصهيونية في القدس، الموسوعة الفلسطينية، ج ٦، بيروت، ١٩٩٠، ص ٨٥٤.

خامساً: أهداف السياسة الإسرائيلية في القدس

١ - الأهداف الأمنية:

١ - توفير حزام أمني أكثر قرباً من مناطق القدس الآهلة بالسكان ومن الساحل.

٢ - تكثيف دفاعات الطريق المؤدي إلى القدس من جهة الساحل.

٣ - حماية الطريق المؤدي إلى القدس من جهة نهر الأردن[١].

فالحزام الأمني الأساسي على امتداد نهر الأردن يعدُّ من وجهة نظر عسكرية إستراتيجية أفضل وأهم من كثير من مستوطنات الضفة الغربية وممر القدس.

كما استمرت إسرائيل في بناء المستوطنات رغم مفاوضاتها مع الطَّرَف الفلسطيني مع بدء العملية السلمية بعد توقيع اتفاقية (أوسلو وغزة - أريحا) في ١٣/ ٣/ ١٩٩٣.

٢ - الأهداف الديموغرافية:

اعتمد قادة إسرائيل سنة ١٩٦٧ مبدأين أساسيين في سياستهم التهويدية للقدس الشرقية:

١ - زيادة عدد السكان اليهود.

٢- عرقلة نمو السكان العرب، وإجبارهم على بناء منازلهم في أماكن أخرى.

---

(١) العمار، منعم، القدس في الإستراتيجية الإسرائيلية: تكريس الاحتلال وتغييب مقصود للهوية، شؤون عربية، أيلول ١٩٩٨، ص ٥٨.

وفي سنة ١٩٦٧ قام جنرالان إسرائيليان «شلومو لاهط ورحبعام زئيفي» برسم الحدود الجديدة لبلدية القدس وَفْقاً لمبدأين:

١ - ضم الجزء الأكبر من الأراضي الفلسطينية، وتخصيصها لبناء المستوطنات.

٢ - إقصاء التجمعات الفلسطينية الكبرى عن نطاق البلدية، تقليصاً لعدد الفلسطينيين.

وبناء عليه قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلية - فعلًا - بمصادرة ثلث أراضي القدس الشرقية لبناء مستوطناتها الكثيفة، ومستلزماتها: من بُنَى تحتية، كما منعت الفلسطينيين من البناء على ٨٠٪ من الأراضي المتبقية، ٣٩ كم٢ من مجموع ٤٦ كم٢، بحجة وقوعها خارج «المخططات الهيكلية» الحصرية الموضوعة للقدس الشرقية العربية[١].

٣ - الأهداف الاقتصادية والسياسية:

عُدَّ تحويل القدس الكبرى من مدينة إلى منطقة فصلًا بين المناطق الشمالية والجنوبية من الضفة الغربية، وساعد في تفكيك التواصل الجغرافي، وتحكَّم في حركة الفلسطينيين؛ بحيث جعل الدولة المرتقبة غير قابلة للحياة، وسيادتها مصطنعة ومخلخلة، وجاء الإعداد لإقامة «القدس الكبرى» بكثافة سكانية إسرائيلية لشل الحياة الفلسطينية: اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً؛ لأن ٤٠ ٪ من الاقتصاد الفلسطيني يدور حول المدينة من خلال السياحة والحياة التجارية والصناعة[٢].

---

(١) منى الأسعد، جيو إستراتيجية القدس، مجلة صامد، ع ١٠٩، تموز ١٩٩٧، ص ١٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١٧.

كما أن انتزاع المدينة المقدسة من الحيز الفلسطيني يقضي نهائياً على قابلية الدولة الفلسطينية للحياة، إضافة إلى خطر أن يعترف العالم بالقدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل، وما يعنيه من اعتراف دول العالم بسياسة الأمر الواقع.

٤ - الأهداف الدينية:

١ - طمس معالم الحضارة العربية الإسلامية في القدس من خلال هدم المسجد الأقصى وقبة الصخرة، وغيرهما من رموز الحضارة، وتقاسمهما مع العرب والمسلمين.

١ - إقامة الهيكل المزعوم مكان الأقصى؛ ليكون محل جذب لليهود من شتى أنحاء العالم.

سادساً: الموقف العربي والإسلامي من تهويد القدس:

شكّلت مدينة القدس العربية المحتلة عنوان الصراع والمواجهة بين الدولة العبرية والفلسطينيين، الذين تمنوا أن يحظى موقفهم السياسي بإسناد ودعم عربي وإسلامي، ومن غالبية كبيرة من دول العالم التي لا تعترف وَفْق القوانين الدولية بالاحتلال لشطري المدينة، وبضم البلدة القديمة والأماكن المقدسة.

وقد عُدَّت قضية القدس خطيرة وحاسمة؛ لأنها مست عقيدة كل مسلم في العالم وحضارته وتراثه؛ كونها قبلة المسلمين الأولى، وجزء من عقيدة المسلم؛ فهي آية من كتاب الله العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهي أرض مباركة باركها الله وبارك من حولها؛ فقد أُسري إليها برسول الله ﷺ وعُرِج به منها إلى السماء، كما تسلَّم مفاتيحها سيدنا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وضحَّى

المسلمون بدمائهم من أَجْلِها وحرروها من الغزو الصليبي على يد صلاح الدين الأيوبي، رحمه الله.

وبناءً على ذلك فقد تمثل الموقف العربي الإسلامي، الشعبي على الأقل، برفض أي تنازل عن القدس أو أي جزء منها، أو أي ذرة من ترابها، إلى جانب السيادة الصهيونية الفلسطينية المشتركة عليها، إذ لا بد أن تكون السيادة عليها للمسلمين، واعتبار التسوية الحالية التي تسعى أمريكا ودولة الكيان الصهيوني إلى فرضها على الشعب الفلسطيني، ظالمة؛ لأنها تعمل على تصفية القضية الفلسطينية لصالح وجود الكيان الصهيوني وأمنه واستقراره.

وقد أكَّد الموقف العربي والإسلامي على أنه ليس من حق الفلسطينيين - حتى مجتمعين - أن يقرروا مصير القدس إلا باتجاه واحد؛ وهو تحريرها بلا قيد أو شرط أو اعتراف بأي حق أو سيادة للدولة العبرية على أي جزء منها، والأمر كذلك بالنسبة لِمَا يسمى: السيادة المشتركة، وهي فرضية وهمية، كما أن القبول بأي حق للصهاينة في القدس، أو المشاركة في السيادة عليها، سيبدأ بمسلسل التنازلات حتى نصل إلى ما وصلت إليه مفاوضات كامب ديفيد.

وقد انطلق هذا الموقف تجاه قضية القدس من بُعدَين أساسيين: بُعد فلسطيني وطني، وبُعد عربي وإسلامي:

وفي ما يتعلق بالبعد الفلسطيني؛ فلا يمكن فصل قضية القدس عن القضايا الأخرى العالقة، كحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وأراضيهم، وتفكيك المستوطنات؛ لأنها نجمت عن الاحتلال العسكري، وعن سياسة القمع والظلم، التي تعرض لها الفلسطينيون منذ عقود.

أما البعد العربي والإسلامي، فالقدس مدينة مقدَّسة، وهي رمز يمتاز بطابع خاص عبر التاريخ القديم والحديث، واستطاعت أن تحافظ على هويتها العربية والإسلامية رغم محاولات الاستيلاء عليها بالحديد والنار عبر القرون، خاصة بعد إقامة الدولة العبرية، واحتلالها من جديد عام ١٩٦٧.

وبناءً عليه؛ فإن عروبة وإسلامية القدس وإسلامية الموقف في الصراع حولها، يدعم الإمكانات الوطنية الفلسطينية والطاقات القومية العربية، ولا ينتقص منها، بل إن ما نواجهه في فلسطين من مشروع استعماري استيطاني عنصري مصحوب بادعاءات أسطورية دينية لهذا المشروع تجعل من استدعاء الأبعاد الدينية الإسلامية ضرورة صراعية، فضلًا عن أنها دين واعتقاد، وهم يخافون من أسلمة الصراع حول القدس وفلسطين.

علماً بأن احتلال المدينة وسياسات التغيير الصهيونية لم تتوقف سعياً لتحقيق هدفين:

١ - تغيير طابع المدينة؛ ليصبح أقرب إلى الفكر الصهيوني بكل وجوهه الفكرية والعمرانية والثقافية والتاريخية وما يتعلق بها من أساطير، وفي هذا الإطار يدخل السعي الصهيوني المحموم لبناء الهيكل المزعوم على أرض الحرم القدسي في المقام الأول، وإحاطة المدينة بمدن استيطانية هائلة.

٢ - مسح الطابع الإسلامي والعربي للمدينة، الذي شكِّل قبل عام ١٩٤٨ الصورة الشاملة للمدينة، فإذا أدركنا أهمية سعي الصهاينة لمسح الذاكرة العربية الإسلامية وإحلال الصورة الصهيونية المستندة إلى الأساطير اليهودية مكانها أدركنا عمق المأساة التي تتعرض لها المدينة العربية (الإسلامية) المقدسة[1].

---

(١) العمار، مرجع سابق، ص ٦٣.

وبناءً على ذلك؛ فإن تقديم قراءة حقيقية تجاه الموقف العربي والإسلامي، وما يمكن أن يتطلع إليه المقدسيون من العرب والمسلمين، يؤكد أنهم بحاجة إلى دعم ماديٍّ عاجل ومستمر؛ ليكون الحد الأدنى الضروري لهم في معركتهم المقدسة في المقاومة والدفاع عن المدينة، وإلا فقد يضعفون مع الزمن.

إنهم بحاجة إلى الدعم المادي؛ ليستمروا في العيش، وإلى الأثر المعنوي الذي يحدثه الدعم المادي؛ ليواصلوا مقاومتهم، أضف إلى ذلك أن هذا الدعم - إن حدث - سيعزز إحساسهم بأن عمقهم العربي الإسلامي يقف إلى جانبهم، ومن ثَمَّ يصبح لمقاومتهم وجه آخر أكثر قوة وصلابة.

وهكذا أضحت قبة الصخرة بشكِّلها البديع والمسجد الأقصى بهيبته المعهودة وسط دائرة الخطر الحقيقي؛ فبعد كل هذه السنوات من الفعل اليهودي المثابر على تغيير معالم المدينة وتهويدها، خاصة عبر الحفريات المخيفة التي نخرت أساساته، بات الخطر حقيقياً يؤذن بالخراب ويستدعي الفعل الجاد؛ فطوال خمسين عاماً، والعرب والمسلمون يشعرون بالحسرة والأسف، واعتادوا أن يستنكروا ويرسلوا المذكرات إلى جهات غافلة أو متآمرة على ما يجري للقدس من تغيير، وما يعانيه المسجد الأقصى وقبة الصخرة من إجراءات تكاد تطوح بهما إلى الدمار، كل ذلك أضحى الآن لا فائدة فيه[1].

القراءة التاريخية الناضجة للموقف العربي الإسلامي من مدينة القدس، وما يحصل فيها، تشير إلى تمترس غريب خلف عواطفهم تجاه المدينة ومقدساتها، بسبب أنها مدينة مقدسة، وقد يشعرون بالغضب العاصف إزاء ما يجري، ثم تهدأ

---

(١) المركز الفلسطيني للإعلام، مواقف عربية وإسلامية تجاه القدس.
http: //www.palestine-info.info/arabic/alquds/tahweed/home.htm

النفوس، وتنسى ما حصل.

وكأن الأمر قد اعتدل حاله واستقام اعوجاجه، مع العلم بأن الأمر قد يكون مضى في مسار أسوأ وأخطر؛ لأنهم انشغلوا بمصيبة أخرى جديدة قد حلت، وهذه سياسة إسرائيلية أثبتت فاعليتها مع العواطف العربية والإسلامية السريعة النسيان على مدار العقود الماضية، خاصة بعد انتفاضتَي ١٩٨٧، ٢٠٠٠.

إن واقع الفعل الذي مارسه العرب والمسلمون في دعم المدينة المقدسة بقي حبيس هذه العواطف من الحب والخوف والخشية عليها، وقد يتعداه إلى الرفض والكراهية للجانب الآخر، لكن العواطف الحبيسة التي لا تتحول إلى فعل ماديٍّ يناسب حجم هذا الحب تصبح عواطف ميتة، أو على الأقل بليدة لا تساوي التسمية التي تطلق عليها، قد تضر أكثر مما تفيد في مثل هذه المواقف، إن العاطفة الطبيعية الصحية تحتاج إلى فعل يعادلها ويساويها في القوة والشدة، وإلا تحولت إلى عاطفة سلبية ضارة، تؤدي إلى تزيين عدم، وإقناع الذات بأن صاحبها قام بالواجب الذي ينبغي القيام به.

إن هذا الإشباع العاطفي في دعم قضية تعاني من ممارسات واقعية بشعة، نوع من خداع الذات ودفن الرؤوس في الرمال عمَّا يجري لهذه المدينة المقدسة، التي تمثل في حدها الأدنى قضية إنسانية؛ حيث يُطرد سكانها الأصليون منها بكل قبح وظلم، ناهيك عن مكانتها المقدسة التي تصل حد الدخول في العقيدة الإسلامية ذاتها؛ فهل يستقيم إيمان مؤمن وهو يرى ما يجري للمسجد الأقصى والمدينة التي تضمه، ولا يفعل شيئًا يبرئ ذمته أمام الله؟

وعلى النقيض من العواطف الانفعالية الساذجة في تقديم الدعم للقدس يتبدى التراجع المهين في القيام بالواجب المادي تجاهها؛ فالدعم بكل مستوياته لا يعادل

واحدًا في المائة مما يقدمه أثرياء اليهود ومؤسساتهم وجمعياتهم، وهو ما كان له أكبر الأثر في الحث والإسراع في تهـويد المدينة؛ فالمؤسسات العربيـة ضعيفـة وعاجـزة ولا تقوم بواجبها الذي أعلنت عنه[1].

وهذه موازين غريبة؛ إذ كيف يبخل العرب والمسلمون أمام حقوقهم المستباحة المقدسة، ويغدق اليهود الأموال الطائلة بلا حدود لتعزيز أباطيلهم التي يصرون عليها، ونسمع بين الفينـة والأخـرى عن ثري يهـودي من أستراليا أو أميركا تبرع بما يزيد على مائة مليون دولار لتهويد المدينة، وربما لا يكون قد زارها أو رآها أو عرف عنها أكثر من الصورة التي روجوها لها، لكنه الالتزام بالمبدأ الذي شرعوه لأنفسهم، وتفانوا في تطبيقه.

إن مدينة القدس ومقدساتها تحتاج إلى عرب ومسلمين محبين عاملين فاعلين وعشاق مخلصين، يدركون واجبهم الذي يصل حد العبادة، وإلا سيستمر اليهود ومن يساندهم في تغيير تاريخها إمعاناً في تهويدها، معتمدين على انقياد العرب وراء عواطفهم التي تستوي مع عدم القيام بأي فعل إيجابي تجاه المدينة يوقف نزيفها الدامي.

وهنا، هنا بالذات، بات من المشروع أن نخشى أن نصحو يوماً ونجد أن الأمر قد فات على أي فعل، ونقع في الندم حين لا ينفع الندم، ونجد أن الأقصى وقبة الصخرة والمدينة المقدسة بكاملها أصبحت صورة من الماضي نحِنُّ إليها كما نحِنُّ إلى قصر الحمراء ومساجد بخارى وترمذ وسمرقند. . . وغيرها، مما أصبحت ذكراه، أو مرآه

---

(١) الدباس، حامد، القدس بين إفراط العاطفة وتفريط الواجب العربي، الجزيرة نت، ٢/ ٤/ ٢٠٠٩.

يثير العواطف، ويستدعي الحزن لمن يهتم بأمر هذه الأمة ويسعى لرفعتها[1].

فإذا كان العرب لا يستطيعون أن يحاربوا من أجل استردادها، فليفعلوا الأسهل، وليتبرعوا بأقل القليل، وليكن فلساً في اليوم، وسيجدون لاحقاً أن هذا المبلغ الزهيد مضروباً في أعداد العرب والمسلمين سيزيد على مليارات الدولارات في العام، وليكن فعلهم هذا إرضاءً للدين وتزكية للمال وإبراءً للذمة؛ فالكل سيحاسب على تقصيره، وهم لا يعوزهم المال، وكفى ما نسمعه من البورصات العربية دليلًا.

مواجهة تهويد القدس:

تشير كل السياسات الصهيونية الحالية تجاه القدس إلى أن موقف العدو يهدف إلى إتمام عملية تهويدها رغم الاعتراضات التي يبديها العرب والمسلمون، كما أنه يسير سيراً حثيثاً منذ أن استولى على القدس الغربية عام ١٩٤٨، وعلى القدس الشرقية عام ١٩٦٧.

وأمام هذه السياسة الصهيونية التهويدية الواضحة والصريحة فإنه لا بد من وَضْع إستراتيجية عربية خاصة بالقدس للعمل على عدم إتمام عملية التهويد الجارية حالياً، ومَنْع الاستيطان في المدينة وحولها، ومحاولة الحفاظ على وضع المدينة على ما هي عليه، والاستمرار في الدفاع عن الحق العربي الإسلامي، ومساعدة الفلسطينيين في القدس على مواصلة المواجهة.

كما أن العمل من أجل إنقاذ القدس أو ما تبقى منها، يجب أن يكون عملًا جاداً

---

(١) المرجع السابق.

وشاملًا، وأن تُبْذَل الجهود العربية والإسلامية على عدَّة مستويات حتى يتحقق هدف إنقاذ المدينة من عمليات التهويد التي ينفذها الصهاينة.

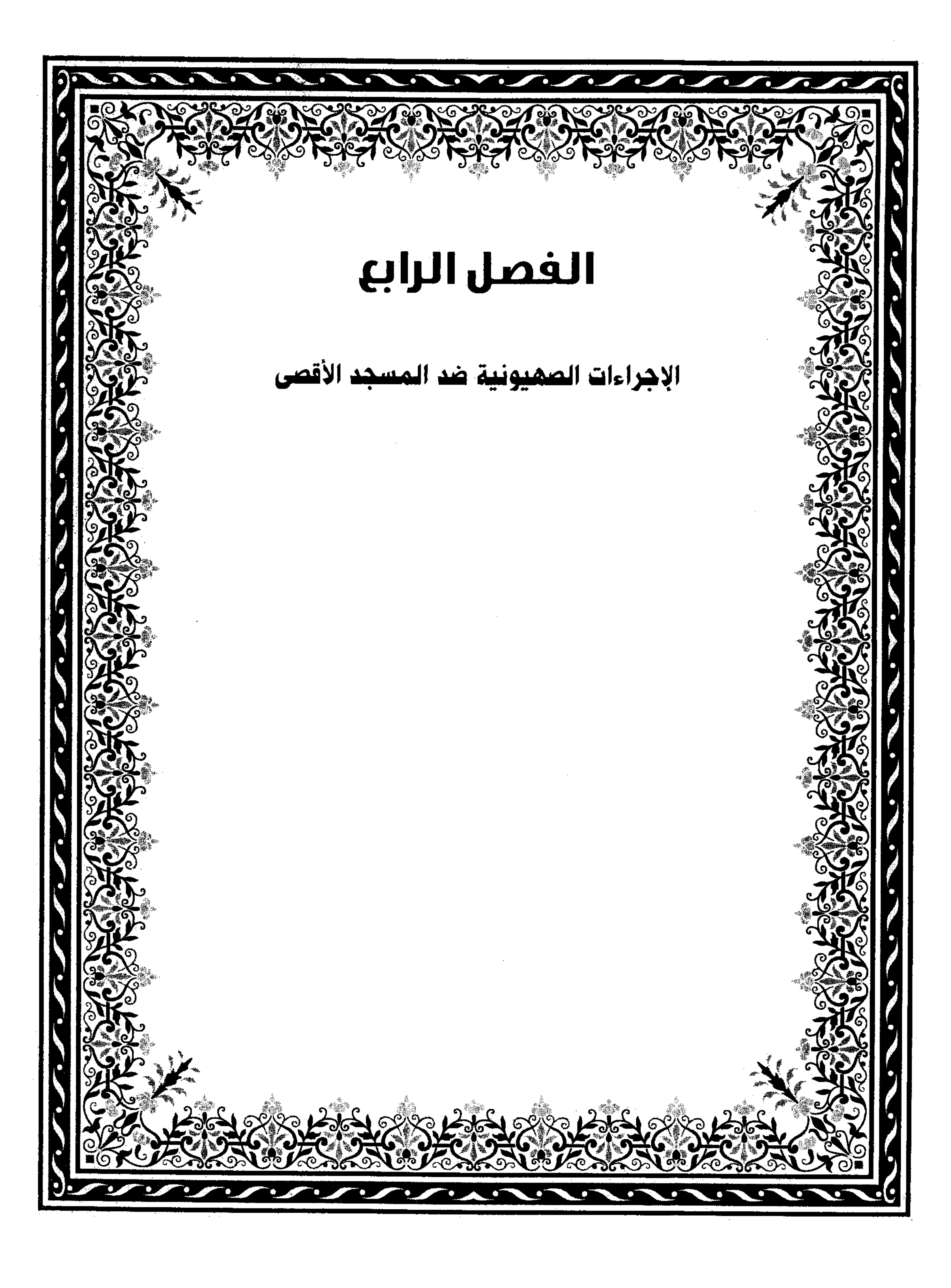
الغريب في الأمر، أن ترتيب هذا الوضع الفلسطيني والعربي والإسلامي في القدس، وإجراءات الاحتلال في تغيير الطابع الديموغرافي والجغرافي والاجتماعي والاقتصادي للمدينة، لم يقابله سوى اجتهادات فردية ومعارك شخصية، مع غياب إستراتيجية شاملة وآليات عمل فلسطينية أو عربية أو إسلامية لحماية القدس.

ولا توجد سياسة واضحة لمواجهة مشاريع الاستيطان والتهويد، بل إرباك وتشويش، والسلطة الفلسطينية تبدو وكأنها لا علاقة لها بأهل القدس، أو لا تعرف كيف تتعامل مع ملف المدينة.

رغم أن كثيرين يحذرون من «أيام سوداء مقبلة على القدس؛ حيث إننا قد ننام ونصحو على مدينة كان اسمها القدس، أما أهلها الذين يسمعون نداءات الصمود فلم يصل إليهم بَعْدُ ما يدعم هذا الصمود».

كما تدأب السلطة على إجراء مفاوضات ولقاءات شحيحة النتائج؛ وهو ما يساعد خلال هذا الوقت على سرقة الأرض في المدينة المقدسة ونهب ثرواتها، وما في داخلها من مصادر طاقة وغاز ومياه وحجارة لتشييد مساكن المستوطنين، وحتى من آثار للتزيين بها.

ومع ذلك، فإذا كان من ضرورة لوضع مواجهة إستراتيجية مضادة للإجراءات الصهيونية في المدينة المقدسة، فإنها يجب أن تشمل الأبعاد السياسية، الميدانية، الاقتصادية، الثقافية.



الفصل الرابع

الإجراءات الصهيونية ضد المسجد الأقصى



الفصل الرابع: الإجراءات الصهيونية ضد المسجد الأقصى

أولًا: الخطوات الميدانية:

١ - **الإعلان عن اكتشاف طريق تحت المسجد**: فقد كُشف النقاب عن قيام سلطات الاحتلال بحفريات جديدة تحت المسجد تستهدف البحث عن طريق يُزعَم أنها كانت تشكِّل قبل نحو ألفي عام مدخلًا رئيساً للهيكل الثاني.

وذكرت مصادر الاحتلال بأن هذا «الشارع العتيق» اكتُشِف «صدفة» أثناء حفريات قامت بها البلدية، تحت محيط ساحة البراق في الجهتين الغربية والجنوبية لسور المسجد، بدعوى مدِّ شبكات تصريف مجاري جديدة في المكان.

وعلى الفور أوقفت بلدية الاحتلال عمليات الحفر الجارية على عمق أربعة أمتار، واستدعت خبراء سلطة الآثار التي زعم مديرها العام الجنرال «أمير دوري» أن الطريق المكتشف تحت الأرض يعود لفترة الهيكل الثاني، وهو إحدى الطرق الرئيسة التي عَبَرت القدس القديمة عرضياً من الجنوب إلى الشمال بمتاخمة السور الغربي للمسجد[1].

٢ - **الاحتفال بمولد بقرة حمراء كمؤشر على بناء الهيكل**: استقبل اليهود المتدينون مولد «بقرة حمراء» كعلامة ربَّانية على اقتراب بناء الهيكل الثالث، وأكد فريق من الحاخامات أن بقرة ولدت قبل عدَّة أشهر في «كيبوتس ديني» قرب مدينة

---

(١) أنفاق القدس: موقعها في التاريخ والحفريات الصهيونية، مجلة صامد، ١٠٩، تموز - أيلول ١٩٩٧، ص ٣٤.

حيفا، وَفْقاً لمواصفات البقرة المقدَّسة في التوراة.

وحسب العهد القديم؛ فإن هذه البقرة من غير «بقع» ضرورية لنقاء الطقوس الشعائرية، وسيتم ذَبْحُها وحَرْقُها وتحويل رمادها إلى سائل لاستخدامه في احتفال ديني يعتقدون أنه يسبق بناء الهيكل الثالث مكان المسجد، وخلال الاحتفال يغسل الذين يدخلون جبل الهيكل أيديهم برماد البقرة.

ويقولون: إنه منذ تدمير الهيكل الثاني على يد الرومان لم تولد أي بقرة حمراء، وينظرون إلى أن مولدها يعدُّ معجزة تمكنهم من دخول الحرم، لكن عليهم الانتظار حتى يصبح عمرها ثلاث سنوات قبل أن يبدؤوا ببناء الهيكل الجديد.

وقال «يهودا أيتزيون» أحد أفراد المجموعة اليهودية الذين حاولوا عام ١٩٨٥ تفجير قبة الصخرة بمواد متفجرة: «نحن ننتظر معجزة من الرب منذ ٢٠٠٠ عام، وهو منحنا الآن البقرة الحمراء»[١].

٣ - السماح لليهود بالصلاة في المسجد: في رسالة جوابية بعث بها «شمعون شتاين» المستشار القانوني لمكتب رئيس الوزراء، إلى «يسرائيل ميداد» رئيس جماعة جبل الهيكل ، قال: «إنه بقدر ما يعلم فإن صلاة اليهود في جبل الهيكل «المسجد الأقصى» لم تمنع في أي وقت مضى».

ووجهه للتحدُّث بشأن الأمر مع شرطة الاحتلال بوصفها الجهة المكلَّفة بترتيب إجراءات دخول اليهود إلى الحرم، وبناءً على تلك الرسالة توجه «ميداد» إلى قائد الشرطة في القدس «يائير يتسحاكي» بطلب للسماح له ولأتباعه بإقامة صلوات

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٩.

وطقوس دينية داخل المسجد الأقصى، تحت إشراف الشرطة وبالتنسيق الكامل معها، وقال: إنه تعهَّد للشرطة بأن يقوم بهذه الطقوس داخل المسجد بهدوء، دون أمور تظاهرية لافتة للنظر على حدِّ تعبيره.

وجاء السماح لـ «منظمة أمناء جبل الهيكل» اليهودية المتطرفة بوضع حجر الأساس للهيكل المزعوم بتاريخ ٢٩ تموز ٢٠٠١، وهو يصادف - حسب التقويم العبري - التاسع من آب، الذي يعتقد اليهود أنه تاريخ هَدْم الهيكل الثاني سنة ٧٠م، هو خير دليل على ذلك.

وحرصت المنظمة طوال أكثر من عِقْد على أن تتقدم بطلب للمحكمة العليا للقيام بهذه الخطوة، واشترطت في كل مرة الحصول على إذن الشرطة للقيام بذلك، إلا أنها وبناءً على تعليمات الحكومات المتعاقبة، رفضت السماح لها[1].

٤ - **منع إعمار المسجد**: ما زالت الحكومة الصهيونية حتى اليوم تمنع إدخال أية مواد إعمار وإصلاح إلى المسجد الأقصى بالرغم من حاجته الضرورية إلى ذلك:

١ - البلاط الرخامي التاريخي الذي يغطي جدران الصخرة المشرفة الداخلية بدأ يتصدع، وقسم منه بدأ يتشقق، وثالث بدأ يتساقط، وهو ما يعني: أنه في أمسِّ الحاجة لإعماره فوراً.

٢ - يعاني سقف المسجد من تسرُّب مياه الأمطار إلى داخله، وتساقطها على بساطه الفاخر، وعلى رؤوس المصلين، وهذا يشير إلى وجود شقوق تصدُّع دقيقة في بعض جوانبه.

---

(١) هيلم، مرجع سابق، ص ٢٥.

٣ - تعاني أعمدة المصلى المرواني، وبعض حجارته من تصدعات خطيرة جداً، وهو جزء لا يتجزأ من المسجد، لكنَّ المؤسسة الصهيونية تُصرُّ بقوة السلاح على منع دخول مواد إعمار إليه، ولو كانت بحجم «دلو» إسمنت، أو طوبة رخام[١].

٥ - **افتتاح المؤتمرات الصهيونية**: للمرة الأولى منذ احتلال القدس الشرقية، افتتح آلاف اليهود المتطرفين الداعين إلى هدم المسجد، وإقامة هيكلهم مكانه، مؤتمرهم السنوي السابع لـ: «حركة إعادة بناء الهيكل» بتشجيع ومباركة الحكومة، وحضره سبعة آلاف يهودي؛ حيث نظمته عَشْر منظمات يهودية متطرفة على رأسها حركة «قائم وحي» التي يتزعمها «يهودا عتصيون»، وقسَّمت مهام بناء المعبد اليهودي بينها.

وفي سابقة خطيرة شاركت شخصيات حكومية في تنظيم دعوات الحضور، وإلقاء الكلمات في المؤتمر الذي عُقِد في مقر «مباني الأمة» بالقدس الغربية، وأشاد نائب وزير المعارف «موشي بيلد» باليهود الذين يريدون هدم الأقصى وإقامة الهيكِل مكانه. وقال في كلمته خلال المؤتمر: «الهيكل هو قلب الشعب اليهودي وروجه، وعملكم هذا من بين أهمِّ النشاطات التي يقوم بها الإسرائيليون، وأكثرها إيجابية وتثقيفاً، وأدعو المشاركين في المؤتمر إلى مواصلة نَشْر قيم الهيكل، وقيم التراث والثقافة اليهودية بين شباب دولة إسرائيل، وفي مجمل النظام التعليمي»[٢].

وبعث رئيس لجنة القانون والدستور في الكنيست «حنان بورات»، من الحزب

---

(١) كتن، هنري، مفاهيم إسرائيل وممارساتها في القدس، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٨٥، ص ١٨٥.

(٢) لبيب، مرجع سابق، ص ١٣٦.

القومي الديني «مفدال»، برسائل تحمل توقيعات أرفقها مع ٧٠٠٠ بطاقة دعوة رسمية عن طريق البريد الرسمي للكنيست إلى شخصيات يمينية ومستوطنين يهود في الضفة الغربية، حثّهم فيها على المشاركة في المؤتمر، والتوجه للمسجد الأقصى للعمل على إعادة بناء الهيكل الثالث.

ثانياً: نشاطات يهودية لبناء الهيكل:

١ - قدَّمت ثلاثة جمعيات استيطانية يهودية طلباً للحكومة لتحويل المدرسة العُمَرية الواقعة في الزاوية الشمالية الغربية للمسجد الأقصى التابعة لبلدية القدس إلى كنيس يهودي، أو السماح لليهود بأداء صلاتهم في هذه المدرسة.

ومما يُذكَر أنَّ المدرسة العمرية تبلغ مساحتها بمجموع كل طبقاتها ثمانية دونمات، وهي إرث إسلامي ديني، وحضاري عربي، ويقع تحتها أروقة كبيرة تمتد تحت ساحات حرم الأقصى من الداخل، وتصل إلى قبّة الصخرة المشرَّفة.

٢ - كُشف النقاب عن أنَّ الجماعات اليهودية المتطرفة التي تسعى لبناء الهيكل مكان المسجد الأقصى أكملت إعداد فانوس من الذهب شبيه بالذي استُخدِم في عهد الهيكل الثاني، وجرى استخدام ٤٢ كغ من الذهب الخالص في صُنْعه، وكلَّف خمسة ملايين شاقل، أي: أكثر من مليون دولار، تبرَّع بها رجل الأعمال اليهودي الأوكراني «فاديم ربينوفيتش».

٣ - أعلنت محافل يمينية يهودية خلال اجتماع حاشدٍ في القدس الغربية عن بدئها بإطلاق حملة دعائية واسعة، تستهدف حشد وتأييد المتطرفين لإعادة بناء

الهيكل المزعوم[١].

ومن المقرر أن تبدأ هذه الحملة بمشاركة جماعات يمينية متطرفة تسعى لفرض السيطرة اليهودية على الحرم القدسي، تمهيداً لإعادة إقامة وإحياء الهيكل.

وأشارت صحيفة معاريف إلى اجتماع ١٥٠٠ من رؤساء وأعضاء وأتباع الحركات والجماعات اليهودية المتطرفة في مباني الأمة في القدس الغربية، لحضور المؤتمر السنوي الثاني الذي نظَّمته حركة «أنصار الهيكل المقدس»، بينما وُضِع في ركن بارز من القاعة التي احتشد فيها المتطرفون نموذج مجسَّم لما يُزعَم أنه «الهيكل اليهودي».

وقالت: إن منظمي المؤتمر أعلنوا أنهم سيباشرون قريباً في تحضير وتسجيل الكهنة الذين سيتم تجنيدهم في إطار ٢٤ فرقة عمل خاصة، سيُعهد لها القيام على خدمة وحراسة الهيكل، الذي تُعِد جماعات التطرف اليهودية لإعادة إقامته في اليوم الموعود[٢].

٤ - التقارير التي تقدمها المخابرات العامة للحكومة، تؤكد أن هناك مجموعات يهودية وضعت مخططات عملية لتدمير المسجد الأقصى، وبعض السيناريوهات تشير إلى إمكانية التسلل إليه، وتفجيره عبر استخدام تقنيات متقدمة.

وتشير التقارير إلى أن عناصر المنظمات اليهودية يجرون اتصالات مع أنصارهم داخل الولايات المتحدة للحصول على معدات تسمح بالحفر تحت جدرانه، وينوون الانطلاق في عمليات الحفر من عقارات فلسطينية ملاصقة تماماً للمسجد، استطاعت

(١) هآرتس، ٢٤/٨/٢٠٠٧.
(٢) معاريف، ١٥/٧/٢٠٠٨.

المنظمات اليهودية شراءها خلال الأعوام الماضية[١].

وتحذِّر التقارير الأمنية من مخطط أكثر خطورة تعكف عليه المنظمات اليهودية، يقوم فيه عناصرها ممن يعملون كضباط في سلاح الطيران بقصف المسجد من الجو، ومما يزيد إمكانية حدوث السيناريو أن العديد منهم يخدمون كضباط في سلاح الجو، ومنهم من يخدم في وحدات مختارة في الجيش، وبإمكانهم أن يحصلوا على المواد المتفجرة من مخازنه.

وما يساعد المنظمات المتطرفة في تنفيذ هذا السيناريو، الجهود التي تبذلها في دفع عناصرها للانضمام للوحدات المختارة في الجيش، مثل: وحدة «سرية الأركان» و «دوفيديفان» و «إيجوز» والمظليين، والعامل الذي يساعدها على تجنيد أنصار لها من بين منتسبيها، أن جميع أتباع التيار الديني الصهيوني يتجهون للخدمة فيها[٢].

٥ - تخطيط عناصر المنظمات اليهودية المتطرفة لقذف مواد مشِعَّة ذات فاعلية كبيرة جداً، تؤدي إلى قتل المصلين، وفي الوقت نفسه تؤثِّر مع الوقت على تماسك جدران المسجد، وجرى الحصول عليها من أمريكا.

٦ - اتفقت محافل يمينية يهودية على تكثيف جهودها، وتحضيراتها الرامية لإعادة بناء «الهيكل المقدس» لليهود في القدس المحتلة، وقامت ست حركات يمينية تنشط في نطاق المحاولات والمساعي الهادفة إلى فرض السيطرة اليهودية على الحرم، بتأسيس صندوق خاص أطلقت عليه اسم: «أوتسار همكداش»، ويعني: «خزينة

---

(١) زيدان، مرجع سابق، ص ٩٥.

(٢) يديعوت أحرونوت، ١٨/ ٤/ ٢٠٠٨.

الهيكل المقدس»، وجرى تسجيله رسمياً كجمعية وقفية يهودية لدى مسجل الأملاك الوقفية في وزارة القضاء.

وقالت مصادر الجهات القائمة على هذا التحرك: إن الهدف المعلن للصندوق، هو: «جمع التبرعات لإقامة الهيكل المقدس الثالث، وتمويل كافة النشاطات التحضيرية لإقامته».

وتمثَّل النشاط المشترك الأوَّل لهذه الحركات اليهودية الست، في صكٍّ وتوزيع قطعة عملة مصنوعة بمبلغ ٢٠ شاقل (٤,٨ دولارات) للقطعة الواحدة، وتنظيم منافسة بين مهندسين لوضع تصميمات لمحيط الحرم القدسي في نطاق خطط إعادة بناء الهيكل اليهودي المزعوم، التي تُعِدُّ لها دوائر ومحافل المتطرفين اليهود[١].

وتضم الحركات التي اشتركت في تأسيس الصندوق الذي يقف على رأسه البروفيسور اليميني «هيلل فايس» المقيم في مستوطنة «الكناه» شمال الضفة الغربية، كلّا من: الحركة من أجل إقامة الهيكل المقدس، ومعهد الهيكل المقدس، وحركة «حي وباقي»، وحركة «هذه أرضنا»، وحركة «نساء من أجل بيت المقدس»، وحركة «إلى جبل الهيكل».

٧ - تعبئة اليهود في التجمع الصهيوني، وفي مختلف أوطانهم الغربية على شعار إعادة بناء هيكل سليمان، وتسمية الحرم القدسي بـ: «جبل الهيكل»، وأتباع الكنائس المسيحية الصهيونية في الولايات المتحدة[٢].

---

(١) غولد، مرجع سابق، ص ٦٧.

(٢) الخطيب، مرجع سابق، ص ١٢٣.

ثالثاً: الإجراءات العملية لهدم الأقصى:

عقد ألفان من الحاخامات ورجال الدين اليهود مؤتمراً ناقشوا فيه أفضل السبل في التسريع لهدم المسجدين الأقصى وقبة الصخرة، ومن ثَمَّ بناء الهيكل على أنقاضهما، وذكرت الأنباء أن هيئة خاصة تضم حاخامات وخبراء صهاينة اجتمعت لتعيين موقع ما يدعى بـ: (الهيكل المقدس)، الذي تزعم روايات محافل متطرفة أنَّه كان موجوداً قبل آلاف السنين في الموقع نفسه الذي يقوم فيه الحرم القدسي، وذلك في خطوة تهدف لإقامة موطئ قدم لليهود داخل محيطه.

وبات من الواضح أن تعيين موقع الهيكل المزعوم ينطوي على أهمية حاسمة، من وجهة نظر محافل اليهود؛ إذ إنه في حالة التأكُّد، وتقرير شيء في شأن موقعه، فإن ذلك سيتيح لكبار الحاخامات إعطاء إذن وسماح بدخول اليهود إلى مناطق داخل الحرم القدسي[1].

وفي السياق نفسه، بحثت لجنة منبثقة من مجلس الحاخامات عدداً من الاقتراحات لإقامة كنيس في الحرم القدسي في أربعة مواقع مختلفة هي: موقع باب الرحمة، مبنى المحكمة، المدرسة العمرية في الزاوية الجنوبية الشرقية من الحرم، منطقة المصلى المرواني.

وتحدَّث الإعلام العبري بكل صراحة عن مجموعة يهودية تقدَّمت إلى لجنة التنظيم في القدس لأخذ مصادقتها على خريطة بناء لكنيس يهودي داخل المسجد، بعِلْم تامٍّ من قِبَل مكتب رئيس الحكومة.

---

(١) التلفزيون الإسرائيلي، ٢٨/٩/٢٠٠٨.

كما قامت بعض شركات التطوير بمشاركة دائرة الآثار ببناء مدرجات ضخمة جنوب الحرم من الخارج، وأصبحت ملاصقة لبواباته التي كانت مفتوحة قبل مئات السنوات، وجرى إغلاقها على عهد السلطان صلاح الدين الأيوبي، رحمه الله.

وهناك مدْرَج ملاصق لبوابة مغلقة، لكنها موصلة إلى الأقصى القديم، وتقع جنوب الحرم، يسميها المتدينون اليهود بـ: «باب خلدة»، ادعاءً منهم أنه اسم لأحد النبيَّات اليهوديات، وهناك مَدْرج آخر مع ساحة، جرى افتتاحهما من قِبَل رئيس الوزراء الأسبق «إيهود باراك» سنة ١٩٩٧ بحضور عدد كبير من المتطرفين.

يومها وقف «باراك» قائلًا: «هأنذا أقف حيث وقف آبائي على درجات الهيكل الثاني، معتبراً ذلك مقدمةً لافتتاح بوابة جديدة في حائط القدس القديمة تصل داخل الأقصى القديم.

ومن الخطوات الميدانية التي تجري على قدم وساق للتسريع بهذا الإجراء:

١ - توزيع ملصقات انطباعية على طلاب المدارس والجامعات تجسد الهيكل.

٢ - القيام بالبث الإذاعي من إذاعات ليهود يعملون لهدم الأقصى، كإذاعة «عزة صهيون» التابعة لحركة «كاخ»، وتدعو علناً الشباب اليهودي للعمل لإقامة المعبد على أنقاض الهيكل، وتذيع الفتاوى لعدد من كبار الحاخامات الداعية لإعادة الهيكل.

٣ - قيام مجموعة هندسية يهودية بتشييد هيكل جديد في منطقة وادي عربة مشابهاً للهيكل القديم، صمَّمه مهندسون من الولايات المتحدة، على يد مستشارين من يهود أمريكا، ووضعوه تحت تصرُّف الحكومة[1].

(١) الإذاعة العبرية، ٢٦/٣/٢٠٠٩.

كما جرى إعداد فريق متكامل من عمال البناء في انتظار ساعة الصفر للبدء في العمل، بانتظار اللحظة المناسبة لنقله، وتثبيت أركانه على أنقاض المسجد، وأصبحت مواد البناء جاهزة، وموجودة في مكان سِرِي، وتتكون من الأحجار الكريمة، ورقائق الذهب والفضة، والتحف الفنية، وبات جَمْعُ الأحجار المقدسة عملًا تعبدياً للكثير من المستعجلين ببناء الهيكل، لاستخدامها في بنائه، وسيحتاج المشروع إلى ما لا يقل عن ستة ملايين حجر، جرى استقدامها من مدينة «بئر السبع» جنوب فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨.

٤ - تجهيز الشمعدان الخاص بالهيكل، وهو موجود بالكنيست، وأشار «إيهود أولمرت» رئيس البلدية ورئيس الحكومة السابق، إلى إنجاز شمعدان ذهبي خالص بتمويل من المليونير اليهودي المصري «موسى فرج»، الذي يعمل في تجارة الماس، ويقول «باروخ بن يوسف» زعيم منظمة بناة الهيكل: «إن جماعته انتهت من صُنْع شمعدان ذهبي ضخم صنع في أمريكا، ونُقل - بالفعل - إلى إسرائيل»(١).

٥ - تسيير سيارات تدور طوال اليوم في شوارع القدس، تبث ترانيم دينية وأشعار تذكِّر اليهود بإعادة بناء الهيكل مكان الأقصى.

٦ - عمل نماذج مصغرة للهيكل المزعوم، وتوزيعها داخل وخارج فلسطين، لكسب الدعم والتعاطف المادي والمعنوي، وإعداد مجسَّم معماري خاص بالهيكل، مساحته ٤٠٠ م٢.

٧ - إعداد خيمة الاجتماع، أو ما يطلق عليها: «خيمة العهد»، التي يعتقد اليهود بضرورة وَضْعها في الهيكل، لأنها ترمز إلى الخيمة التي اجتمع فيها موسى

---

(١) يديعوت أحرونوت، ١٤/٩/٢٠٠٨.

عليه السلام مع الملائكة، فوعدته بمجد إسرائيل، والخيمة المصنوعة من خيوط الذهب الخالص، أهداها المليونير اليهودي «موسى فرج» بعد إنجازها إلى رئيس الوزراء «بنيامين نتنياهو».

٨ - صُنْع أدوات مخصصة للاستخدام في الهيكل الذي يجري التخطيط لإقامته، وتُعرَض في أماكن متفرقة عشرات من أنواع الأدوات الدينية التي يحتاجها رواد الهيكل، ومنها: المعدات التي تُستخدم في معالجة الرماد بعد التضحية بالحيوان، الأواني النحاسية، كؤوس حفظ السوائل المقدَّسة، النبيذ المقدَّس، مفروشات العبادة، وأبواق النداء للطقوس.

وقد أعدَّ اليهود أهمَّ ما يتعلق بالطقوس الدينية وهو «المذبح المقدَّس»، في مكان قريب من البحر الميت، على هيئة المذبح القديم نفسه وبطريقة تسمح بنقله في الوقت المناسب، ليأخذ مكانه في قلب بناء الهيكل[١].

٩ - توزيع وثيقة تاريخية عن القدس عبر المطارات والسفارات والمكاتب السياحية في العالم، على هيئة كتيب يتضمن إساءات عديدة للمسلمين وارتباطهم بمدينة القدس، أعدَّها مؤسس جامعة «الدفاع اليهودي» ويدعى: «دانيال ياسين»، ادَّعى فيها أن اهتمام المسلمين بالقدس جاء ثانوياً، ولهذا يعطيها الإسلام المرتبة الثالثة بعد مدينتي مكة والمدينة، وأن تخلِّي النبي (عليه السلام) عنها كقبلة أُولَى يُعدُّ إهمالًا لها، وأنَّ القرآن لم يُعِرْها أيَّ أهمية، ولم يذكرها باسمها مرةً واحدة، وأنَّ القدس لا تُذكر على الإطلاق في صلوات المسلمين، وليست مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالأحداث التي جرت في حياة النبي، ولم تصبح في يوم من الأيام مقراً ثقافياً أو عاصمةً إسلاميةً،

(١) المرجع السابق.

كما أنَّ الأمويين - حسب زعمه - أعادوا تفسير القرآن لإيجاد متسع للقدس عندما بنو مسجداً فوق الهيكل، وأسموه: المسجد الأقصى! وأعطوه دوراً بارزاً في حياة الرسول محمد (عليه السلام) بأثر رجعي.

وجرى توزيع هذه الوثيقة بعدَّة لغات؛ لتُشكِّك بمكانة القدس في الشرع الإسلامي؛ لتوهين حقائق الإسلام في نفوس المسلمين، وترسيخ أنَّ القدس لليهود تاريخياً ودينياً وواقعاً[1].

١٠ - عَقْدُ المؤتمر الخاص بإعداد الحراس والكهنة الذين سيشرفون على الهيكل فور إقامته، وتهيئة الكهنة من قبيلة «ليفي»، التي تقول الجماعات اليهودية: إنها مسؤولة عن رعاية شؤون الهيكلين (الأول والثاني) قبل أكثر من ألفي سنة، وفي المعهد المسمى: «ياشيف عطيرت كوهانيم» أي: «تاج الحاخامات» الواقع غرب المسجد الأقصى يقوم الحاخامات بتدريس الشباب كيفية التضحية بالحيوان إرضاءً لله، ويتلقى الأموال اللازمة كمعونات مستمرة من المنظمات والجمعيات المسيحية الصهيونية الأمريكية، خاصة من: مؤسسة هيكل القدس في واشنطن التي يترأسها «ريزنهوفر».

١١ - تنشيط الرحلات الدينية من فلسطين ودول العالم إلى القدس لربطهم بها، وزيارة المجسمات التي أُعدت لتكون نموذجاً للهيكل المزمع إقامته على أنقاض المسجد الأقصى، واتفاق الجماعات الساعية لهدم الأقصى وبناء الهيكل على توحيد جهودها، واستغلال طاقاتها، وتنويع نشاطاتها؛ بحيث تجعل من بناء الهيكل قضية تهمُّ كلَّ بيت يهودي على أرض فلسطين.

١٢ - توزيع منشورات تدعو إلى طرد المسلمين من المسجد الأقصى، وبناء

---

(١) وُزِّعت هذه الوثيقة على مختلف وسائل الإعلام الإسرائيلية (المقروءة والالكترونية).

الهيكل المزعوم، والقيام بالتجوال في ساحاته، وقراءة الكتب اليهودية، والقيام بأعمال شاذة تسيء إلى قدسيّته، والإرشاد والترجمة للزائرين والسائحين في ساحاته على أنه مكان لليهود فقط، ويجب هَدْمه، وبناء الهيكل المزعوم مكانه، إلى جانب التجمُّع في باحاته في الفترات التي تكون أعياداً دينية لهم، مثل: ذكرى خراب الهيكل المزعوم، وبداية السنة العبرية. . . وغيرها من المناسبات.

١٣ - حَمْل السلاح داخل ساحات المسجد في بعض الأحيان من قِبَل المستوطنين والشباب اليهودي، ودخوله بملابس الصلاة الخاصة بهم، والجلوس على المصاطب والمرافق داخل أسواره، وقد أكَّد الثقات من حرَّاسه أنهم أخذوا يجدون آثار سيارات أمن صهيونية تدخل ساحاته ليلًا، وتتجول فيها، إلى جانب التفوُّه بالكلمات البذيئة بحق المصلين والعاملين فيه.

١٤ - محاولات التخفي المتكررة لاقتحام المسجد، ومحاولات تنفيذ هجمات مسلحة فيه، وإدخال الخمور والمسكرات إلى ساحاته أكثر من مرة في محاولة لتدنيسه، وتوزيع ملصقات، ورسومات على طلاب المدارس والجامعات اليهودية لتجسيد قضية الهيكل المزعوم في وجدانهم، كما قامت إحدى المنظمات اليهودية بتوزيع ملصَق، عبارة عن مشهد طائرات عسكرية تقوم بقصف المسجد ثم تدميره، وكُتب عليه: «سيأتي هذا اليوم قريباً».

١٥ - جاء في تقرير أعدَّته المنظمة الإسرائيلية (كيشف) للدفاع عن الديمقراطية أنه في إطار الاستعدادات لإقامة الهيكل تجري في مستوطنة «متسبيه يريحو» قرب أريحا تدريبات على ذبح الضحايا، وقد توجه المستوطنون إلى يهودي أمريكي صاحب مصنع بلاستيك في ولاية تكساس تطوَّع بتزويدهم بحيوانات من البلاستيك لإجراء

تدريبات على الذبح، ومنها نماذج من البقر والعجول والدواجن»[1].

١٦ - إعداد نفق عميق وطويل أسفل الحرم الشريف أدخلت إليه أسفار التوراة، وأنشأت في داخله كنيس يهودي، وفي حفل افتتاحه قال كبير حاخامات اليهود: «إننا نحتفل اليوم بافتتاح هذا الكنيس، وقد أقمناه مؤقتاً، وغداً سنحتفل بهدم هذا الحرم، وقيام كنيسنا الكبير، وإعادة هيكلنا على أرضه».

رابعاً: الحفريات والأنفاق:

بدأت الحفريات حول المسجد الأقصى أواخر عام ١٩٦٧، ثم توالت حوله وتحته، ومرَّت بعشر مراحل:

١ - المرحلة الأولى: بدأت أواخر عام ١٩٦٧ وانتهت عام ١٩٦٨، وجرت على امتداد ٧٠ متراً من أسفل الحائط الجنوبي للحرم القدسي خلف قِسْم من جنوب المسجد وأبنيته: جامع النساء والمتحف الإسلامي والمئذنة الفخرية الملاصقة له، ووصل عمق الحفريات ١٤ متراً، شكّلت مع مرور الوقت عامل خطر يهدد بإحداث تصدعات للحائط والأبنية الدينية والحضارية والأثرية الملاصقة له، ومولت الحفريات الجامعة العبرية وترأس فريقها البروفيسور «بنيامين مزار» ومساعده «مائير بن دوف»، واكتشفت آثار إسلامية أموية ورومانية وبيزنطية.

٢ - المرحلة الثانية: انتهت هذه الحفريات سنة ١٩٦٩، وجرت على امتداد ٨٠ متراً من سور الحرم؛ حيث انتهت المرحلة الأولى، واتجهت شمالاً حتى وصلت أحد أبواب الحرم المسمى: «باب المغاربة»، مارَّة تحت مجموعة من الأبنية الإسلامية

(١) التقرير الدوري للمؤسسة، حزيران، ٢٠٠٩، ص ٧٦.

الدينية التابعة للزاوية الفخرية (مركز الإمام الشافعي)، وعددها ١٤ صدعتها جميعاً، وتسببت في إزالتها بالجرافات بتاريخ ١٤/٦/١٩٦٩ وإجلاء سكانها، وأعلن عالم الآثار اليهودي «مائير بن دوف»: أنه اكتشف أساسات ثلاثة قصور أموية اثنان منها متشابهان، والثالث يختلف قليلًا.

٣ - **المرحلة الثالثة**: بدأت سنة ١٩٧٠ وتوقفت ١٩٧٤، ثم استؤنفت ١٩٧٥ حتى أواخر ١٩٨٨، وامتدت من مكان يقع أسفل عمارة المحكمة الشرعية القديمة، وتعدُّ من أقدم الأبنية التاريخية الإسلامية، مارَّة شمالًا بأسفل خمسة أبواب من أبواب الحرم، وهي: باب السلسلة، باب المطهرة، باب القطانين، باب الحديد، باب علاء الدين البصيري، وعلى امتداد ١٨٠ متراً، وفوقها مجموعة من الأبنية الدينية والحضارية والسكنية والتجارية تضم أربعة مساجد ومئذنة «قايتباي» الأثرية وسوق «القطانين»، وعدد من المساكن والمدارس الأثرية.

وتراوحت أعماق الحفريات بين ١٠ - ١٤ متراً، وطول ٤٠٠ متر، ونتج عنها تصدُّع أبنية الجامع العثماني: رباط الكرد، المدرسة الجوهرية، المدرسة المنجكية، مقر المجلس الإسلامي، الزاوية الوفائية[١].

كما جرى تحويل الجزء السفلي من المحكمة الشرعية إلى كنيس يهودي، وفي شهر آذار ١٩٨٧ أعلن الصهاينة عثورهم على القناة التي اكتشفها قبلهم الجنرال الألماني «كونراد تشيك» في القرن التاسع عشر بطول ٥٠٠ متراً، ولم يكتفوا بإيصال النفق إليها، بل قاموا بتاريخ ٧/٧/١٩٨٨ وتحت حماية الجيش بحفريات جديدة عند ملتقى طريق باب الغوانمة مع طريق المجاهدين «طريق الآلام»، لحفر فتحة رأسية

(١) الفرحان، مرجع سابق، ص ٤٧.

ليدخلوا منها إلى القناة الرومانية والنفق، إلا أن تصدِّي المقدسيين لهم، منعهم من الاستمرار، فاضطرت السلطات إلى إقفال الفتحة، وإعادة الوضع على ما كان[1].

٤ - **المرحلتان (الرابعة والخامسة)**: بدأتا عامَي ١٩٧٣ - ١٩٧٤ خلف الحائط الجنوبي، الممتد من أسفل الجانب الجنوبي الشرقي للمسجد وسور الحرم، ويمتد الحفر على مسافة تقارب ثمانين متراً إلى الشرق، اخترقت خلال شهر تموز ١٩٧٤ الحائط الجنوبي له، ودخلت منه إلى المسجد الأقصى بعمق ٢٠ متراً، وأسفل جامع عمر، وتحت الأبواب الثلاثة للأروقة السفلية للمسجد والأزقة الجنوبية الشرقية، ووصلت أعماقها إلى أكثر من ١٣ متراً، وأصبحت تُعرِّض السور والمسجد لخطر الانهيار، بسبب قِدم البناء، وتفريغ التراب الملاصق للحائط من الخارج إلى أعماق كبيرة، إضافة للعوامل المناخية.

٥ - **المرحلة السادسة**: بدأت عام ١٩٧٧، وتركَّزت في منتصف الحائط الشرقي لسور المدينة والحرم، بين باب السيدة مريم والزاوية الشمالية الشرقية من سورها، وهدَّدت أعمال الحفر بإزالة وطمس القبور الإسلامية التي تضمها أقدم مقبرة إسلامية في المدينة، ونتج عنها مصادرة الأرض الملاصقة لإحداها، وإنشاء جانب من منتزه «إسرائيل» الوطني فيها.

٦ - **المرحلة السابعة**: وتشمل مشروع تعميق ساحة البراق الشريف الملاصقة للحائط الغربي للمسجد والحرم، ويقضي بضمِّ أقسام أخرى من الأراضي الغربية المجاورة للساحة، وهَدْم ما عليها، وحفرها بعمق تسعة أمتار، ويعرِّض المشروع

---

(١) صحيفة صوت الحق والحرية، أم الفحم، ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٨.

الجديد الأبنية الملاصقة للحرم والمجاورة له لخطر التصدع والانهيار، ثم الهدم؛ حيث تضم عمارةَ المحكمة الشرعية القديمة المعروفة بالمدرسة التنكزية، وعمارة المكتبة الخالدية، وزاوية ومسجد أبو مدين، وكلاهما من الأوقاف الإسلامية، إضافة إلى ٣٥ عقاراً يسكنها ٢٥٠ مواطناً عربياً.

٧ - **المرحلة الثامنة**: تقع حفرياتها خلف جدران المسجد وجنوبها، وتُعدُّ استئنافاً للمرحلتين (الرابعة والخامسة)، وبُدئ بها سنة ١٩٦٧، تحت شعار: كَشْف مدافن ملوك «إسرائيل» في مدينة داود، ويُخشى منها تصدُّع الجدران الجنوبية للمسجد. ونشب حولها خلاف بين جماعة «ناطوري كارتا» التي تطالب بوقف الحفر، ووزارة الأديان اليهودية[١].

٨ - **المرحلة التاسعة**: في يوم ٢١/٨/١٩٨١ تاريخ ذكرى إحراق المسجد الأقصى أعادت سلطات الاحتلال فتح النفق الذي اكتشفه الكولونيل الإنجليزي «وارين» عام ١٨٦٧، ويقع بين بابَي الحرم: باب السلسلة وباب القطانين، وأسفل الحرم واسمه «المطهرة»، وزعمت أن الجدران المكتشفة في النفق تعود لهيكل سليمان، أطلقت عليه نفق «الحشمو نائيم».

وتوغلت الحفريات أسفل ساحة الحرم من الداخل على امتداد ٢٥ متراً شرقاً، وبعرض ٦ أمتار، ووصلت إلى أسفل سبيل «قايتباي»، وأدت مبدئياً إلى تصدع في الأروقة الغربية الواقعة بين بابَي (السلسلة والقطانين) للحرم[٢].

وتدخَّلت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، وأقفلت باب النفق بالخرسانة،

---

(١) تقرير لمؤسسة الأقصى وحماية المقدسات، تموز ٢٠٠٩، ص ٢٣.
(٢) هيرش، مرجع سابق، ص ٦٧.

وجرى الحفر تحت المحكمة الشرعية، وتحت بناء المدرسة التنكيزية، وتبين أنَّ استمرار الحفريات جنوب المسجد نجم عنه تصدع العديد من العقارات والمحال التجارية وانهيارها، وسقوط البوابة الرئيسة لدائرة الأوقاف.

٩ - المرحلة العاشرة: وتُمثِّل أخطر المراحل؛ لأن هدفها تفريغ الأتربة والصخور من تحت المسجد الأقصى وقبة الصخرة، ليتركهما قائمين على فراغ؛ بحيث يتعرضان للسقوط والانهيار، بفعل عوامل الطبيعة، أو تأثير هزات ذبذبات الطائرات النفاثة، وتُوِّجت بافتتاح جزء من نفق «الحشمو نائيم» عشية عيد الغفران اليهودي طوله ٢٥٠ متراً، وأسفر الإعلان عند افتتاحه عن اندلاع مواجهات عنيفة، وهو ما اضطر الحكومة للتراجع وإشاعة إغلاقه، وأدت الحفريات في الجهتين الغربية والجنوبية للمسجد ومقبرة باب الرحمة إلى ما يلي:

١ - حدوث تشققات وانهيارات في أسوار المسجد، لا سيما الحائط الجنوبي، الذي بات اليهود يستخدمونه كمكان لتأدية طقوسهم الدينية، عبر وَضْع أوراق تشمل بعض ترانيمهم الدينية، والذي يعني: أنّهم بدؤوا في معاملته كمعاملة حائط البراق الذي يسمونه: حائط المبكى، وأن نيَّتهم تتجه لتحويله إلى مكان للصلاة، كما حدث سابقاً مع حائط البراق.

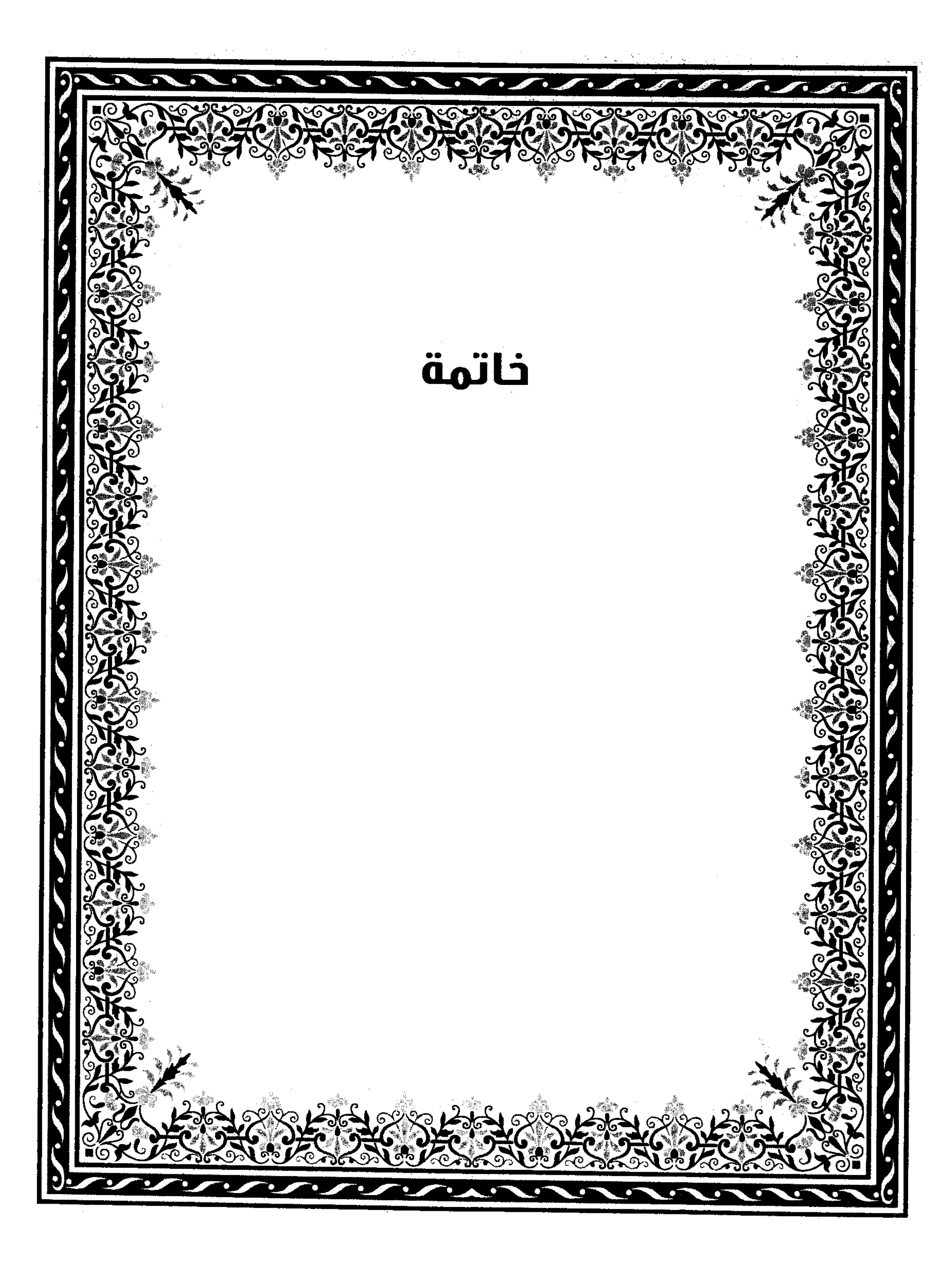
٢ - تغيير ملامح ومعالم المنطقة المحيطة بالمسجد؛ فبالإضافة إلى حركة البناء المكثفة التي يُعتَقد أنها جزء من مخطط بناء الهيكل الثالث، تقوم سلطة الآثار ببناء استراحة «خمارة» واسعة بالقرب من نوافذ المسجد الخارجية، لكي تكون ملتقى للرجال والنساء، تُرتكب فيه الفواحش على مرأى ومسمع من الجميع.

٣ - التحذير من حدوث انهيار في الحائط الشرقي، حسب ما أكد مدير سلطة

الآثار الصهيوني «يشوع هورفمان»، وما قد يتسببه في انهيار جزئي كبير من ساحة المسجد، وحسب زعمه أيضاً؛ فإنه لا يوجد رقابة صهيونية في المسجد بسبب توجيه سياسي من رئيس الحكومة.

وقال «هورفمان» للجنة الداخلية التابعة للكنيست: «هناك خطر انهيار فوري للسور الشرقي في المسجد، وفي أعقاب انهيار كهذا - إن تم فعلًا - يُتوقع أن تكون هناك ردَّة فعل تسلسلية تؤدي إلى انهيار جزء كبير من ساحته» زاعماً أن هذه المنطقة من المسجد مثل مناطق أخرى مبنية على طبقات فارغة، وأن الهزة الأرضية الأخيرة أدت إلى انحراف بنسبة ٥ , ٢سم، وزيادة البروز في الحائط الشرقي[1].

(١) هآرتس، ٢٠٠٨/١٢/١٧.



خاتمة



خاتمة

جاءت فصول الدراسة لاستعراض المواقف الإسرائيلية حول القدس، ونفي المطالب الفلسطينية فيها، من خلال تطرُّقها إلى عدد من المحاور والمجالات ذات الصلة، وإيراد إحصائيات ديموغرافية ومؤشرات خطيرة من داخل المدينة، والتأثيرات الأمنية المتوقعة على سكانها، إلى جانب الحديث عن خطورة البعد القانوني لمستقبل القدس، والاستعانة بعدد من الملاحق والإحصائيات واجداول الهامة.

وقد انطلقت الدراسة - كما مر معنا - من محاولة تشريح الإجراءات الإسرائيلية القمعية ضد مقدسيي المدينة من العرب الفلسطينيين، لا سيما رغبة الاحتلال الجامحة لإعادة التوازن الديموغرافي بين اليهود والعرب في المدينة، على أن يكون هذا التوازن لصالح السكان اليهود، من خلال ما يوصف في إسرائيل بـ: «اقتلاع» التجمعات السكانية العربية من داخل حدود المدينة.

علماً بأن الدراسة أوردت أن الهدف النهائي من تلك الإجراءات الإسرائيلية وسياسة التهويد التي تتبعها سلطات الاحتلال يتمثل بدفع عشرات الآلاف من سكان المدينة الفلسطينيين للانتقال والإقامة خارج المدينة.

وترجِّح الدراسة أن إسرائيل كدولة، ما زالت تجد صعوبة حقيقية في منع الهجرة الفلسطينية من داخل حدود المدينة؛ ولذلك فهي تلجأ إلى عدَّة خطوات ميدانية من أهمها فرض الضرائب الباهظة على عرب شرقي القدس، والتي تجري جبايتها بواسطة سلسلة من الأوامر القضائية الإسرائيلية.

كما استعرضت الدراسة معدل المواليد المرتفع في أوساط العرب المقدسيين، بصورة قد تتساوى تقريباً مع معدل المواليد اليهود، وهو ما يؤثر سلباً على الصورة

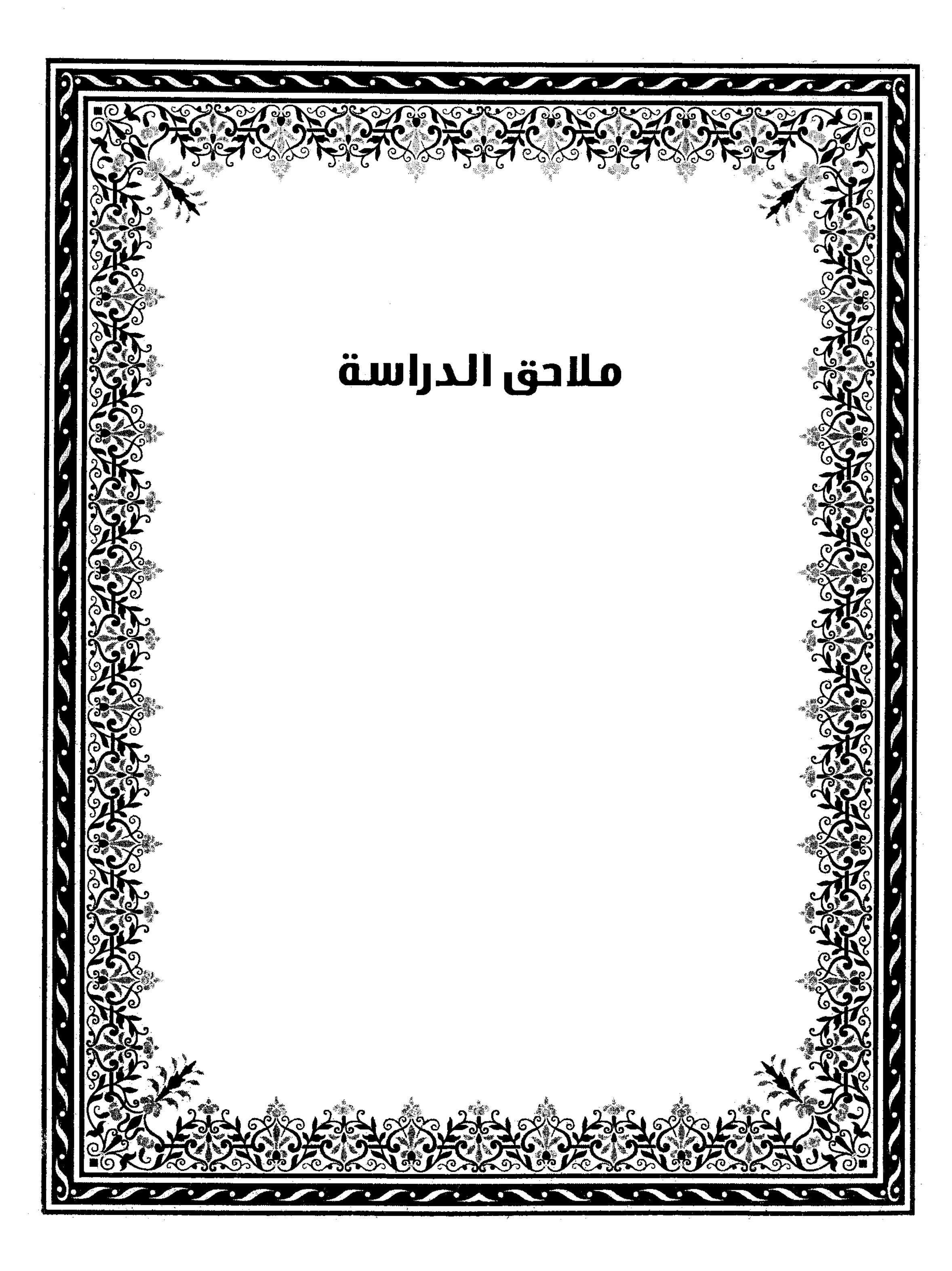
بين الأوساط اليهودية.

كما ألقت الدراسة الضوء على العشرات من القرارات التي اتخذتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، والعديد من اللجان الوزارية لشؤون القدس، وطواقم من الخبراء، ولجان مهنية متخصصة لدراسة وضع المدينة، وأوصت جميعها بوضع العديد من الخطط المختلفة والمطالب العديدة لوقف ما أسمته بـ: «النزيف» اليهودي الحاصل في تزايد معدلات الهجرة اليهودية، والحفاظ على أكبر نسبة ممكنة من سكانها اليهود للبقاء فيها.

وجزء هام من هذه التوصيات التي قُدِّمت للحكومات واللجان الوزارية تتلخص في ضخ المزيد من الأموال؛ لتثبيت العائلات اليهودية التي تشكو من ارتفاع باهظ في إيجارات السكن، ومحاولة توفير أكبر قَدْر ممكن من الأرباح المالية لسكان المدينة من اليهود، لكن عدداً قليلاً منها وجد طريقه للتنفيذ على أرض الواقع، والجزء الأعظم بقي حبراً على ورق حتى كتابة هذه السطور!

الدراسة أوردت عدداً من المؤشرات الاقتصادية التي تشير إلى أنه رغم الفوارق الواضحة والكبيرة بين المرافق التحتية للمدينة في كلا قسميها (اليهودي والعربي)، فإن هناك العديد من القواسم المشتركة بينهما: في المياه والكهرباء والهاتف والخدمات الصحية وغيرها.

الدراسة وصلت أخيراً إلى خلاصة مؤداها: أن الصراع على المدينة المقدسة سيبقى سيد الموقف خلال السنوات القليلة القادمة، وأن سلطات الاحتلال لن ترضى بأقل من تهجير الفلسطينيين كلياً عنها، وهو ما يلقي بمزيد من المسؤوليات والمهام على الفلسطينيين والعرب والمسلمين.



ملاحق الدراسة



ملاحق الدراسة

ملحق للمنظمات والمؤسسات اليهودية العاملة لإقامة الهيكل المزعوم

١ - **جماعة «غوش أمونيم»**: معناها: «كتلة الإيمان»، وتطلق على نفسها حركة «التجديد الصهيوني»، أسسها الحاخام «موشي ليفنغر» بعد حرب رمضان ١٩٧٣، ويؤمن أتباعها باستخدام القوة والعنف لإقامة الهيكل على أنقاض المسجد الأقصى، وتحظى بدعم حكومي أكسبها قوة ونشاطاً.

٢ - **منظمة «يشيفات أتريت كوهانين»**: معناها: «التاج الكهنوتي»، وتعود جذورها للحاخام الأول «إبرهام يتسحاق كول» وابنه «زفاي»، يؤمن أتباعها بأنهم طلائع الحركة التي ستبدأ المسيرة إلى الهيكل، ولديها خطط هندسية جاهزة لإنشائه، من إعداد عضوها «جاكوب يهودا»، الذي قضى وقتاً من حياته في إعدادها، وتقوم بعقد الندوات الدينية عن الهيكل، وسبل العمل لإعادة بنائه من جديد.

٣ - **حركة الاستيلاء على الأقصى**: من زعمائها الحاخام «يسرائيل أريئيل» الذي صرَّح بقوله: «المسجد الأقصى كومة من الحجارة يجب أن تزول، ويبني اليهود مكانه هيكلهم المقدس»، ويشرف على مزرعة أبقار ومعهد أبحاث لإجراء البحوث الوراثية والتجارب، التي من شأنها أن تؤدي إلى إنتاج بقرة حمراء «لا شية فيها»، لاستخدامها في طقوس ما قبل الشروع في بناء الهيكل، حسب الشريعة اليهودية.

٤ - **مؤسسة الهيكل المقدس**: أسسها «ستانلي غولفوت»، ومن أعضائها الإداريين الفيزيائي الأمريكي الصهيوني المسيحي «لاجرت دولفين»، اللذَين حاولا التحليق بطائرة فوق المسجد الأقصى وقبة الصخرة لتصويرها بأشعة «إكس» بواسطة

جهاز الاستقطاب المغناطيسي لتصوير باطن الأرض، بهدف إثبات أنه مُقَام في موضع الهيكل المزعوم.

٥ - **منظمة «سيودس شيسون»**: تتلقى الدعم من وزارتَي (الحرب والمعارف) الصهيونية وبلدية القدس، وتعمل لتعميق الوعي إزاء الهيكل والقدس لدى الشعب اليهودي عامةً، ولدى الجيش خاصة، وتهدف للاستيلاء عليه.

٦ - **مجموعة «أل هار هشام»**: معناها: «إلى جبل الله»، وتهدف لبناء الهيكل، ويترأسها «غور شون سلمون»، وحاولت في ١٤/ ٨/ ١٩٧٩ اقتحام المسجد الأقصى لإقامة صلاة يهودية فيه، ومن أعضائها النشطين «يسرائيل ميلاد»، الذي يعمل في عدَّة مؤسسات دينية لبناء الهيكل، وحاول رئيسها اقتحام ساحة المسجد لإقامة الشعائر الدينية اليهودية بتاريخ ٢٤/ ٢/ ١٩٨٢، وكرر المحاولة في ٢٧/ ٢/ ١٩٩٩.

٧ - **جماعة أمناء جبل الهيكل**: أسسها المهاجر اليهودي من جنوب إفريقيا «ستانلي غولدفوت» أحد نشطاء جماعة «شتيرن» التي اغتالت وسيط الأمم المتحدة «الكونت برنادوت» عام ١٩٤٨، بعد زرع القنبلة في فندق الملك داود، والزعيم الحالي لها المحامي «غرشون سلومون» الذي قاد الجماعة في الاعتداء على حرم الأقصى بإقامة الصلوات والشعائر اليهودية في ساحاته، وتظاهر عشرون شخصاً منها في مدخل باب الخليل الباب الغربي الجنوبي للمدينة، يهتفون بعبارات مناوئة للعرب والمسلمين، ويحملون نعشاً كُتِب عليه: «دولة فلسطينية لن تقوم».

ودعا المتظاهرون الشرطة لتسمح لهم بدخول الأقصى للصلاة فيه، وقال أحدهم وسط تصفيق من أتباعها: «إننا نعيش في المرحلة النهائية من التاريخ، إذ لا بد من تحقق الوعد بأن ندخل إلى المسجد الأقصى «الهيكل» ومملكة داود التي شيدها قبل ٣

آلاف سنة؛ ولذلك لا بد من إخراج المسلمين من المدينة، ومن «إسرائيل» كلياً، إنهم غرباء أعداؤنا إلى الأبد، أعداء الله: هم المسلمون».

وحاولت الحركة أكثر من مرة وضع حجر الأساس للهيكل بالقرب من ساحة البراق، وصدر قرار المحكمة بالسماح لهذه المنظمة بوضع حجر الأساس رمزياً للهيكل المزعوم.

٨ - **منظمة «بيتار»**: مِن قادتها المحامي «دايبنوفتس»، والمحامي «غورشون سلومون» الذي ترأس مجموعة «آل هار هاشم»، وحاولت اقتحام المسجد الأقصى أكثر من مرة لإقامة الشعائر اليهودية فيه.

٩ - **حركة «إعادة التاج لما كان عليه»**: يتزعمها «يسرائيل فويختونفر»، ويقود مجموعة من الشباب اليهودي للاستيلاء على البيوت والمباني في القدس من أجل تهويدها، ومحاصرة الحرم القدسي بممتلكات يهودية.

١٠ - **مجموعة (حشمونائيم)**: يتزعمها الإرهابي «ليرنر»، وعرفت باللجوء للعنف الشديد للسيطرة على ساحة الأقصى، وحاولت تفجير مسجد قبة الصخرة عام ١٩٨٢، غير أنها باءت بالفشل بعد اكتشاف المتفجرات قبل انفجارها، والأب الروحي لهذه المجموعة الحاخام «أفيدرو نفستال» رئيس رابطة التاج القديم، والملقب بحاخام المدينة القديمة.

١١ - **قبيلة يهودا**: أتباعها مشهورون بعصابة «لفتا»، وهي ذات نفوذ قوي، ولديها إمكانيات عسكرية كبيرة، وحاولت مرَّة نَسْف المسجدين بوضع المتفجرات فيهما.

١٢ - **حركة «كاخ»**: ومعناها: «هكذا بالبندقية» أسسها الحاخام «مائير كاهانا»

اليهودي الأمريكي الذي عُرِف بآرائه التلمودية المتطرفة، وكان له نشاط في أمريكا لدعم بناء الهيكل، وقُتِل هناك حين كان يلقي خطاباً، يدعو فيه إلى أفكاره.

ومن أتباعها الجندي «آلان غولدمان» الذي اقتحم المسجد الأقصى، وأطلق النار على المصلين في المسجدين الأقصى وقبة الصخرة، وفي عام ١٩٨٢ حاول «يوئيل ليرنر» من نشطاء الحركة نسف قبة الصخرة، ووضع خططاً لنسف المساجد الإسلامية الأخرى، وفي أغسطس عام ١٩٨٤ أقدم الحاخام «كاهانا» على محاولة لتدنيس المسجد الأقصى برفع العلم الصهيوني عليه في ذكرى هدم الهيكل الثاني.

وقال زعيم منظمة «قائم وحي»، وهي امتداد لحركة «كاخ»: «هلمُّوا إلى جبل الهيكل... قاتلوا من أجْلِه، ليس في القاعات ولا بالأقوال سيحرَّر الهيكل... نحن مدعوون للتضحية بأنفسنا وأرواحنا... ومهمة هذا الجيل تحرير جبل الهيكل، وإزالة الرجس عنه... سنرفع راية إسرائيل فوق أرض الحرم، لا صخرة ولا قبة ولا مساجد، بل راية إسرائيل فهذا واجب مفروض على أجيالنا».

١٣ - جمعية صندوق جبل الهيكل: جمعية يهودية مسيحية صهيونية تسعى لتهويد منطقة المسجد الأقصى. أُعلن عن إنشائها عام ١٩٨٣، على أن تكون القدس مركزها الرئيس، وهدفها الأساس بناء الهيكل الثالث على جبل البيت «جبل الحرم الشريف» ومن زعمائها الثري الأمريكي «تيري ريزنهوفر» مؤسس منظمة جبل الهيكل الأمريكية.

١٤ - منظمة «حاي فكيام» مؤيدي الهيكل: التي يرأسها «يهودا عتصيون»، من مؤسسي التنظيم الإرهابي اليهودي في الضفة الغربية أواسط الثمانينيات من

القرن الماضي، والمسؤول عن استهداف عدد من رؤساء البلديات الفلسطينيين، وهو ما أدى إلى بتر أطراف عدد منهم نتيجة قيام عناصره بوضع عبوات ناسفة بالقرب من منازلهم، ونفَّذوا مذبحة استهدفت طلاب الجامعة الإسلامية في الخليل، وأدت إلى مقتل عدد من الطلاب وإصابة العشرات.

وانتقل «عتصيون»، بعد أن قضى فترة في السجن، للاهتمام بتحقيق هدف واحد ووحيد، وهو: العمل على بناء الهيكل المزعوم من جديد على أنقاض المسجد الأقصى؛ حيث يأخذ التنظيم على نفسه وضع مخططات عملية لتدمير الأقصى، ودعا الحكومة للتعجيل بتدمير المسجد وإقامة الهيكل الثالث على أنقاضه، وعدم إيكال الأمر إلى «حفنة من المؤمنين اليهود».

١٥ - منظمة «عطيرات كوهنيم»: وتعني: «التاج الكهنوتي» أنشئت عام ١٩٨٧، ومقرها في حي باب الوادي شرقي القدس، وتهدف لشراء الأراضي، والاستيلاء على البيوت العربية في البلدة القديمة، ولها نفوذ كبير في المؤسسات اليهودية وانتشار واسع في الولايات المتحدة، ولها مكتب دائم في نيويورك يقيم الاحتفالات لجمع التبرعات، ويبث أفلاماً دعائية لتمويل مشاريعها الاستيطانية وهدم الأقصى، وبناء الهيكل، ومن مهامها العمل على تهويد البلدة القديمة من القدس، وتحظى بدعم الملياردير اليهودي الأمريكي «أورفينغ ميسكوفيتش».

١٦ - حركة «حبَّاد»: مهمتها إنشاء أجيال من الكهنة ليخدموا الهيكل، وتربية بقر أحمر لإلغاء الدنس، وتمكين اليهود من الدخول إليه، وتنشئة الأطفال في قرية «حاريدية» قرب القدس وَفْقاً لمتطلبات الديانة اليهودية على حد زعمهم، أما البقر فتجري تربيته في قرية «حسيديم».

١٧ - **معهد أبحاث الهيكل**: يعدُّ إحدى المؤسسات الكبرى ومقره حارة «الشرف» التي جرى تحويلها إلى حي يهودي، ويوجد فيه مجسَّم معروض بشكِّل دائم، يشمل أدوات الهيكل ونموذجه، ويرأسه «يسرائيل أرائيل» العضو في حركة «كاخ»، وركَّز في الآونة الأخيرة جلَّ اهتمامه على إجراء البحوث الدينية المتعلقة بالخطوات العملية لإقامة الهيكل، ويعتقد «أرائيل» أنَّه حان الوقت لاتخاذ الاستعدادات اللازمة لإقامة الهيكل المقدس.

١٨ - **أبناء جيل الهيكل**: أو أمناء الهيكل، حركة دينية تسعى لتهويد منطقة المسجد الأقصى ومركزها الرئيس في القدس المحتلة، ولها تمويل كبير من نصارى العالم المتعاطفين معهم، والساعين لإقامة الهيكل، وللحركة هدف أساس واحد وهو بناء الهيكل الثالث.

١٩ - **غوليستا**: مدرسة دينية يهودية موقعها في الحي الإسلامي في القدس، تطالب بإعادة بناء الهيكل في ساحة المسجد الأقصى.

٢٠ - **جمعية الحركة التحضيرية لبناء الهيكل**: أسسها «دافيد يوسف ليمونم» في القدس، ويمتلك مجلة شهرية «سنبني الهيكل» ظهر على غلافها هيكل دون مساجد مرسومة بواسطة الحاسب، وتقيم الحركة معارض خاصة به.

٢١ - **مدرسة الفكرة اليهودية**: مدرسة يهودية متطرفة يترأسها الحاخام «يهودا كرويزر» الذي تخصص في الكتابة عن الهيكل، وتشتق نظرياتها من حركة «كاخ» العنصرية.

٢٢ - **نساء من جبل الهيكل المقدس**: تترأسها «ميخال ابيزر»، ربة منزل

تدعى: الحاخامية، ومن سكان «هكريوت»، تعمل على جمع المجوهرات والذهب من اليهوديات استعداداً لبناء الهيكل المقدس، وتوضع هذه التبرعات في خزنة «معهد الهيكل».

٢٣ - أنصار الهيكل: تحشد هذه الحركة تحت كنفها معظم منظمات جبل الهيكل، ويرأسها البروفيسور «هيلل فايس»، وأنشأت مؤخراً «هسنهدرين صغير» وهو مجلس ديني يتكون من ثلاث وعشرين عضواً، توقَّف عن العمل في القرن الخامس الميلادي.

بتاريخ ٢٢/٨/١٩٩٩ كتبت صحيفة «هآرتس»: «هناك مجموعة صغيرة من أنصار جبل الهيكل، هم من هامش الصهيونية المتدينة وخريجي مدرسة «ليحي» يؤلمهم ويقض مضاجعهم مصير جبل الهيكل، وترى في قضية الهيكل المحور المركزي لعملها؛ فهم يتدربون على إعداد القوانين، وبناء المذبح، وإعداد الأواني اللازمة للمعبد، وفي الأيام الأخيرة جرى إعداد كنز الهيكل، والإعلان عن إنشاء جمعية رسمية مهمتها جمع الأموال لبناء الهيكل الثالث.

٢٤ - الحركة لإقامة الهيكل المقدَّس: يرأسها الحاخام «دافيد البويم» وينتمي لمجموعة من (الحسيديم) اسمها: مجموعة «غر»، ويحاول تأكيد تصميمه لتحقيق هدفه بالأفعال والأقوال، ويأخذ أعضاء حركته وبعض الحاخامات كل شهر للصلاة عند المسجد، ويعلن ذلك ولا يخفيه، ويبرر عملَه الحاخام «يوسف إلباوم» بقوله: «إن الحضور اليهودي على جبل الهيكل يُقنع العالم بأن اليهود جادُّون في بنائه، ومن دون الصلاة فيه، وتأدية شعائره، نبقى نصف يهود وليس يهوداً كاملين»، وأعدت في أيلول ٢٠٠١ احتفالًا بيوم «خراب الهيكل»، سمي: «عيد الهيكل» تضمَّن تمثيلًا

للطقوس والشعائر، وصحب ذلك أداء موسيقي، وأكدت الكلمات التي ألقاها الحاخامات عن نيتهم في بناء الهيكل الثالث، وتقوم بأخذ أطفال صغار من أبناء الكهنة، لتربيتهم في مكان معزول، كي يحافظوا على طهارتهم، ويكونوا «كهنة الهيكل» في المستقبل.

وتتميز هذه المنظمات والحركات بالتنسيق فيما بينها، والتكامل في أنشطتها، بالإضافة للابتكار والتجديد لأساليب العمل، مع عدم الزحزحة عن الثوابت التي تعمل من أجلها، ولم تتوقف في يوم من الأيام منذ احتلال القدس إلى يومنا هذا.

٢٥ - نشطاء مستقلون بارزون: حاخامات تبوؤوا مناصب عليا، من أمثال: الحاخام «شلومو غورون» «إلياهو»، «ليئور كورون»، وكلٌّ منهم يجمع حوله سلسلة من النشاطات، ونشروا أبحاثاً وتشريعات يهودية فنَّدوا فيها مواقف الحاخامات الذين حظروا على أتباعهم دخول منطقة الحرم.

ملحق مستوطنات القدس:

تضم القدس ما يزيد عن ٢٥ مستوطنة تخنقها، وتشوه طابعها التاريخي والديموغرافي والسكاني، وتمثّل خلايا سرطانية في جسدها، وتتوزّع، كما يلي:

١ - **مستوطنة آدم**: أقيمت بصورة غير شرعية في ٥/ ٧/ ١٩٨٣ وأعلنت رسمياً في الحادي عشر من نيسان ١٩٨٤، وصودق على إقامتها في ١٤/ ٥/ ١٩٨٤، تقع في الشمال الشرقي من القدس، على بعد ٣ كم إلى الشمال من مستوطنة عانتوت، ويجري التخطيط لأن تصبح ضاحية سكانية تابعة للقدس، بلغ عدد سكانها عام ١٩٨٤، ٢٨ مستوطناً بينما ارتفع إلى ٣٠٠ مستوطن نهاية عام ١٩٩١، وتُعَدُّ مستوطنة تعاونية تابعة لحركة غوش إيمونيم، يعود اسمها إلى الجنرال «يوكتئيل آدم» الذي قُتل في بلدة الداحور على أيدي الفدائيين الفلسطينيين إبان غزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢.

٢ - **التلة الفرنسية (جفعات شابيرا)**: أقيمت عام ١٩٦٩ على أنها ضاحية سكنية داخل الحدود البلدية لمدينة القدس في إطار ما يسمى بـ: «القدس الكبرى»، تقع على أراضي لفتا على طريق (القدس - رام الله) بين مستوطَنَتي عناتوت والجامعة العبرية شرقي جبل سكوبس، وأرضها ملك للفلسطينيين وللدير اللاتيني والحكومة الأردنية، وأقيمت على مساحة ١٥٠٠ دونم من أراضي لفتا والقرى المجاورة، وبلغ عدد وحداتها السكنية ٥٠٠٠ وحدة، وعدد سكانها عام ١٩٨٠، ٩٠٠٠ مستوطن، وارتفع لـ١٢٠٠٠ مستوطن خلال الربع الأول من عام ١٩٩١، ومن المخطط أن تستوعب ٢٠ ألفاً.

٣ - **الجامعة العبرية**: أقيمت في ما يسمى إطار القدس الكبرى باعتبارها ضاحية سكنية عام ١٩٦٩ مساحتها ٧٤٠ دونماً، وعدد مستوطنيها ٢٥٠٠، داخل الحدود البلدية لمدينة القدس على أراضي لفتا وجبل سكوبس، يوجد فيها مستشفى الجامعة العبرية و٣٥ مبنىً ضخماً ذات صفات أمنية محددة، بالإضافة للجامعة العبرية.

٤ - **الحي اليهودي**: أقيم داخل الحدود البلدية لمدينة القدس «القدس داخل الأسوار»، وبعد حرب عام ١٩٦٧ قامت السلطات الإسرائيلية بتشريد سكان الأحياء العربية البالغ عددهم ٦٥٠٠ نسمة لإقامة الحي اليهودي بعد هدم المنازل وكل ما عليها، مساحتها ١١٦ دونماً لاستيعاب ٣٠٠٠ مستوطن، و٢٠٠٠ طالب متديِّن.

٥ - **أورسيمح**: حي سكني يقع غربي «ديفغ هتواره وشاسن»، أقيم عام ١٩٩٠، ويقع في ما يسمى: القدس الكبرى، بلغ عدد مستوطنيه ١٠٠٠ عائلة.

٦ - **أرموت هلتسيف**: أقيمت على أراضي جبل المكبر وصور باهر ضمن ما يسمى: القدس الكبرى، مساحتها ٥٠٠٠ دونم، وعدد سكانها أواخر ١٩٩٠، ٥٠٠٠ عائلة.

٧ - **إيلي ديفيد (نوكديم)**: أقيمت في ٨/٨/١٩٨٢ على طريق القدس الخليل، واشتملت على ٢٠ وحدة سكنية دائمة وعشرات الوحدات السكنية المؤقتة سنة ١٩٩١، وبلغ عدد سكانها عام ١٩٨٢، ٩٠ مستوطناً، ارتفع ليصبح ٢٠٠ مستوطن، ومن المخطط لها أن تستوعب ٣٠٠ عائلة، وهي مستوطنة تعاونية تعتمد اقتصادياً على الصناعة والسياحة.

٨ - **بسجات زئيف**: شُرع في العمل بإقامتها عام ١٩٨٢، تعتبر في إطار

ما يسمى: القدس الكبرى، أقيمت على أراضي بيت حنينا وشعفاط وحزما، تبلغ مساحة الأراضي المصادرة ٣٨٠٠ دونم، وعدد سكانها ٣٠ ألف نسمة ويبلغ عدد وحداتها السكنية، ١٢٠٠٠ وحدة.

٩ - **بسجات أومر**: تقع في منطقة حديثة على التلة الفرنسية ضمن إطار القدس الكبرى، ويخطَّط لها أن تضم ٥٠٠٠ وحدة سكنية.

١٠ - **نكواع أومر**: خُطِّط لإقامتها عام ١٩٦٩ في إطار القدس الكبرى، تقع على أراضي قريتَي (رافيده وتقوع)، وأقيمت على ٣٠٠٠ دونم من الأراضي المصادَرة، توسعت حتى بلغت ٦٠٠٠ دونم، بلغ عدد سكانها ٢٤٠ مستوطناً مطلع عام ١٩٨٥، وبلغ عدد المستوطنين ٥٠٠ مستوطن عام ١٩٩١.

١١ - **تلبيوت الشرقية (تلبيوت مزراحي)**: أقيمت على أرض صور باهر عام ١٩٧٣ التي قامت الحكومة بمصادرة أراضيها عام ١٩٧٠، البالغة ٢٢٤٠ دونماً، وتبلغ مساحتها ١٠٧١ دونماً، وعدد مستوطنيها ٤٥٠٠، وعدد وحداتها السكنية ١١٨٤ وحدة سكنية.

١٢ - **تسفون يروشلايم (النبي يعقوب الجنوبية)**: أقيمت عام ١٩٨٢ وأُعلن أنها ستتحول إلى مدينة في وقت لاحق، وستضم ثلاثة أحياء سكنية استيطانية رئيسية، تبلغ مساحتها ٤٤٦ دونماً من الأراضي المصادرة من قرى عناتا وشعفاط وبيت حنينا، يخطط لأن تضم ١٢٠٠٠ وحدة سكنية، وتستوعب ١٢٠٠٠ عائلة، وتحتوي سوقاً تجارية ضخمة ومؤسسات بلدية وفنادق ومراكز رياضية.

١٣ - **تلة الطائرة (جفعات هتموس)**: أقيمت عام ١٩٩١ ضمن ما يسمى:

القدس الكبرى قرب قرية بيت صفافا، على تلة الطائرة الواقعة غربي مستوطنة جيلو على السفوح الشمالية القريبة لجبل المكبر.

١٤ - جبعون حداشاه (متسبية جبعون): دُشنت رسمياً في ٢٧/ ٧/ ١٩٨٠ وأصبحت مستوطنة دائمة، وتقع على أراضي قرى: الجيب وبدو وبيت أجزا، على بعد ١٠ كم شمال غرب القدس، وأقيمت في البداية على مساحة ٨٠ دونماً ثم توسعت حتى وصلت ٩٠٠ دونم من الأراضي المصادَرة، وبلغ عدد وحداتها السكنية ١٠٠ وحدة سكنية أواخر عام ١٩٩١، وهي عبارة عن مستوطنة تعاونية من فئة اليشوف.

١٥ - هارجيلو (روتس جيلو): أقيمت عام ١٩٧٦ كامتداد لمستوطنة جيلو على أراضي منطقة جبل الرأس على موقع عسكري سابق للجيش الأردني، وأقيمت لتكون ضاحية سكانية في إطار القدس الكبرى عام ١٩٧٣، تقع على الأراضي التابعة لأهالي بيت جالا وقريتي بيت صفافا وشرفات، تم مصادرة أراضيها عام ١٩٧٠، وصادرت الحكومة ٢٧٠٠ دونم من أراضي القرى المجاورة، وبلغت مساحتها ٢٧٤٣ دونماً، وبلغ عدد سكانها ٣٠٢٠٠ أواخر عام ١٩٩٠، وفيها ٤٤٠٠ وحدة سكنية، ومن المخطَّط لها أن تتحول إلى أكبر تجمُّع استيطاني في منطقة القدس.

١٦ - جبعات زئيف (جبعون): أقيمت كنقطة ناحال داخل معسكر لحرس الحدود الإسرائيلي أواخر عام ١٩٧٥، تقع على أراضي قرى: بدو، والجيب، وبيت أجزا على بعد ١٠كم، وتبلغ مساحتها ١٥٥٠ دونماً من الأراضي المصادَرة من القرى عام ١٩٩٧، وبلغ عدد وحداتها السكانية ٦٥٠ وحدةً عام ١٩٨٣، ثم ارتفع ليصل ١٢٠٠ عام ١٩٨٦، ثم ارتفعت عام ١٩٩١ لتصل إلى ٤٠٠٠ وحدة سكنية.

١٧ - جفعات همقتار: أقيمت عام ١٩٧٣ لتكون ضاحية سكنية في القدس

الكبرى على أراضي قرية لفتا وأراضي تل الذخيرة في منطقة الشيخ جرَّاح على طريق (القدس - رام الله)، تسيطر على ٣٥٠٠ دونم من أراضي الشيخ جرَّاح ولفتا، وصل عدد وحداتها السكنية إلى ٥٠٠ وحدة أواسط عام ١٩٩٠، وهي مستوطنة سكنية.

١٨ - **جبعات هارادر** : أقيمت عام ١٩٨٥، تقع في الشمال الغربي من القدس على أراضي قرية قَطَنَة وتضم ٧٠٠ وحدة سكنية و١٢٠٠ عائلة.

١٩ - **رامت كدرون (متسبية يهودا)** : أقيمت عام ١٩٨٤، تقع على أراضي قرية جنوب شرق القدس، وتبلغ مساحتها ١٠٠٠ دونم من الأراضي المصادَرة لقرية العبيدية، ويخطط لأن تضم ٢٠٠٠ وحدة سكنية و٢٠٠٠ عائلة.

٢٠ - **رومات هداسا** : تَقرَّر إقامتها كحي استيطاني للمهاجرين الجدد في النصف الأول من عام ١٩٩١ قرب مستشفى هداسا في القدس.

٢١ - **رامات أشكول** : أقيمت كضاحية سكنية داخل الحدود البلدية لمدينة القدس في عام ١٩٦٨، على أراضي قريتَي (لفتا وشعفاط) اللتين صودرتا عام ١٩٦٨، وبلغت مساحة الأراضي المصادرة ٣٣٤٥ دونماً، وتبلغ مساحتها ٣٩٧ دونماً، وعدد سكانها ٦٦٠٠ مستوطن و٢٢٠٠ وحدة سكنية سنة ١٩٩٣، وخُطِّط لأن تكون أحد أكبر أحياء القدس، وتستوعب أكثر من ٢٠ ألف مستوطن، وأكثر من ٥٠٠٠ وحدة سكنية.

٢٢ - **راموت (النبي صموئيل)** : أقيمت كضاحية سكانية داخل الحدود البلدية للقدس وضِمْن إطار القدس الكبرى عام ١٩٧٣، تقع على أراضي بيت الحسا وبيت حنينا شمال غرب القدس، تقارب مساحتها ٣٠,٠٠٠ دونم، وتربط بين القدس

الشرقية والغربية، صودرت من الممتلكات الفلسطينية، ودُمِّر ١٠٠ منزل لغرض بنائها، يبلغ عدد وحداتها السكنية ١٥٠٠ وحدة عام ١٩٨٠، وازدادت لتصل إلى ٨٢٠٠ وحدة أواخر عام ١٩٩٠، وتضم ٩٠٠٠ وحدة سكنية قارب عدد سكانها ٣٠٠٠ مستوطن عام ١٩٨٠، و ٣٠ ألف مستوطن أواخر عام ١٩٩٠.

٢٣ - **سانهدريا مورحيفت**: أقيمت كضاحية سكنية في إطار خطة القدس الكبرى عام ١٩٧٣، تقع على أراضي قريتَي (شعفاط ولفتا) داخل الحدود البلدية لمدينة القدس إلى الشمال الشرقي منها. ارتفع عدد وحداتها السكانية بين عامَي ١٩٨٠ - ١٩٩٠ من ٣٠٠ - ١٠٠٠ وحدة، وارتفع سكانها من ١٠٠٠ مستوطن إلى ٣٢٠٠ مستوطن بين عامَي ١٩٨٠ - ١٩٨٧، وإلى ٤٥٠٠ مستوطن في الربع الأول من عام ١٩٩٠، وهي مستوطنة سكنية.

٢٤ - **عطاروت**: أقيمت لتكون منطقة صناعية داخل الحدود البلدية للقدس عام ١٩٧٠، على أراضي: قلنديا وبيت حنينا والرام، وخُصِّص لها مساحة ١٥٠٠ دونم، وهي عبارة عن مركز صناعي يضم أكثر من ٦٠ مصنعاً مختلفاً لأدوات التدفئة والبيوت الجاهزة وغيرها.

٢٥ - **عنتوت (علمون)**: أقيمت بتاريخ ٢٦/ ٧/ ١٩٨٢، تقع شرق القدس، تغطي مساحة ٣٥٠٠ دونم من أراضي: شعفاط وعناتا وركبة السور وأرجوب الخروب، وازداد عدد وحداتها السكنية بين عامَي ١٩٨٢ - ١٩٨٦ من ٥ وحدات إلى ٤٥ وحدةً سكانية و٤٠٠ وحدة صيف عام ١٩٩٠، وفي أواخر عام ١٩٩١ وصل عدد سكانها إلى ٣٠٠ مستوطن، بينما كان ١٠٠ مستوطن عام ١٩٨٤.

٢٦ - **كيدار (نيئوت أدوميم)**: أقيمت في ٩/ ١/ ١٩٨٥ على أراضي السواحرة

وأبو ديس والعبيدية والعيزرية في القدس الكبرى، بلغت المساحة المخصصة لها ٢٠٠٠ دونم، ووحداتها السكنية ٥٨ وحدةً سنة ١٩٩٢، وعدد سكانها ١٨٠ مستوطناً، ومن المخطَّط لها أن تستوعب ١٦٠٠ عائلة.

٢٧ - **مفو مودعيم**: أقيمت عام ١٩٨٣ على أراضي منطقة اللطرون شمال غرب القدس على أراضي القرية العربية المدمَّرة (يالو)، وبلغت مساحتها ٢٨٠٠ دونم، وخُطِّط لها أن تضم ٧٠٠ وحدة سكنية، و١٦٠٠ عائلة، وتعدُّ مستوطنة تجمُّع ديني.

٢٨ - **ميشور أدوميم**: شُرع في إقامتها كمعسكر عام ١٩٧٤، وقررت الحكومة أن تكون منطقة صناعية متخصصة بالصناعات الثقيلة، ثم تحولت عام ١٩٧٧ إلى مستوطنة صناعية دائمة باقتراح من «موشي دايان» وزير الحرب الأسبق في إطار إكمال الطوق الشرقي لما يسمى: القدس الكبرى، تقع المستوطنة في الخان الأحمر على طريق القدس أريحا على أراضي قرى: العيزرية وأبو ديس والعبيدية وسلوان والعيسوية على بُعْد حوالي ١٣ كم إلى الشرق من القدس، بلغت المساحة الأولية المخصصة لبناء مستوطنات معاليه أدويم بما فيها المستوطنة الصناعية «ميشور أدونيم» حوالي ٧٠ ألف دونم من الأراضي المصادَرة من القرى المذكورة.

وعام ١٩٧٣ خُصِّص ٢٠٠٠ دونم لإقامة مستوطنة ميشور أدويم، ثم توسعت لاحقاً لتصل لأكثر من ٧٠٠٠ دونم، وهي مستوطنة صناعية أقامتها حركة غوش أمونيم، ويُخطَّط لها أن تضم ٧٠٠ مصنع بطاقة استيعابية حوالي ١٤ ألف عامل.

٢٩ - **معاليه أدوميم (أ)**: شُرع في إقامتها كمستوطنة دينية في ٨/٨/١٩٧٩،

وتَقرَّر تحويلها مدينة عام ١٩٩٢، وأصبحت أول مدينة إسرائيلية في الضفة الغربية، تقع في إطار ما يسمى: القدس الكبرى، على طريق القدس أريحا، على بعد ٦ كم إلى الشرق من القدس، من الناحية الشرقية لقرية أبو ديس على أراضي قرى: العيزرية وأبو ديس جبل الطور والخان الأحمر وسلوان وعناتا، وجرى ربطها بمنطقة رام الله شمالًا وبيت لحم جنوباً بعد أن صودر ٥٠ ألف دونم لبنائها وتوسيعها، وارتفع عدد سكانها من ٥٠٠٠ مستوطن عام ١٩٨٢ إلى ١٦ ألف مستوطن عام ١٩٩٢، علماً بأن المخطط الهيكلي للمستوطنة يقضي باستيعاب ٥٠ ألف مستوطن حتى نهاية عام ١٩٩٣.

٣٠ - معاليه أدوميم (ب): تَقرَّر إقامتها كواحدة من كتلة مستوطنات «معاليه أدوميم» في إطار ما يسمى: القدس الكبرى عام ١٩٧٨، وهي مستوطنة سكنية، وخُطِّط لها أن تضم ٧٠٠٠ وحدة سكنية على مقربة من مستوطنَتَي (معالية أدوميم وميشورا أدوميم) على بعد ١٠كم إلى الشمال الشرقي من القدس على تقاطع طريق القدس أريحا على أراضي قرى: عناتا وحزما وأبو ديس والعيزرية، وخُصِّص لها مساحة ١٥ ألف دونم من الأراضي المصادرة من القرى المذكورة، وتَقرَّر إقامتها في القدس الكبرى في تشرين ثاني عام ١٩٧٨، وبوشر العمل بها عام ١٩٧٩.

٣١ - نهلات دفنا (معلوت دفنا): تعدُّ ضاحية سكنية في إطار القدس الكبرى، أُسست عام ١٩٧٣ تقع إلى الشمال من القدس على أراضي قرية لفتا وحي الشيخ جرَّاح، ازدادت مساحتها من ٢٧٠ دونماً لتصل إلى ٦٠٠ دونم، بلغ عدد وحداتها أواسط عام ١٩٩٠، ٤٢٠٠ وحدة سكنية، وعدد سكانها عام ١٩٩٠ إلى ما يزيد عن ١٣٠٠٠ مستوطن في ضواحيها السكنية.

٣٢ - نفي يعقوب: أقيمت لتصبح ضاحية سكنية في إطار إحكام الطوق حول القدس عام ١٩٧٣، تقع إلى الشمال من القدس، بلغت مساحتها ١٧٠٠٠ دونم، وعدد وحداتها السكنية المنشأة ٥٠٠٠ وحدة قائمة، و٨٠٠ قيد الإنشاء، و٢٠٠٠ قيد التخطيط عام ١٩٩١، وعدد سكانها ١٨٠٠٠ مستوطن في العام نفسه.

٣٣ - جبعات هارادار: أقيمت عام ١٩٨٥ وتحولت مستوطنة دائمة عائم ١٩٨٧. تقع إلى الشمال الغربي من القدس على أراضي قرية قطنة قرب خط الهدنة السابق.

٣٤ - هارادار (ب): تقع في الشمال من القدس على أراضي بدو بيت سوريك قضاء رام الله بالقرب من مستوطنة جبعات هارادار.

٣٥ - قرية داود: أقيمت عام ١٩٩٥، غرب باب الخليل في أراضي المنطقة الحرام بهدف دمج قسمَي المدينة، (القدس الشرقية مع القدس الغربية)، تمت مصادرة الأراضي التي أقيمت عليها عام ١٩٩٥ من أملاك عربية وأملاك الكنيسة.

٣٦ - مستوطنة جبل أبو غنيم: صدر قرار من الحكومة الإسرائيلية ببنائها في جبل أبو غنيم بالقدس الشرقية عام ١٩٩٧، فجرى بناء ٦٥٠٠ وحدة سكنية لتوطين اليهود فيها، استهدف هذا الفعل طمس عروبة المدينة المقدسة، وإحكام الطوق الاستيطاني حولها وداخلها.

٣٧ - معلوت دفنا: صودرت الأراضي المقامة عليها المستوطنة في عام ١٩٦٨ وأسست عام ١٩٧٣، بلغت مساحتها ٣٨٩ دونماً، وعدد سكانها ٤٧٠٠، وضمت ١١٨٤ وحدةً سكنية.

٣٨ - جبعات هماتوس: أقيمت على أراضي بيت صفافا وبيت جالا، أُسست عام

١٩٩١ ، بلغت مساحتها ٩٨٠ دونماً، والمساحة المبنية ١٧٠ دونماً، جرى بناء ٣٦٠٠ وحدة سكنية عليها.

٣٩ - هار حوماه: أقيمت على أراضي قرى: صور باهر وأم طوبا وبيت ساحور، صودرت الأراضي عام ١٩٩٠ وأسست المستوطنة عام ١٩٩١، بلغت مساحة الأراضي المصادرة ١٨٥٠ دونماً منها ١٧٠ دونماً لبناء المستعمرة، جرى بناء ٦٥٠٠ وحدة سكنية.

٤٠ - الحي اليهودي في القدس: يمتد هذا الحي من الحائط الغربي للمسجد الأقصى حتى دير اللاتين، والأرض المقام عليها هذا الحي تدخل ضمن الأوقاف الإسلامية، يستوعب ٥٥٠٠ مستوطن ولا يُسمح لأي فلسطيني بالشراء والاستئجار والإقامة فيه.

٤١ - منتزه كندا: شيدت الحكومة هذا المنتزه الضخم في منطقة اللطرون على القرى الفلسطينية المدمرة: يالو، وعمواس، وبيت نوبا إلى الجنوب من القدس، أقيمت في البداية على مساحة ١٥٠ دونماً، ثم توسعت لتصل ٥٠٠٠ دونم، صودر منها ٧٥٠ دونماً عام ١٩٧٥، و٤٠٠ دونم عام ١٩٧٦، و٢٥٠ دونماً عام ١٩٧٩، وأقيم عليها حتى عام ١٩٩١، ٣٠٠ وحدة سكنية، يقطنها ٤٠٠ مستوطن.

جدول يظهر الأراضي المصادرة والمستوطنات في القدس بين ١٩٦٧ - ١٩٩٣

عدد الوحدات السكنية	مساحة المستوطنة	المساحة المصادرة	سنة الإنشاء	سنة المصادرة	اسم المستوطنة
٦٥٠	١٣٠	١١٦	١٩٦٨	١٩٦٨	الحي اليهودي
٢٢٠٠	١٠٣٩	--	١٩٦٩	١٩٦٨	رامات أشكول، وجفعات همفتار
٥٠٠٠	٩٦١	٣٣٤٥	١٩٦٨	١٩٦٨	جفعات شبيرا
٢٥٠٠	١١٩٠	-	١٩٦٨	١٩٦٨	جبل سكوبس
١٣٠٠	١١٦	١٣٠	١٩٧٠	١٩٧٠	ماميلا
منطقة صناعية	٢٧١٥	١٢٠٠	١٩٧٠	١٩٧٠	عطروت
٤٢٠٠	١٧٩٥	١٢٣٥	١٩٧١	١٩٧٠	نيفي يعقوب
٨٧٠٠	٤٤٤٩	٤٨٤٠	١٩٧٣	١٩٧٠	راموت
٢٤٠٠	٣٨٩	٤٨٥	١٩٧٣	١٩٦٨	معلومات دفنا
١٠,٠٠٠	٢٧٤٣	٢٧٠٠	١٩٧٠	١٩٧٠	جيلو
٥٠٠٠	٢٢٤٠	٢٢٤٠	١٩٧٣	١٩٧٠	تلبيوت الشرقية
٨٤٨٠	٥٥١٨	٤٤٠٠	١٩٨٢	١٩٨٠	بسغات زئيف
٢٠٨٣	١١٩٨	٢٠٢٤	١٩٩١	١٩٩٢	ريخس شعفاط
٣٣٠٠	١٠٦٢	١٠٦٢	١٩٩١	١٩٩١	جفعات هاموتس
٦٥٠٠	١٨٥٠	١٨٥٠	١٩٩١	١٩٩١	هار حوماه
٦٠,٧١٣	٢٧٣٩٥	٢٥٦٢٧	--	--	المجموع

جدول يوضح عمليات الهدم بين سنَتَي ١٩٩١ - ٢٠٠٣ في القدس الشرقية

السنة	المنازل المهدومة	السنة	المنازل المهدومة
١٩٩١	٢٤	١٩٩٨	٤٠
١٩٩٢	٢٣	١٩٩٩	١٦
١٩٩٣	٢١	٢٠٠٠	١١
١٩٩٤	٧	٢٠٠١	٤٨
١٩٩٥	١٤	٢٠٠٢	٢٤
١٩٩٦	٦	٢٠٠٣	٨٣
١٩٩٧	١٧	المجموع	٣٣٤ منزلًا

جدول يبين استبدال الأسماء العربية بأسماء عبرية في المدينة المقدسة

الاسم العربي القديم	الاسم العبري الجديد	الاسم العربي القديم	الاسم العبري الجديد
طريق سليمان القانوني باني سور القدس	شارع المظليين	تل الشرفة أو المشارف	جبعات هفتار
باب المغاربة نسبة إلى عرب المغرب من شمال أفريقيا	رحوب بيتي محسي	طريق الواد من باب العمود إلى باب السلسلة	رحوب هكاي
حارة الشرف داخل السور	مسقاف لداخ	سوق الحصر داخل السور	حباد
عقبة درويش - داخل السور	حبر حبيم	عقبة اغنيم داخل السور	شونية هالكوت
طريق الفرير داخل السور	هآحيم	طريق المجاهدين داخل السور	ديرخ شاعر خيرؤت
الهضبة الفرنسية	حي شابيرا	ساحة باب الخليل	ميدان عودة صهيون
عقبة ابو مدين بين حائط البراق والحي اليهودي	عقبة يهودا هاليفي		

جدول يبيّن هدم منازل في شرق القدس بين عامَي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨

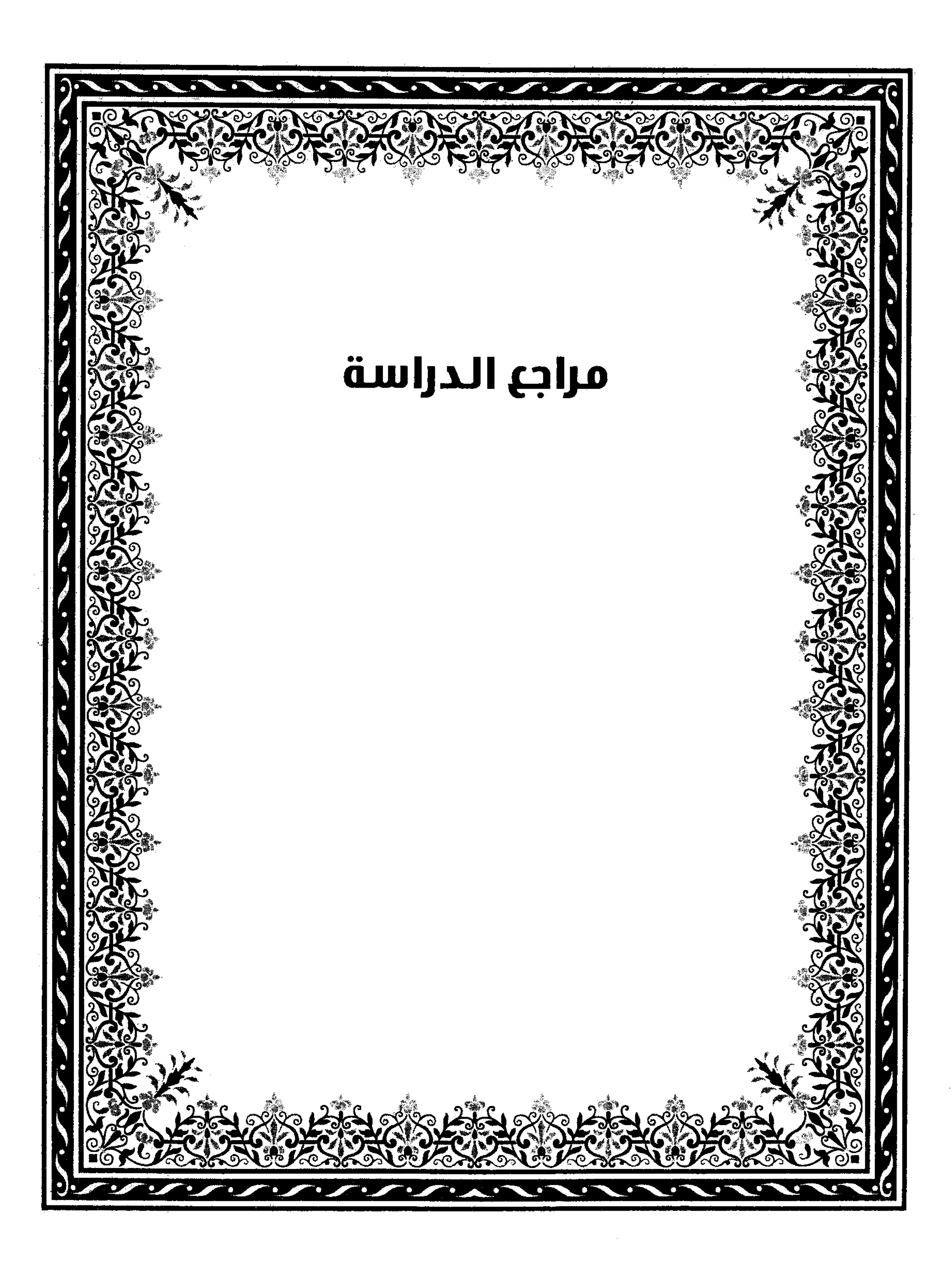
العام	المنازل المهدمة	من فقدوا مأواهم
٢٠٠٤	١٠٤	٣٥٦
٢٠٠٥	٩٤	٢٣٨
٢٠٠٦	٥٠	١٦٠
٢٠٠٧	٦٨	٢٣٩
٢٠٠٨	١٤	٣٥
المجموع	٣٣٠ منزلًا	١٠٢٨ مقدسياً

جدول يوضح خطط البناء الاستيطاني منذ مؤتمر أنابوليس

الحي	وحدات السكن
الجهة الغربية من حي تَلْبيوت الشرقية	٤٤٠
جبل أبو غنيم (هار حوما) المرحلة الثانية	٢,٦٥٣
شرق بِسْجات زئيف	٢٣٣
شرق بِسْجات زئيف	٢٥٢
شرق - وسط بِسْجات زئيف	٢٧٤
حي تَلْبيوت الشرقية - أرمون هنتسيب	١٨٠
رَموت	١٨٠
رموت (پولين)	١٥٨
غيلو	فندق وسكن
المجموع	٤,٣٧٠

جدول خطط تكثيف المستوطنات في قلب أحياء القدس خلال عامَي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

الحي	وصف الموقع
سلوان وعين الحلوة	• ١١ أسرة من المستوطنين شغلوا أربعة مباني سكن (اثنين في سلوان واثنين في عين الحلوة)
رأس العامود	• ٦٠ وحدة سكنية • بدأ العمل بالمرحلة الثانية من بناء "مَعَليه زيتيم" • تنفِّذ أعمال البناء شركة "قُدوميم ٣٠٠٠" بإدارة المتعهد نحُمان زولْدان
الشيخ جرّاح	• ٢٠٠ وحدة سكنية • خطة بناء مدينية رقم ١٢٧٠٥ • يقتضي التنفيذ هدم المباني الفلسطينية القائمة في الموقع • في ٢٦ حزيران ٢٠٠٧ فتح ملف المخطّط • لم يصدَّق بعد على خطة البناء المدينية .
أبو ديس	• ٢٢٠ وحدة سكنية • خطة بناء مدينة ٧٦٥٩ • صدَّقت عليها اللجنة المحلية في أيار ٢٠٠٥. بما في ذلك تغيير نوع الاستخدام: من أرض لمشهد بانورامي مكشوف إلى قطعة للسكن. أحيلت إلى اللجنة اللوائية.
الإجمالي	٤٩١ وحدة سكن جديدة



مراجع الدراسة



مراجع الدراسة

أولًا: الكتب:

١ - أرونسون، جيفري، مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقِطاع، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦.

٢ - الأزعر، محمد خالد، مستقبل قضية القدس في ظل التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٦.

٣ - التفكجي، خليل، المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٩٤.

٤ - أبو جابر، إبراهيم، وآخرون، قضية القدس ومستقبلها في القرن الحادي والعشرين، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط٣، ٢٠٠٢.

٥ - جابر، فايز، القدس (ماضيها حاضرها ومستقبلها)، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٥.

٦ - جريس، سمير، القدس في المخططات الصهيونية الاحتلال والتهويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، ١٩٨١.

٧ - حلبي، أسامة، الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٩٧.

٨ - الخطيب، روحي، تهويد القدس، الموسوعة الفلسطينية، ج٦، ١٩٩٥.

٩ - ربابعة، غازي، القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، دار الفرقان، عمان، ١٩٨٧.

١٠ - الزين، سمير، القدس معضلة السلام، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٧.

١١ - صندوقة، هايل، مدينة القدس، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٩٦.

١٢ - عوض، عبد العزيز، الأطماع الصهيونية في القدس، الموسوعة الفلسطينية، ج٦، بيروت، ١٩٩٠.

١٣ - غولان، موطي، السياسة الصهيونية تجاه مسألة القدس بين عامَي ١٩٣٧ - ١٩٤٩، ترجمة جواد الجعبري، وزارة الإعلام، غزة، ١٩٩٦.

١٤ - الفرحان، يحيى، قصة مدينة القدس، المنظمة العربية للثقافة والعلوم، منظمة التحرير الفلسطينية، تونس.

١٥ - كتن، هنري، مفاهيم إسرائيل وممارساتها في القدس، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٨٥.

١٦ - كريستال، ناثان، فلسطينيو القدس ومخاطر الطرد الصامت، بيت لحم، ١٩٩٥.

١٧ - الكسواني، سالم، المركز القانوني لمدينة القدس، عمان، ١٩٦٧.

١٨ - كنعان، عبد الله، القدس من منظور إسرائيلي، دراسة تحليلية، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٠.

١٩ - لبيب، فخري، دفاعاً عن القدس، دار التضامن، ١٩٩٥.

٢٠ - مبارك، يواكيم، القدس القضية، ترجمة مهاة فرح الخوري، مجلس كنائس الشرق الأوسط، ١٩٩٦.

٢١ - موسى، عمرو، مستقبل القدس من منظور عربي، في كتاب: مستقبل القدس العربية، مركز الدراسات العربي الأوروبي، دار بيسان، بيروت، ١٩٩٩.

٢٢ - هيرش، موشيه، وآخرون، القدس إلى أين؟: اقتراحات بشان مستقبل المدينة، معهد أبحاث إسرائيل، ١٩٩٤.

ثانياً: الدوريات:

١ - أحمد، رفعت سيد، القدس في الإستراتيجية الإسرائيلية، شؤون فلسطينية، نيقوسيا، ع١٨٠، آذار ١٩٨٨.

٢ - أرونسون، جيفري، القدس الكبرى تبتلع مساحة الضفة الغربية، الدراسات الفلسطينية، ع ١٩، صيف ١٩٩٤.

٣ - إسرائيل تبني القدس الكبرى في موقع المدينة الخالدة، الدراسات الفلسطينية، ع ١٩، صيف ١٩٩٤، ص ١١٥.

٤ - بدوان، علي، واقع القدس الراهن والبدائل الإسرائيلية، مجلة صامد، ع ١٠٨، نيسان - حزيران ١٩٩٧.

٥ - بركات، نظام، الاستيطان الإسرائيلي في القدس من منظور إسرائيلي، مجلة صامد، ع ١٢٥، تموز - أيلول ٢٠٠١.

٦ - جريس، صبري، القوانين الإسرائيلية لضم القدس، شـؤون فلسطيـنية، ع ١٠٦، أيلول ١٩٨٠.

٧ - التفكجي، خليل، الاستيطان الإسرائيلي في مدينة القدس: الأهداف والنتائج، مجلة شؤون عربية، الجامعة العربية، القاهرة، كانون أول ١٩٩٧.

٨ - حجاوي، سلافة، القدس والسلام، الدراسات الفلسطينية، ع ١٨، ربيع ١٩٩٤.

٩ - دمبر، مايكل، الاستيطان اليهودي في القدس القديمة، الدراسات الفلسطينية، ع٨، خريف ١٩٩١.

١٠ - الزبن، سمير، الإجراءات الإسرائيلية بعد احتلال القدس الشرقية، مجلة صامد، ع١٠٨، نيسان-حزيران ١٩٩٧.

١١ - سافير، مايكل، مستقبل القدس: رؤية كوزموبوليتانية، الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، لندن، ع٣٦، تموز ١٩٩٤.

١٢ - سليم، محمد عبد الرؤوف، القدس في مشاريع التقسيم، مجلة صامد، ع١٠٨، نيسان-حزيران ١٩٩٧.

١٣ - السهلي، نبيل، مخططات الاستيطان في القدس حتى العام ٢٠١٠، مجلة صامد، ١٠٩، تموز-أيلول ١٩٩٧، ص٢٥٣.

١٤ - القدس مدينة الصراع المفتوح، مجلة صامد، ع١٢٣-١٢٤، كانون ثاني-حزيران ٢٠٠١.

١٥ - الصوباني، صلاح، الأوضاع الديموغرافية في مدينة القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي، مجلة صامد، ع٨٥، تموز-أيلول ١٩٩١ .

١٦ - عايد، خالد، القدس الكبرى في إسار الواقع الصهيوني، الدراسات الفلسطينية، ع١٥، صيف ١٩٩٣ .

١٧ - عليان، نور الدين، مستقبل القدس مشاريع الحلول المطروحة إسرائيليا وفلسطينيا، مجلة صامد، ع١٠٨، نيسان-حزيران ١٩٩٧ .

١٨ - عبد الكريم، إبراهيم، مشكلة القدس وتصورات الحلول الإسرائيلية، شؤون عربية، ع٩٠، حزيران، ١٩٩٧ .

١٩ - عرابي، أسامة، القدس بين الخيارات العربية والتحديات الإسرائيلية، مجلة صامد، ع١٠٨، نيسان-حزيران ١٩٩٧ .

٢٠ - عزمي، انتصار، الاستيطان اليهودي في القدس: الأحزمة والبؤر، مجلة صامد، ع٨٥، تموز-أيلول ١٩٩١ .

٢١ - العمار، منعم، القدس في الإستراتيجية الإسرائيلية: تكريس الاحتلال وتغييب مقصود للهوية، شؤون عربية، ع٩٥، أيلول ١٩٩٨ .

٢٢ - غولد، دوري، القدس والحل الدائم، الدراسات الفلسطينية، ع٢٦، ربيع ١٩٩٦ .

٢٣ - الفقي، ريهام، القدس في الخطاب السياسي الإسرائيلي، السياسة الدولية، ع١٣٨، تشرين أول ١٩٩٩ .

٢٤ - فودة، عز الدين، قضية القدس في محيط العلاقات الدولية، دراسات

فلسطينية، ع٥٢، مركز أبحاث منظمة التحرير، ١٩٦٩.

٢٥ - كاطو، عبد المنعم، مستقبل القدس في مباحثات الحل النهائي، مجلة الدفاع، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٨.

٢٦ - كيوان، ماهر، مستقبل القدس: القرارات والمشاريع الدولية والعربية، مجلة صامد، ع١٠٨، نيسان-حزيران ١٩٩٧.

٢٧ - معلوم، حسين، مركزية القدس في مشروعات التسوية الإسرائيلية، الهدف، ١٩/ ١/ ١٩٩٧.

٢٨ - مهدي، هند، إستراتيجية الاستيطان في الحركة الصهيونية، مجلة صامد، ع١٢٣-١٢٤، كانون ثاني-حزيران ٢٠٠١.

٢٩ - الموعد، حمد، الحرب الإسرائيلية على الهوية الفلسطينية في القدس، مجلة صامد، ع١٠٨، نيسان-حزيران ١٩٩٧.

٣٠ - الناجي، فيروز، الحلم اليهودي في القدس، مجلة صامد، ١٠٩، تموز-أيلول ١٩٩٧.

٣١ - هيلم، سارة، سكين كبيرة تعمل في القدس تشريحا، الدراسات الفلسطينية، ع١٩، صيف ١٩٩٤.

٣٢ - يوسف يوسف، القدس.. مقاربة تاريخية، مجلة صامد، ع١٢٥، تموز-أيلول ٢٠٠١، ص٢٥٠.

محتويات الدراسة